جامعة تكريت

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الـمُـقَـيَّـــــدُ فِي النَّحْـــوِ

لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)

دراسة وتحقيق

رسالة قدَّمتها الطالبة

إسراء مولود مرعي حسن

الى مجلس كلية الآداب، جامعة تكريت

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية.

بإشراف

أ.د. باسم صالح حسين الجبوري

١٤٤٢هـ ٢٠٢١م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ
هُوَ ٱلۡحَقَّ وَيَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ٦ ﴾

[**سبأ**/ ٦]

إهـــــداء

باسم الخالق الذي أضاء الكون بنوره البهي...

وحدهُ أعبد، وله وحده أسجدُ، خاشعاً شاكراً لنعمتهِ وفضلهِ عليَّ في إتمام هذا العمل.

إلى ... صاحب الفردوس الأعلى، وسراج الأمة المنير، وشفيعها النذير البشير:

محمد صلى اللّه عليه وسلم فخراً واعتزازاً.

إلى من أثقلوا الجفون سهراً ... وحملوا الفؤاد هماً .... وجاهدوا الايامَ صبراً ... وشغلوا البال فكراً ... ورفعوا الايادي دعاءً...

وايقنوا باللّهِ املاً، اغلى الغوالي واحبُ الاحباب (أمي وابي) حفظكم الرحمن.

إلى ... ورود المحبة ... وينابيع الوفاء ...الى من رافقوني في السراء والضراء

الى أصدق الأحباب (إخوتي وأخواتي).

إلى ... من ساندني وشاركني السعادة والحزن ولحظات النجاح والفشل (زوجي الغالي).

إلى ... من لم يبخلوا عليَ بالدعمِ والعطاء، من أجل أن أحيا في هناء: (عمي وعمتي الغالين).

إلى... القلعة الحصينة التي الجأ اليها عند شدتي، أساتذتي الأفاضل، وزملائي الأعزاء.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

شكر وعرفان

بعد حمد الله على توفيقه لي، والثناء عليه بما هو أهله، أحرِّكُ شفتيَّ حمداً وتسبيحاً للّه الذي أعانني ومنحني القوة لإكمال هذا البحث، وأشرف الصلاة واتم التسليم على سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد:

فيطيب لي أن اقدم خالص الشكر والعرفان لمشرف هذا البحث الاستاذ الدكتور باسم صالح حسين الذي شملني برعايته الكريمة وجهوده الحثيثة وعلميته الواسعة.

ويسرني ويسعدني أن أقدم خالص شكري وامتناني لأساتذتي كافة في كلية الآداب/ قسم اللغة العربية لما قدموه لي من دعم وتشجيع ونصائح، فكانوا شمعةً تنير لي الدرب علماً ورفعةً.

ويدعونني العرفان بالجميل إلى تقديم خالص شكري وامتناني إلى كل من أعانني لإكمال هذا البحث من قريب أو بعيد.

الباحثة

فهرس الموضوعات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، وجعل العلم نورًا والجهل ظلامًا، وأُصلي وأُسلمُ على خير مَنْ مشى على قدم، وجعل الله أمته خير الأمم، سيدنا محمد (ﷺ)، **وبعد:**

لقد ترك الأسلاف لنا تراثًا ضخمًا من تراثهم، وبقيت هذه الآثار محفوظة في مظانها في دور العلم العامة والخاصّة، ينهل منها من عرفها، منها ما هو مطبوعٌ ومتداولٌ، ومنها ما هو في خزائن المخطوطات لم ير النور بعدُ.

ولمَّا كان كتاب: **((المقيد في النحو، للشيخ عمر بن ثابت الثمانيني المتوفى سنة (٤٤٢هـ))**، من المتون التي تميزت بالاختصار، وشموله لأبواب مختلفة، استطاع الشيخ أن يقدّم من خلالها خلاصة قواعد النحو العربي، رأيتُ أنَّ من المفيد جداً تحقيقه ودراسته في رسالتي للماجستير، وإن كان التحقيق على نسخة واحدة فريدة يتيمة، ولكن أهمية المتن أغرتني بذلك، وشجعتني عليه.

ومن أسباب اختياري لهذا الموضوع لكي يكون عنوانًا لرسالتي، ما يأتي:

السبب الأول: محبتي لكتاب الله تعالى، ورغبتي في اللغة العربية.

السبب الثاني: إحياء التراث وإبراز جهد القدامى في إخراج مؤلفاتهم إلى مكتبة اللغة العربية.

السبب الثالث: كونه من المخطوطات التي لم تحقّق ولم تطبع – بحسب علمي – فقمت بدراسته وتحقيقه، لعلَّ الله ينفع به، فاستشرت بعض أساتذتي الأفاضل الذين لهم اهتمام

بهذا العلم، وزملائي الكرام، فأثنوا على الاختيار، فعقدت العزم، وأخلصت النيَّة على تحقيق المراد.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه بعد المقدمة على قسمين:

القسم الأول: الدراسة، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالثمانيني، وفيه ومبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالثمانيني.

المبحث الثاني: منهجه.

الفصل الثاني: دراسة المقيد، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة بعض المسائل في الكتاب.

المبحث الثاني: المصطلحات الكوفية في كتاب المقيد.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين متن المقيد ومتن اللمع لابن جني، وفي مبحثان:

المبحث الأول: مقارنة بين المتنين.

المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب وعنوانه، ومنهجي في التحقيق.

توثيق نسبة الكتاب.

منهجي في التحقيق.

وصف النسخ الخطيّة.

والقسم الثاني: النص المحقق، وفيه نص كتاب المقيد للثمانيني كاملاً.

وبعد: فأقول هذا هو جهدي، وحسبي أني اجتهدتُ، فـ(كلُّ ابن آدم خطّاء)[1]، فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله وحده، وإن كانت الأخرى فمنّي، وأسأل الله المغفرة، كما أسأل الله العليَّ القدير أنْ يتقبّل مني هذا العمل وأن يجعله في موازين حسناتي، وأن يوفقني لما يحبه ويرضاه، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

(١) الحديث أخرجه الترمذي في سننه: ٦٥٩/٤، برقم (٢٤٩٩)، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، باب حديث قتادة.

الفصل الأوَّل

الثمانيني ومنهجه

المبحث الأول

التعريف بالثمانيني

اسمه ونسبه ولقبه:

اسمه وكنيته:

أبو القاسم عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله، أبو القاسم الضرير النحوي، المعروف بالثمانينى(١)، نسبة الى إلى سوق ثمانين، بُليد صغير بأرض الموصل من ناحية قردى، يقال إنها أول مدينة بنيت بعد الطوفان، وسميت بذلك لأنهم زعموا أن الذين نجوا من السفينة كانوا ثمانين آدميا(٢)، وكان متصدرا لتدريس النحو وإقراء الناس، وروى (اللمع)، و (التصريف) على ابن جني، وروى عنه الشريف يحيى بن طباطبا، وإسماعيل بن الموصلي الإسكافى، وأبو سعد محمد بن عقيل بن عبد الواحد الكاتب الدسكري(٣).

علمه وأدبه:

كان الثمانيني شيخاً جادًا في طلب العلم، ساعيًا الى أن يكون عالماً بجميع فنون العربية، فبعد أن قرأ النحو على أبى الفتح عثمان بن جني حتى برع وشرح (كتاب اللمع)، وكذا (التصريف الملوكي) اللذين ألَّفهما ابن جني(٤)، سعى إلى الاحاطة بفن اللغة. قال صاحب تأريخ بغداد:(قرأت في كتاب

---

(١) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري: ص٢٥٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادى: ص٢١٩.

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، للذهبي: ٤٦٠/٩.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان: ٤٤٣/٣.

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي: ٢٧٣/٢٢.

(التاريخ) لأبي الحسن محمد بن عبد الملك بن الهمداني، قال: دخلت سنة اثنتين وأربعين وأربع مئة في ذي القعدة توفي أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الضرير النحوي، وهو الذي شرح اللمع، وقال لي: إني كنت أتردد إلى مسجده بدرب القرشيين، بالكرخ وأسمع تدريسه، فقال في بعض الأيام، وقد عرف حفظي لمجمل اللغة: لا تقرأ شيئاً من النحو؟ فقلت: لأنك تأخذ من أصحابك الأجرة، يدي عن ذلك قاصرة، قال: فما عليك؟ اقرأ عليَّ النحو وأقرأُ عليك اللغة، ففعلَ وفعلتُ، وقرأ عليَّ (شرح اللمع) وقرأت عليه (المجمل) لابن فارس)(١).

أقوال العلماء فيه:

جميع من ترجم للثمانيني أشاد بعلمه وأدبه، وما وجدت من ذكر له مثالب أو عيوباً، أو قدحاً بشخصيته.

قال ابن خلكان: (كان قيمًا بعلم النحو عارفًا بقوانينه، شرح كتاب "اللمع" لابن جني شرحًا تامًا حسنًا أجاد فيه، وانتفع بالاشتغال عليه جمعٌ كبير؛ وكان نحويًا فاضلًا، أخذ النحو عن أبي الفتح ابن جني)(٢).

ووصفه الصفدي بقوله: (وأما أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، فإنه كان نحويًا فاضلًا، وكان ضريرًا، أخذ عن أبي الفتح عثمان بن جني: وأخذ عنه أبو المعمر بن طباطبا العلوي)(٣).

قال ياقوت: (إمام فاضل أديب، كامل، أخذ عن ابن جني، وكان خواص الناس في ذلك الوقت يقرؤون على ابن برهان، وعوامهم يقرؤون على الثمانيني. روى عنه الشريف يحيى بن طباطبا وغيره)(٤).

---

(١) تاريخ بغداد وذيوله، للخطيب البغدادي: ٣٥/٢٠- ٣٦.
(٢) وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان: ٤٤٣/٣.
(٣) الوافي بالوفيات: ٢٧٣/٢٢.
(٤) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي: ٢٠٩١/٥.

وقال عنه الذهبي: (من كبار أئمة العربية. أخذ عن أبي الفتح بن جني، وغيره، وعنه أخذ أبو المعمر بن طباطبا العلوي)(١)، ثم عاد ليذكر وصفه في سير أعلام النبلاء فيقول فيه: (وشيخ العربية أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، صاحب ابن جني)(٢).

وممن شهد له بالأدب والفضل السيوطي أيضًا فقال فيه: (علي بن ثابت أبو القاسم الثمانيني النحوي الضرير كان إمامًا فاضلًا أديبا كاملًا)(٣).

مذهبه النحوي:

المتتبع لكتاب المقيد ومسائله يجد النظرة البصرية جلية غير خافية، إذ نجد الشيخ، رحمه الله، متبعًا لكل ما ورد عن البصريين منتهجاً نهجهم غير مخالف أو معترض لآرائهم، إلّا في بعض المصطلحات التي رأى أنها أصلح في تسميتها مِمَّا اصطلح عليه البصريون، وقد ذكرت تلك المصطلحات في فصل الدراسة.

أساتذته وشيوخه:

أجمعت كتب التراجم أنّه، رحمه الله، قد صاحب ابن جني مدةً غير قليلة، وأخذ عنه العربية، وأخص منها النحو والصرف، وقرأ عليه كتاب اللمع في العربية، والتصريف الملوكي(٤)، ثم قام الشيخ بشرح هذين الكتابين شرحاً وافياً، جعله موضع إشادة عند العلماء، حتى قال فيه ابن خلكان: (شرح كتاب اللمع لابن جني شرحًا تامًا حسنًا أجاد فيه، وانتفع بالاشتغال عليه جمعٌ كبير)(٥).

تلاميذه:

١ - **الشريف أبو المعمر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوي الحسيني:**

---

(١) تاريخ الاسلام: ٦٤٠/٩.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٦١٣/١٧.

(٣) بغية الوعاة: ٢١٧/٢.

(٤) ينظر: تاريخ بغداد وذيوله: ٣٥/٢٠، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٢٥٦.

(٥) وفيات الاعيان: ٤٤٣/٣.

كان من أهل الأدب والسؤدد، وإليه انتهت معرفة نسب الطالبيين في وقته، وأخذ عن علي بن عيسى الربعي، وعن أبي القاسم الثمانيني، وأخذ عنه هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري. وكان ابن طباطبا عالمًا بالشعر[١]، وقال عنه ابن الجوزي: (وكان ينزل بالبركة من ربع الكرخ، وكان مجمعاً لظراف الطالبيين وعلمائهم وشعرائهم وفضلائهم، وكان يذهب مذهب الإمامية، وقد قرأ طرفا من الأدب)[٢]، توفي سنة ٤٧٠هـ[٣].

٢ – إسماعيل بن المؤمل الإسكافي:

إسماعيل بن المؤمل بن الحسين بن إسماعيل الإسكافي، وكنيته أبو غالب، أحد الشعراء الكبار والنحاة المحققين ببغداد[٤]، روى عن مهيار الديلمي، وروى عنه عزيزي بن عبد الملك الجيلي، وأبو القاسم عبد الله بن ناقيا الشاعر، والمبارك بن فاخر النحوي، وكان خصيصاً بالوزير أبى القاسم رئيس الرؤساء بن المسلمة، وسئل رئيس الرؤساء عن إسماعيل النحوي هذا، فقال: ما أرى مفتوح الفكّ في النحو إلا هذا المغمض العين[٥]، توفي سنة ٤٤٨هـ[٦].

مؤلفاته:

١ – المقيد: وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٢ – شرح التصريف الملوكي: طبع بتحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، في مكتبة الرشد، في الرياض، سنة ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.

٣ – الفوائد والقواعد: درسه وحققه: الدكتور: عبد الوهاب محمود الكحلة، وطبعته مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، سنة ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

---

(١) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٢٦٩.
(٢) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي: ٢٥٤/١٦.
(٣) ينظر: بغية الوعاة: ٣٤٢/٢.
(٤) ينظر: الفيصل في مشتبه النسبة، محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمذاني: ١٩٠/١.
(٥) ينظر: إنباه الرواة، للقفطي: ٢٢٣/١.
(٦) الوافي بالوفيات، للصفدي: ١٣٦/٩, وبغية الوعاة: ٤٥٤/١.

وهذا الكتاب مختلف في تسميته! فأكثر من ترجم للثمانيني من القدامى لم يشيروا لهذه التسمية، وإنما ذكروا أنّ له شرحاً على كتاب اللمع(١)، وقليلون هم الذين أشاروا لهذا العنوان، كـ إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي(٢)، وعمر رضا كحالة(٣).

أما محقق الكتاب الدكتور عبد الوهاب الكحلة فلم يؤكد أنَّ هذا الكتاب المسمى بـ (الفوائد والقواعد) هو أحد شروح اللمع، إذ قال: (ولسنا نقطع بأن هذا الكتاب هو "شرح اللمع" نفسه، وإن كان الرجل قد ترسم فيه أبواب "اللمع" على ما سنفصل القول فيه لاحقًا، فقد خلا متنه الذي بين أيدينا من أية إشارة تؤكد كونه شرحًا للكتاب المذكور كغيره من الشروح المصرح بها)(٤).

وهذا القول فيه نظر؛ فهناك إشارات ودلائل تؤكد أنَّ هذا الكتاب هو شرح اللمع لابن جني، وإن كان الثمانيني لم يصرح باسم الكتاب، إلا أن ما توافر لدي من أدلة تؤكد بما لا شك فيه ما أذهب إليه، فمن ذلك قول الثمانيني: (وقال صاحب هذا الكتاب: إنما دخل التنوين الكلام علامة للأخفِّ عليهم، والأمكن عندهم، وهو الواحد النكرة)(٥)، وإذا ما قارنا هذا النص مع قول ابن جني في كتاب اللمع سنجده بتمامه(٦)، وما يزيد حجتنا رسوخًا إشارته لابن جني، إذ قال: (واختار ابن جني في هذا الكتاب السكون، لأن السكون هو الأصل في الوقف)(٧). فقوله: (في هذا الكتاب) عن أي كتاب يتحدث الثمانيني إن لم يكن "اللمع في العربية"؟ والدليل الآخر عند حديثه عن الاستفهام بـ "أي" يقول:

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد وذيوله: ٣٥/٢٠، ووفيات الأعيان: ٤٤٣/٣، وتاريخ الإسلام: ٦٤٠/٩، والوافي بالوفيات: ٢٧٣/٢٢.

(٢) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي: ٧٨١/١.

(٣) ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: ٢٧٩/٧.

(٤) الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثمانيني: ص١٤.

(٥) الفوائد والقواعد: ص٧٤.

(٦) ينظر: اللمع في العربية، لابن جني: ص١٢.

(٧) الفوائد والقواعد: ص٨٠. وينظر: اللمع: ص١٣.

(وقال صاحب الكتاب: (أعربتها في الوصل والوقف)[١]، وإذا ما قارنا هذه العبارة سنجدها في "اللمع"[٢] بعينها من غير تقديم أو تأخير.

فكل هذه الأدلة تبرهن على أن الفوائد والقواعد إنما هو شرح الثمانيني على لمع ابن جني في النحو، أما قوله: أن أكثر المصادر التي ترجمت لحياة الثمانيني ذكرت أن له كتاباً واحدًا في النحو وهو "المفيد" أو "المقيد"[٣]، فهو قول مردود؛ لأنّا ذكرنا في ترجمة المؤلف، ومن خلال المصادر المعتمدة التي لا جدال فيها: أن للثمانيني كتابين في النحو، هما: شرح اللمع، والمقيد، وكتاب آخر في التصريف.

وفاته:

اجمعت كتب التراجم على وفاة الشيخ الثمانيني رحمه الله أنّه توفي سنة (٤٤٢هـ), ولم أجد من خالف هذا التأريخ[٤].

---

(١) الفوائد والقواعد: ص٨٤٦.

(٢) ينظر: اللمع: ص٢٣٥.

(٣) ينظر: الفوائد والقواعد: ص١٧.

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٧٣/٢٢, ونكث الهميان، للصفدي: ص٢٠٤، وبغية الوعاة: ٢١٧/٢، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة الهِجراني: ٣٩٦/٣, والأعلام, للزركلي: ٤٣/٥.

المبحث الثاني

منهجه في كتاب المقيد

منهجه:

سار الثمانيني في تبويبه لكتاب المقيد على طريقة مختلفة عما أُلِّف في كتب النحو المعروفة، فقد بنى كتابه على اثنين وخمسين بابًا، خلت هذه الابواب من المقدمات المعروفة في كتب النحو، ومن الردود والاعتراضات، وكأن الشيخ الثمانيني قد وضع فيها الرأي الراجح الذي يؤمن به ويتفق معه، دون عرض الآراء الأخرى المخالفة، ويمكن عرض بعض الملاحظات التي لاحظتها في منهجه على النحو الآتي:

١- الإيجاز:

اعتمد الثمانيني في هذا الكتاب طريقه الإيجاز، فهو يكتفي بإيراد عنوانٍ للباب، ثم يتبعه بشرح موجز لا يتجاوز سطراً أو سطرين يجعل منهما مدخلاً لموضوعه والباب الذي يتحدث عنه، ومثال ذلك قوله: (النعت تابع للاسم في إعرابه وتعريفه وتنكيره، إن كان الاسم رفعاً فالنعت رفع مثله، وإن كان نصباً فالنعت نصب مثله، وإن كان الاسم جراً فالنعت جر مثله)[(١)].

فنراه في هذا الباب يقدم تعريفا للنعت ثم يتبعه بالأمثلة التي تخص هذا الباب، ومن ذلك أيضًا حديثه في باب التوكيد إذ يقول: (إعراب التوكيد كإعراب الاسم المؤكد الذي قبله، ومعنى التوكيد: إزالة الشك والتبعيض)[(٢)]. وهذا الأمر يكاد ينحصر في أبواب معدودة، أمّا في الكثير من الأبواب فنجده لا يقوم بالتقديم لها بمقدمة أو بتعريف موجز، ففي باب رفع الاثنين والجمع يقول: (إذا قيل لك ثنِ زيدًا مرفوعًا، قلت: الزيدانِ، فإن قيل لك ما علامة

(١) المقيد: ورقة ٨/ ظ.

(٢) المقيد: ورقة ٩/ ظ.

الرفع فيهما؟ قلت: الألف والنون)[١]. وقوله أيضاً في باب الفاعل والمفعول: (الفاعل رفع أبدًا، والمفعول به نصب أبدًا إذا سَمَّيْتَ مَنْ فُعِلَ بِهِ)[٢].

٢ – الاعتماد على الشاهد:

لا تكاد تخلو جميع أبواب الكتاب من كثرة الشواهد في الباب الواحد، فقد وجدت الشيخ يحاول أن يأتي لكل قول بشاهد، ومن الملاحظ أنه لا يبين موطن الشاهد في هذه الأمثلة، أو يعلل له. فمن ذلك قوله: (ويجوز توكيد المضمر فتقول: رأيتهم أجمعين، نصبت أجمعين؛ لأنه توكيد للهاء والميم، وهما في موضع نصب، ولا يجوز توكيد النكرة لو قلت: أكلت رغيفاً كله، لم يجز، ولا يجوز تقديم التوكيد على الاسم المؤكد، لو قلت: جاءني أجمعون القوم، لم يجز، ولا يجوز عطف التوكيد على التوكيد، لو قلت: جاني زيد نفسه وعينه، لم يجز فإن أتبعت بعضه بعضاً بغير حرف عطف جاز)[٣]. فنراه في هذا الموضع لا يجوِّز بعض الأقوال، ولا يقبلها دون تعليل وتبرير للرفض.

٣ – التعليل:

وردت له تعليلات يسيرة في هذا الكتاب، في مواطن قليلة منه، تصوَّرَ الشيخ أنها لابد من بيانها، فمن ذلك قوله في عِلَّةِ كسر النون في المثنى: (ونون الاثنين مكسورة أبدًا، فرقًا بينها وبين نون الجميع)[٤]. ومن ذلك أيضاً، قوله: (ولو قلت: جاءني غلام الظريف، على النعت لم يجز؛ لأن غلاماً نكرة والظريف معرفة)[٥].

وهناك مواضع أخرى كان الأحرى بالشيخ أن يعلل لها ويبين أسبابها إلّا أنّه تركها، وكأنها من المسلمات التي لا يقبل الجدال فيها، على الرغم من وجود الاختلاف فيها بين النحاة،

---

(١) المقيد: ورقة ٢/ ظ.

(٢) المقيد: ٤/ ظ.

(٣) المقيد: ٩/ ظ.

(٤) المقيد: ٤/ و.

(٥) المقيد: ٨/ ظ.

كخلافهم في إعراب الاسماء الستة، وأقسام البدل، وخلافهم في أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية، وكذلك نعم وبئس.

التعليل الصرفي عند الثمانيني:

لا يخلو كتاب من كتب النحو من المباحث الصرفية، أمّا المقيد فجاءت تلك المباحث بشكل سهل ويسير جدًا لا يكاد يذكر إذا ما قورن بعدد الأبواب التي ذكرت في كتاب المقيد، فمن تلك التعليلات حذف النون في الأفعال الخمسة، إذ قال: (فإن كان قبل المجزوم حرف ساكن حذفته لالتقاء الساكنين نحو: لم يقم، والأصل: يقوم، فحذفت الضمة للجزم، وحذفت الواو التي قبلها لالتقاء الساكنين، والساكنان الواو والميم، فافهم ذلك)[١].

وقوله في باب الاغراء في علة تسكين الدال في (رويد): (فيقول: رويد زيداً، فهي على هذا بمعنى أرود، وفُتِحت الدال لسكونها وسكون الياء قبلها، وإنما وجب إسكان الدال؛ لأنها بمعنى الأمر، وهو موحد سواء خاطبت واحداً أو اثنين أو جماعة، ومن النحويين من لا يُعملها لأنه قد زال شبهها بالأفعال إذا كانت مصغرة، والتصغير لا يدخل في الأفعال)[٢].

ومن ذلك أيضًا في باب التصغير قوله: (وتقول في تصغير دمكمكٍ وصمحمح: دميمك وصميمح، تحذف الحرف الثالث منه، وكذلك كل اسم على فعلل، فإن كان في آخر الاسم ألف ونون زائدتان وكانت الألف تنقلب في الجمع ياء قلبتها في التصغير ياء، تقول في تصغير سرحان: سُرَيْحين، كما تقول في جمعه سراحين، وإن كانت الألف انتقلت في الجمع ياء تركتها في التصغير ألفا تقول في تصغير سكران: سكيران كما تقول في جمعه: سكارى بالألف ثابتة في الجمع، فمن ثم ثبتت في التصغير)[٣].

---

(١) المقيد: ٦/ ظ.

(٢) المقيد: ٢٠/ ظ.

(٣) المقيد: ٢٥/ ظ.

وفي باب النسب قال: (وإذا نسبت إلى فَعَل من المعتل، فإنك تفتح عينه وتقلب آخره واوًا سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء، تقول في النسب إلى عمٍ: عموي، كالنسب إلى عمى، وإذا نسبت إلى فَعِيل من المعتل أسقطت إحدى اليائين وقلبت الأخرى واوًا)(١).

وقال في علة حذف النون إذا أكدت في الفعل المسند لجماعة النساء: (فإن وكدت فعل الاثنين قلت: اضربانّ زيدان كسرت نون التوكيد؛ لأنها جاءت بعد ألف فأشبهت نون الاثنين، فإن وكدت فعل جماعة النساء قلت: اضربنانّ زيدًا، تكسر نون التوكيد لما ذكرت لك وجئت بالألف لئلا يجمع بين ثلاث نونات)(٢).

٤ – الشاهد القرآني:

الشواهد القرآنية تعد المصدر الأول لإثبات الحجة واقامة الدليل، فلا نكاد نرى كتاب نحو أو مسالة من مسائله تخلو من آية قرآنية يستدل بها الماتن أو الشارح أو المحشِّي لتعضيد رأيه وبيان دليله. أمّا في كتاب المقيد فقد انحصر الشاهد القرآني في أبواب محددة قليلة منه، وخلت بقية الأبواب من شواهد الذكر الحكيم، فمن استشهاده بالقرآن الكريم ما نراه في باب أنَّ وإنَّ الثقيلة والخفيفة، حيث استشهد بثمان آيات(٣).

٥ – الشاهد الشعري :

لم يكن للشاهد الشعري في كتاب المقيد حظ كبير، فقد استعان الشيخ بخمسة أبيات من الشعر استشهد بها في بعض الأبواب، كقوله في باب الأجوبة: (وأما الجواب بالواو فقولك: لا تنه عن المنكر وتأتيه، نصبت تأتيه على الجواب، ومثله: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، قال الشاعر: [من الكامل]

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ * عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيم)**(٤)

---

(١) المقيد: ٢٨/ ظ.

(٢) النص المحقق: ٩/ ظ.

(٣) ينظر: المقيد: ٣/ ظ، ٦/ ظ، ٨/ ظ، وغيرها.

(٤) المقيد: ١٩/ و.

٦ – تبويب الكتاب:

جاء تبويب الكتاب بطريقة مختلفة عما نجده في أكثر المتون، وكأن الشيخ رحمه الله وضعه لطلابه، مختارًا لهم المسائل التي يظن أنّها أكثر قيمة من غيرها، ولذا نجد أغلبها جاء بطريقة مختصرة جدًا، وقد يظن المطلع على هذا الكتاب أنَّ الشيخ كان مقصرًا في تبويبه وعرض مسائله التي خلت من التعليلات والآراء المخالفة، كالآراء الكوفية، والبصرية التي ذهبت خلاف ما ذهب إليه الشيخ.

٧ – اضطراب الأبواب:

المنهج المتبع في تبويب أبواب النحو: أن يبدأ الماتن أو المصنف كتابه على وفق منهج يشكل سلسلة مترابطة الحلقات، وباب الكلام يعد أول حلقة من حلقات سلسلة النحو، ثم يتبعه باب أقسامه، وهي: الاسم وعلاماته، والفعل وعلاماته، والحرف وعلاماته، وهكذا حتى يأتي على جميع الأبواب دون تقديم أو تأخير.

إلا أنّي وجدت أن الثمانيني لم ينتهج هذا المنهج، فكأن أبواب الكتاب جاءت لغاية أرادها الشيخ، رحمه الله، لذا نرى أبواب الكتاب جاءت اختيارية، إذ بدأ بالكلام وتقسيماته، وبعد ذلك ينتقل لباب رفع الاثنين والجمع، ثم يعود لباب الفعل وعلاماته، ثم يجعل الفاعل والمفعول به في باب واحد، على الرغم من أن لكل واحد منهما باباً مستقلاً، فالفاعل في باب المرفوعات، فكان عليه أن يضعه مع ما لم يسم فاعله الذي جاء بعدهما بأبواب، وكذلك المبتدأ والخبر.

الفصل الثاني

دراسة في كتاب المقيد

المبحث الأول

دراسة بعض المسائل

الخلاف في (مَعْ):

(مَعْ) بإسكان العين لغة نسبها المرادي إلى ربيعة وغنم، فهم يبنونها على السكون إذا وليها متحرك، ويكسرونها إذا جاءت قبل ساكن، وهي بذلك حرف جر لانعقاد الاجماع على حرفيتها إذا كانت ساكنة، كما ذهب أبو جعفر النحاس، وتابعه المالقي(١). أمّا سيبويه فجعل سكونها ضرورة في الشعر، كالبيت الذي نسب إلى جرير:

وريشي مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ ... وإنْ كانَتْ زيارتُكم لِمامّا

واعتذر له المرادي؛ بأنه لم يحفظ لغة السكون فيها(٢).

وأقول: بيت جرير الذي استشهد فيه النحاة على تسكين العين في "مع" اختلفت فيه الرواية فالثابت في ديوانه(٣):

وريشي مِنْكُمُ وهَوايَ فيكم * وإنْ كانَتْ زيارتُكم لِمامّا**

وعلى هذا فلا شاهد في البيت لسببين:

الاوّل: اختلاف الرواية وعدم ثبوت الدليل.

والآخر: حكم سيبويه بسكونها للضرورة، فلا يقاس عليها، وهو الصحيح لعدم اطرادها.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: ١٨٠/٢، والجنى الداني في الحروف والمعاني، للمرادي: ص٣٠٦، ورصف المباني في شرح الحروف والمعاني، للمالقي: ص٣٢٩.

(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٢٨٧/٢، والجنى الداني: ص٣٠٦.

(٣) ديوانه: ٢٢٥/١.

وقد استدل النحاة على اسميتها من خلال تنوينها إلا أنهم اختلفوا في حركتها إذا نونت، فالخليل وسيبويه ذهبا إلى أنها فتحة إعراب كفتحة دال "رأيت يدًا"، فهي على حرفين في حالتي الإضافة والافراد. ومذهب يونس والأخفش أن حركتها كحركة التاء في "فتى"، ردت لامها عند الإفراد وتابعهم ابن مالك في هذه المسالة؛ بأن "مع" تأتي على حالة الرفع في جميع المواقع كالاسم المقصور كقولهم: الزيدان معاً، والعمرون معاً[(١)].

وهو بذلك يوافق قول النحاس بأنها: إنْ سكنت فهي حرف جر، وعلّة حرفيتها إذا سكنت أنّها أشبهت الحرف لمجيئها على حرفين[(٢)].

الخلاف في (عدا، وخلا، حاشا):

اختلف النحاة في "حاشا وخلا وعدا " فسيبويه يرى أنها حروف تجر الاسم بعدها كما تجر "حتى" الاسم بعدها، وفيها معنى الاستثناء[(٣)].

والثمانيني يوافق سيبويه في هذه المسألة إذ قال: (وحروف الاستثناء: إلا، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون، وغير، وسوى، وحاشا، وبلْه، ولا سيما)[(٤)].

امّا المبرد وابن جني فذهبا إلى أن (عدا، وخلا) تأتي أفعالاً وحروفاً، فإذا كان ما بعدها منصوباً، فهي أفعال، وإن كان مجروراً فهي حروف[(٥)]، وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له.

وهذا الاستدلال رفضه السيرافي بقوله: (أمّا احتجاجه بـ (حاشيت) فلقائل أن يقول: حاشيت إنّما هو تصريف فعل من لفظ (حاشا) الذي هو حرف يستثنى به، وليس بـ (حاشيت) يقع الاستثناء، ولا بحاشى يحاشى، ومنزلة: حاشيت من حاشى كمنزلة: هلّل وحوقل، وبسمل، من: (لا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله) فقد صرّف الفعل مما ليس بفعل)[(٦)].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٢/٢٣٩.

(٢) ينظر: امّالي ابن الشجري: ١/٣٧٤.

(٣) ينظر: المقتضب، للمبرد: ٤/٤٢٦.

(٤) المقيد: ورقة ٢٣/ و.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/٣٤٩، والمقتضب: ٤/٣٩١، واللمع: ص٦٩، والموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي: ص٤٠٧.

(٦) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/٩٩.

الخلاف في عسى:

ذهب الثمانيني في الفوائد والقواعد إلى أن (عسى) فعل ماضٍ وضع للطمع والترجي، وهو غير متصرف، وهو يشبه (لعل) لكونه وضع للطمع والترجي، وكان جامدًا لكونه اشبه الحرف؛ لأن الحرف جامد[١]، أمّا في المقيد فهو يصرح بحرفيتها ويجعلها من الحروف، إذ يقول: (باب الحروف التي يرتفع بعدها المبتدأ والخبر، وهي: هل، وبل، وأين، ومتى، وكيف، وعسى...)[٢]، فهو في هذا الباب يعلن حرفيتها، وأنها حرف لا يعمل ولا يؤثر فيما بعده، بينما في الفوائد والقواعد يرى أنّها تستعمل على ضربين:

الأوّل: تامة، ويكون لها فاعل من غير خبر.

الثاني: ناقصة: فيكون اسمها مرفوعاً، وخبرها يكون فعلًا مستقبلاً، نحو: عسى زيدٌ أن يقوم[٣].

ومن خلال ما تقدم نرى تأرجح أرائه في (عسى)، فمرة يذهب مذهب سيبويه[٤]، والمبرد[٥] في كون (عسى) عندهم فعلاً، مستدلين على مذهبهم بأنّها فعل وضع للمقاربة، وكذلك لاتصال الضمائر بها، والمعروف أنّ اتصال الضمائر من خصائص الأفعال.

أمّا النحاس فيرى أنَّ (عسى) حرفٌ جاء لمعنىً[٦]، وهو قول الكوفيون: إلى أنها حرف تَرَجٍ بمنزلة "لعل"[٧]

الخلاف في إعراب الأسماء الستة بالحروف:

تُعرب الأسماء الستة بالحروف، خلافاً للأصل[٨]، شريطة أن تكون مضافة، فإن لم تضف أعربت بالحركات الأصلية، وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات أصلية، وأن تكون مفردة، فإن كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو الجمع، نحو: جاءَ

---

(١) ينظر: الفوائد والقواعد: ص٥٧٨.

(٢) ينظر: المقيد: ٢٢/ظ.

(٣) ينظر: الفوائد والقواعد: ص٥٧٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٢/٣.

(٥) ينظر: المقتضب: ٣/ ٥٣، ٦٨.

(٦) ينظر: عمدة الكتاب، للنحاس: ٤١٢.

(٧) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, لابن هشام: ١٢/١.

(٨) ينظر: شرح الدروس في النحو، لابن الدهان: ص١١٦.

أبوَانِ، ورأيتُ أبوَين، ومررتُ بأبوَين، وأن تكون مكبرة غير مصغرة، فإن صغّرت أعربت بالحركات الأصلية، نحو: أُبَيُّ زيدٍ شجاعٌ.

أما الثمانيني فيرى فالواو والياء في جمع المذكر السالم إنما هي حرف إعراب، وهي تدل على الرفع والجمع والتذكير(١)، وهو بقوله هذا يوافق قول سيبويه وأكثر البصريين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، فالألف والواو والياء حروف أعراب، وهي كالدال من زيد، وهذا القول لم أجده في كتاب سيبويه، وقد يكون النحاة حملوه على إعراب المثنى والجمع(٢).

وهذا ما رجَّحه ابن مالك بقوله: (وهو مذهب قوي من جهة القياس، لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرةً أو مقدرةً، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه)(٣).

وذهب أغلب النحاة الى إعرابها بالحروف عند إضافتها، وهذا ما ذهب إليه الثمانيني في المقيد بقوله: (وكذلك: أكرم أخوك أباك، رفعت الأخ؛ لأنه فاعل وعلامة الرفع فيه الواو, ونصبت أباك؛ لأنه مفعول به، وعلامة النصب فيه الألف)(٤)، إلا أنه لم يبين علة إعرابها. وبيَّنها غيره من النحاة، إلا أنهم اختلفوا في علة ذلك الإعراب:

فجعل الشريف الكوفي علة إعرابها بالحروف ليكون ذلك توطئة للتثنية والجمع، فيكون في الأصل ما كان في الفرع لئلا يخرج بعضه عن بعض(٥). ويُفهم من قوله: أن سبب إعراب الأسماء الستة بالحروف أنها جاءت تمهيداً لإعراب المثنى والجمع بالحروف، فيكون اللذان في المفرد الذي هو أصل الإعراب بالحروف، كما في المثنى والجمع اللذين هما فرع عليه.

---

(١) ينظر: الفوائد والقواعد: ص١٣١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لابي البركات الانباري: ١/١٧، واللباب في علل البناء والإعراب، لابي البقاء العكبري: ١/٨٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: ١/١٣٨-١٣٩.

(٣) شرح التسهيل: ١/٤٨.

(٤) المقيد: ٢٨/ ظ.

(٥) ينظر: البيان في شرح اللمع، لعمر بن ابراهيم الكوفي: ص٦٧.

وذهب الطاهر بن بابشاذ[١]، والرضي[٢]، الى أنها أسماء حُذفت لاماتها فجُعل إعرابها بالحروف عوضاً عن لاماتها المحذوفة.

والظاهر من قولهم أنهم جعلوا هذه الحروف (الألف، والواو، والياء) لامَ الكلمة، فوجب أن يكون فيها إعراب.

وقد وجد لهذه الأسماء نظير في العربية، نحو (غد) فأصلها (غدو) وقد حذفت لامها، إلا أنها معربة بالحركات[٣].

وعزا السيوطي إلى سيبويه[٤]، وتابعه الشلوبين[٥]، القول بأنَّ هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبوكَ، فأصله: أبوُكَ، فاتبعت حركت الباء لحركة الواو (الضمة)، فقيل: أبُـوُكَ، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، وكذلك: أباك، فأصلها أبَوَك، تحركت الواو وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً، وإذا قلت: مررْتُ بأبيك، فالأصل: بأبَوِكَ، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار: بأبِوِكَ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت وقبلها كسرة فقلبت ياءً.

ومن الواضح أن هذا الرأي فيه من التكلف الشيء الكثير، حين أخضعوا هذه الأسماء لكل هذه الفرضيات، التي تعد ضرباً من الفلسفة التي لا أصل لها، ولا سيما ان اللغة لم تكن خاضعة في ذلك الوقت لكل هذه الفرضيات.

أمّا العكبري فذهب الى أن هذه الأسماء أشبهت المنقوص والمقصور[٦].

ويفهم من قوله أن الأسماء الستة معربة بالحركات لا بالحروف، والحركات لم تظهر في هذه الأسماء لثقلها، كما أنها لم تظهر في المنقوص والمقصور.

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، للطاهر بن بابشاذ: ١/١١٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية، للرضي الاستراباذي: ١/٧٧.

(٣) ينظر: التخمير(شرح المفصل)، للخوارزمي: ١/٨٨ .

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١/١٢٦.

(٥) ينظر: التوطئة، لابي علي الشلوبين: ص١٢٢.

(٦) ينظر: اللباب: ١/٩١.

وفي قوله نظر، لأن المنقوص والمقصور لا يتغير آخره بتغير العوامل، وأواخره غير طارئة على الكلمة، بخلاف الأسماء الستة، فالألف والواو والياء طارئة عليها.

ونقل أبو البركات الأنباري عن المازني أنها معربة بحركات مقدرة قبل الحروف(١).

وهذا القول غير ممكن لأن الأسماء الستة عند الإضافة تبقى حروفها من أصول الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب إما بها أو واقعًا عليها، بدليل: الأخوة، والأخوين، والأبوة والأبوين.

وتمسك قسم من الكوفيين بأن قالوا: (إنما أعربت هذه الأسماء من مكانين لقلة حروفها تكثيراً لها وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا اليه)(٢).

ويفهم من قولهم أنها معربة بالحروف والحركات لقلة حروف هذه الأسماء، فوضعت الواو والألف والياء تكثيراً لحروف الكلمة وزيادة في الإيضاح والبيان.

ويبدو أن قولهم: إنما أعربت من مكانين لقلة حروفها، ينتقض بـ (غد، ويد، ودم)، فإنها تعرب من مكان واحد بالرغم من قلة حروفها، وقولهم : ليزيدوا بالإعراب والإيضاح والبيان، فهذا الأمر قد حصل بإعراب واحد، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة.

ومن خلال ما تقدم من الآراء، يترجح عندي قول الشريف الكوفي، لأنها علة غير متكلفة، وفيه مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده لأنهما فرعان عن الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أمن من الاستبعاد، ولم يخرج عما اعتادته العرب في كلامها، أما بقية الآراء ففيها من التكلف في إيراد الحجج ما لا يخفى على ذي بصيرة، والمسألة بعد لا يبنى عليها حكم، والله أعلم.

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف:

الإعراب بالحركات هو الأصل عند النحاة، والإعراب بالحروف فرع عليه، فلما قصد الفصل بين المفرد، والمثنى وجمع المذكر السالم، جعل اختلاف الحروف فيها بمنزلة اختلاف الحركات في المفرد(٣)، وأورد الثمانيني علة هذه المسألة، فقال: (إذا قيل لك ثنِ زيدًا مرفوعًا، قلت: الزيدانِ، فإن

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١٦/١.

(٢) الإنصاف: ٢٦/١ .

(٣) ينظر: شرح الرضي: ٨٥/١.

قيل لك ما علامة الرفع فيهما، قلت: الألف، والنون زيدت بعدها عوضًا من الحركة والتنوين الذي يكون في الواحد، فإن قيل لك ثنِ زيدًا منصوبًا أو مجرورًا، قلت: الزيدين, فإن قيل لك ما علامة النصب والجر فيهما الياء، والنون زيدت بعدها عوضًا من الحركة والتنوين الذي يكون في الواحد، ونون الاثنين مكسورة أبدًا فرقًا بينها وبين نون الجميع، ورُفع الجمع السالم بالواو، ونصبهم وجرهم سواء بالياء، فرفعهم كقولك: الزيدون والعمرونَ، فإن قيل لك ما علامة الرفع فيهم قلت: الواو، والنون زيدت بعدها عوضًا من الحركة والتنوين الذي يكون في الواحد، ونصبهم وجرهم سواء بالياء)[١].

الملاحظ في هذه المسألة مخالفته لما ذهب اليه في كتاب الفوائد والقواعد، إذ جعل الألف والياء في المثنى، والواو والياء في الجمع السالم حروف إعراب، أي كالدال من زيد، وهو بذلك يجعل الإعراب مقدر فيها[٢].

ففي قوله الأول يوافق الإعراب المشهور الذي قال به أكثر النحاة حين اعربوا المثنى والجمع بالحروف، إلا أنهم اختلفوا في علة إعرابه، فقد ذهب ابن بابشاذ[٣]، وأبو الفداء[٤]، الى أن المثنى والجمع أُعربا بالحروف لأنهما أكثر من الواحد، فجُعل إعرابهما بشيء أكثر من الواحد.

ويبدو أنّ ما ذهبوا اليه فيه نظر، لأن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم أكثر من الواحد، ولكنهما أعربا بالحركات، ومثاله اسم الجمع لا مفرد له، وهو أصل لا فرع، لكنه أعرب بالحركات.

وذكر ابنُ فلاح ثلاثَ علل لإعراب المثنى والجمع بالحروف[٥]:

أولها: إن المثنى والجمع فرع على الواحد، والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات، فأعطي الفرعُ الفرعَ.

ثانيها: إن التثنية والجمع تحذف منهما الأسماء المؤلفة من الحروف طلباً للاختصار، فلا يقوم مقام المحذوف إلا ما يناسب تركيبه، وهي الحروف.

---

(١) المقيد: ٣/ و.

(٢) ينظر: الفوائد والقواعد: ص١٣١-١٣٢.

(٣) ينظر: المقدمة المحتسبة: ١٢٨/١.

(٤) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء: ٥٠/١.

(٥) المغني في النحو، لابن فلاح اليماني: ٤٣/٢.

ثالثها: إن التثنية والجمع أكثر من المفرد فناسب ذلك أن يكون إعرابهما أكثر من إعراب المفرد، وإنما يتحقق ذلك بالحروف.

وقال الأنباري: (وذهب الكوفيون الى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب)(١).

ونفهم من قوله بأنها تتغير كتغير الحركات، كما في: قام الزيدان، ورأيتُ الزيدَينِ، ومررتُ بالزيدَينِ، وذهب الزيدونَ، ورأيتُ الزيدِينَ، ومررتُ بالزيدِينَ، فهذا التغير أشبه بتغير الحركات في: قامَ زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، فلما تغيرت كتغير الحركات، دلّ على أنها إعراب بمنزلة الحركات وجميع من مر ذكره اعرب هذه الاسماء بالحروف.

وفي قوله في الفوائد والقواعد يذهب مذهب سيبويه وبعض البصريين، فسيبويه يرى أن الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي حروف إعراب لا إعراب، وإنَّما لحقت هذه الزيادة الاسم؛ ليفرَّق بين التثنية والجمع(٢).

وذهب البصريون مذهبه، ولكنهم زادوا عليه فقالوا: إنّ هذه الأحرف زيدت للدلالة على التثنية والجمع، وصارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، وهي بمنزلة التاء في (قائمة), والألف في (حبلى)، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب، فكذلك هذه الحروف(٣) .

والصحيح أن هذه الحروف وضعت لمعنى، فسقوطها من الكلمة يزيل المعنى الذي وضعت له، ومعنى التثنية والجمع هي ضم اسم الى مثله، فقولنا: قام الزيدان، أصله: قام زيدٌ وزيدٌ، فحذف أحدهما, وزادوا في الآخر زيادة دالة على التثنية أو الجمع طلباً للاختصار، فحروف التثنية والجمع إنما هي في الأصل أسماء محذوفة، قام مقامها ما يناسبها من الحروف، فوجب أن تعرب بهذه الحروف لأن التمسك بالظاهر هو أصل من أصول العربية، فإن حروف اللين نجدها تختلف لاختلاف العوامل, كما تختلف الحركات, فندّعي هي الإعراب، ولو زعمنا أن الإعراب يكون غيرها لما ساغ لنا فيه من تكلف التقدير المنافي لقصد البيان، أما قولهم أن علامات الإعراب زوائد على

---

(١) الإنصاف: ٢٩/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٧/١ – ١٨.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٣٠/١.

الكلمة، وهي الحركات فادعاء غيرها ما ليس بزوائد على الكلمة دعوى عارية عن الدليل[١]، وهو الراجح، والله أعلم.

كان واخواتها:

قال في كتاب الفوائد والقواعد: (فإن قيل: فلم خصّت هذه الأفعال بباب دون غيرها من الأفعال؟

قيل: لأنّ من شروط كل فعل أن يدل على (المصدر) الذي اشتق منه، وعلى الزمان الذي حدث فيه، فلما كانت هذه الأفعال مخالفة لغيرها من الأفعال خصّت بهذا الباب)[٢]، إلا أنه في كتاب المقيد يجعلها حروفاً، ويعقد لها بابا اسماه: (باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار)[٣], وهو بذلك يذهب مذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالاً، لأنّها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالاً؛ لكان ينبغي أن تدل على المصدر، ولَمَّا كانت لا تدل على المصدر، دل على أنها حروف[٤].

إلا أنّ الجمهور مجمعون على أنّها أفعال إلا أنهم اختلفوا في دلالتها على الحدث، فمذهب ابن السراج[٥]، وابن جني[٦]، والجرجاني[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن الخباز[٩]، أنها أفعال غير حقيقية، وحجتهم في ذلك: أن الفعل الحقيقي له دلالتان؛ دلالة على الزمان تؤخذ من صيغته، ودلالة على الحدث تؤخذ من لفظه.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك), للشاطبي: ١٦١/١.

(١) الفوائد والقواعد: ص٢٠٤.

(٢) المقيد: ٦/ و.

(٣) ينظر: اسرار العربية، لابي البركات الانباري: ص١١٢.

(٥) ينظر : الأصول في النحو، لابن السراج : ٨٢/١.

(٦) ينظر: اللمع : ص٨٥.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني: ٣٩٨/١.

(٨) ينظر : شرح المفصل، لابن يعيش : ٣٣٦/٤.

(٩) ينظر : توجيه اللمع، لابن الخباز: ص١٣٣.

ولا بد عند هؤلاء من مجيء الخبر مع هذه الأفعال؛ لأنّه عوض من الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان، إذ قال أبو علي الفارسي: (وإنما لزمه الخبر عوضاً من الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان)(١).

وردّ قولهم بأن الخبر يجوز حذفه، نحو قول الشاعر(٢):

رَماني بأَمرٍ كُنتُ مِنهُ وَوالِدي بريئاً، ومن أجلِ الطّوِي رَماني

فضعف استدلالهم بأن الخبر لا يجوز حذفه؛ لأنّه عوض من الحدث.

أما سيبويه فقد قال: (وإن شئت قلتَ: كانَ أخاك عبدُ الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في (ضرب)؛ لأنه فعل مثله، وحال التقديم فيه كحاله في (ضرب) إلا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه كشيء واحد)(٣).

ومن الواضح أن سيبويه ذهب الى أنها تدل على الحدث؛ فقد شبهها بالفعل المتعدي (ضرب)، ثم يعود في موضع آخر ليثبت الحدث لهذه الأفعال، فيقول: (تقول: كُنّا هُم، كما تقول: ضرَبناهم، وتقول: إذا لم نكُنْهُم فمَن ذا يكونُهُم، كما تقول: إذا لم نَضرِبهُم فمَن يَضربُهم)(٤).

وردّ الرضي قول من قال بعدم دلالتها على الحدث، إذ قال: (وما قاله بعضهم من أنها سميت ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيء؛ لأن (كان) في نحو: كانَ زيدٌ قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أو حصوله؛ فجيء أولاً بلفظ دالٍ على حصول ما، ثم عيّن الخبر ذلك الحاصل)(٥).

فهذه الأفعال تفيد الحدث العام والزمان، ولم تشترك مع الأفعال التامة في دلالتها على الزمان المخصص، وتختلف معها أيضاً في دلالتها على نوع الحدث، وتابعه الدسوقي(٦).

---

(١) المسائل البغداديات، لابي علي الفارسي: ص١١٣.

(٢) شعر عمرو بن أحمر الباهلي : ١٨٧، وقد ورد في الديوان (بريا).

(٣) الكتاب: ٤٥/١.

(٤) الكتاب: ٤٦/١.

(٥) شرح الرضي : ١٨١/١ – ١٨٢.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٥٢٠/٢.

وذهب ابن مالك الى أنها أفعال تدل على الحدث، واستدل على ذلك بعشرة أوجه، لا مجال لذكرها خوف الإطالة[١].

والصحيح أن هذه الأفعال مجردة من الحدث؛ لأن أي حدث لا بد له من فاعل يعمل هذا الحدث، فلما خلت هذه الأفعال من الفاعل تبين نقصانها وهو تجردها من الحدث، إذا ما قورنت بالأفعال التامة، فالفاعل جزء منها ولا تتخلى عنه.

(١) ينظر: شرح التسهيل : ١/٣٢٠ – ٣٢٢.

المبحث الثاني

المصطلحات الكوفية في كتاب المقيد

ما لم يُسَمَّ فاعله:

هو من مصطلحات الكوفيين، وعند البصريين يسمى نائب الفاعل، وقد ورد عند الفراء في كتابه معاني القرآن في قوله: (وقد قرأ عاصم فيما أعلم (نجي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه)[١]، وكذلك وروده كثيرًا في إيضاح الوقف والابتداء لابن الانباري الذي يعد من أعمدة المدرسة الكوفية، فمما ورد من أقواله في هذا الكتاب قوله: (فكذلك فعل ما لم يُسم فاعله، لما تضمن معنى الفاعل والمفعول جعل أوله مضمومًا في كل حال. فإن قال قائل: لم صار يتضمن معنيين يعطي الضم؟ فقل لأنه يقوى فيُعطى أثقل)[٢]، والشيخ الثمانيني يرجح هذا المصطلح ويعقد له باباً في مقيده اسماه: (باب ما لم يسم فاعله)[٣]، ثم يردِّد هذا المصطلح في ثنايا شرحه فيقول: (كل لم يسم مَن فَعَلَ به فهو مرفوع كقولك: ضُرِب زيدٌ، وشُتِم عمرٌو، والأصل فيه : ضرب عبد الله زيدا، فلما رددته إلى ما لم يسم فاعله حذفت الفاعل وأقمت المفعول به مقام الفاعل)[٤].

النعت:

النعت من مصطلحات الكوفيين، ويقابله مصطلح الصفة عن البصريين، وذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أنَّ الفرَّاء هو أوَّل من اصطلح على تسمية النعت باسمه، وكان سيبويه والبصريون يسمونه الصفة[٥]، إلَّا أنَّي وجدت خلاف ما ذهب اليه الدكتور شوقي ضيف!! فسيبويه ـ رحمه الله ـ

(١) معاني القرآن، للفراء: ٢/٢١٠.

(٢) ايضاح الوقف والابتداء، لابن الانباري: ١/٢٠٠.

(٣) المقيد: ٧/ ظ.

(٤) المقيد: ٨/ و.

(٥) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ص٢٠٢.

قد استعمل هذا المصطلح قبل الفرَّاء وغيره من الكوفيين، وهذا المصطلح قد ذكره الثمانيني في المقيد، إذ قال: (النعت تابع للاسم في إعرابه وتعريفه وتنكيره إن كان الاسم رفعا فالنعت رفع مثله، وإن كان نصبا فالنعت نصب مثله وإن كان الاسم جرا فالنعت جر مثله)[١].

الخفض:

هو من المصطلحات الشائعة عند الكوفيين، ولم يقيدوه بحروف الخفض أو ما وقع مضافًا إليه، وقد أطلقه ثعلب من الكوفيين أيضًا على الكسر الذي يقع في آخر الأفعال المجزومة عندما تتحرك لالتقاء الساكنين[٢]، وذكره الفراء في كلامه عن (حتى) وغير ذلك من المواضع فقال: (والوجه الثاني أن يكون ما قبل حتى من الأسماء عددا يكثر ثم يأتي بعد ذلك الاسم الواحد أو القليل من الاسماء. فإذا كان كذلك فانظر إلى ما بعد حتى فإن كانت الاسماء التي بعدها قد وقع عليها من الخفض والرفع والنصب)[٣]. وكذلك الشيخ الثمانيني فقد ذكر هذا المصطلح في أكثر من موقف منها قوله: ((وإذا استثنيت بلا سيما خفضت وإن شئت رفعتَ، والخفض أجود تقول: جاءني القوم لا سيما زيد)) [٤].

الجحد:

اصطلح الكوفيون على تسمية النفي جحدًا، وسموا حروفه بحروف الجحد، وهو الإنكار[٥]، وقد استعمله الثمانيني في موضع واحد وذلك في قوله: (وأما جواب النهي والجحد فمرفوعان، تقول من ذلك: لا تدنُ من الأسد يأكلُكَ، وما لك عندي شيء تطالبُني به، ترفع هذه الجوابات على إضمار المبتدأ، معناه: فأنت تطالبني به)[٦].

---

(١) المقيد: ١٢/ و.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب، أبو العباس، المعروف بثعلب: ص١٠٦.

(٣) معاني القرآن: ١٣٧/١.

(٤) المقيد: ٨/ ظ.

(٥) ينظر: المدارس النحوية: ص١٦٧.

(٦) المقيد: ١٢/ ظ.

الفصل الثالث

موازنة بين متن اللمع ومتن المقيد، ومنهج التحقيق

المبحث الأول

موازنة بين متن اللمع ومتن المقيد

ارتأيت في هذا المبحث أن أعقد مقارنة بين المقيد وغيره من المتون في النحو؛ لتحديد الفوارق المنهجية فيما بينها، وأثر كل متن منهما على العلماء اللاحقين والمصنفات التي تلتهم بعد ذلك، وقد وقع الاختيار على متن اللمع لابن جني، لكونه استاذًا للثمانيني في علمي النحو والتصرف، وأحد معاصريه.

منهج ابن جني في كتاب اللمع:

اللمع: من اشهر كتب ابن جني وأهمها وأكثرها دلالة على علمه النحوي، فقد كان محل اهتمام النحويين وعنايتهم، وعليه أكثر من عشرين شرحًا، فمن شروحه: النظامي في النحو، وهو لمحمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي المتوفى بعد الخمس مئة اختصره من كتاب اللمع لابن جني(١)، وشرحه ابن برهان (ت ٤٥٦ هـ)، وأبو نصر الفارقي (ت ٤٨٧هـ) (٢)، وأبو القاسم ناصر بن أحمد بن بكر الخويي النحوي الأديب (ت ٥٠٧هـ)(٣)، وأبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد العلوي الزيدي الكوفي (ت ٥٩٣هـ)(٤)، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب النحوي (ت ٥٦٧هـ)، وابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)(٥)، وابن الدهان (ت ٥٦٩ هـ)(٦)، والعكبري (ت ٦١٦ هـ) وغيرهم.

---

(١) ينظر: بغية الوعاة: ٢/٢٧٧.

(٢) ينظر: تاريخ الاسلام: ١٠/٥٧٥.

(٣) ينظر: معجم الادباء: ٦/٢٧٤٠.

(٤) ينظر: نزهة الألباء: ص٢٥٩.

(٥) ينظر: تاريخ الاسلام: ١١/٨١٨.

(٦) ينظر: وفيات الاعيان: ٢/٣٨٢.

وذلك لأن متن اللمع اتسم بالشمول والاختصار والوضوح، والارتباط باللغة ودقة المصطلحات، وقد تناول فيه ابن جني جميع أبواب النحو، في ترتيب منتظم، وأسلوب سهل يبدو أنّه دروس لعامة طلاب العربية، فجاء الكتاب بلا مقدمة، ويشتمل على ثلاثة وسبعين بابا، أولها: باب المعرب والمبني، وآخرها باب الإمالة، والأبواب الأخيرة في التصريف، وقد يتخللها بعض المسائل النحوية، وقد اتبع ابن جني طرقاً متعددة من أجل أن يكون كتابه مفهوماً وواضحاً، وهذه الطرق هي:

١ - التعريف:

كان ابن جني حريصًا على أن يحشد في كتابه أكبر عدد من التعريفات كلما سمح الأمر بذلك، فلا نكاد نجد باباً واحدًا من ابواب الكتاب إلا ويتصدره التعريف، فضلاً عن تعريفات أُخر في ثنايا الكتاب، ومن هذه التعريفات على سبيل المثال لا الحصر، الأسماء الصحيحة(١)، والمبتدأ، والخبر، إذ قال في تعريف المبتدأ: (اعلم أنَّ المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول ومسندا إليه، وهو مرفوع بالابتداء، تقول: زيد قائم ومحمد منطلق، فـ زيد ومحمد مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما)(٢).

أمّا في المقيد فنجد التعريفات والحدود قد انحصرت في أبواب معدودة، ربما رأى الشيخ الثمانيني حاجة هذا الباب إلى مقدمة بسيطة يجعل منها مدخلاً لهذا الباب فبدأ بتعريفه، ونراه لا يحيد كثيراً عن تعريفات ابن جني، وهذا ما لمسته عند تعريفه للمبتدأ والخبر أيضًا، إذ يقول: (المبتدأ رفع وخبره رفع مثله، ومعنى الابتداء أنك تأتي بالاسم معرى من العوامل، كقولك: زيد قائم وعمرو ذاهب، فعمرو مرفوع بالابتداء وذاهب خبره)(٣)، إلا أن هذا الأسلوب لا نراه في جميع الأبواب بخلاف كتاب اللمع, فكثير من أبواب المقيد تخلو من تلك التعريفات، فمن ذلك باب الإضافة، حيث يبدأ الباب بقوله: (وإذا أضفت اسماً إلى اسم فالثاني مجرور أبداً، والأول يجري بتصاريف الإعراب، تقول: هذا غلام زيدٍ،

(١) ينظر: اللمع: ص١٢.
(٢) اللمع: ص٢٥.
(٣) المقيد: ٣/ و.

ورأيت غلامَ زيدٍ, ومررت بغلامِ زيدٍ)[١]، أمّا ابن جني فيبدأ هذا الباب بتعريف الإضافة ويمهد لها بقوله: (وهي في الكلام على ضربين أحدهما ضم اسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام والآخر هو ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من الأول منهما، نحو قولك: هذا غلام زيد، أي: غلام له، وهذه دار عبد الله، أي: دار له. والثاني نحو قولك: هذا ثوب خز، والثوب بعض الخز، أي: ثوب من خز، وهذه جبة صوف، أي: جبة من صوف)[٢].

٢ – **القسيم والتفريع:**

اعتمد ابن جني التقسيم في كل باب متعدد الفروع، ومن تقسيماته وتفريعاته، قوله في باب المفعول به، حيث تعدى الفعل بنفسه، بحرف الجر، وقسم الفعل المتعدي بنفسه على ثلاثة أقسام وضرب أمثلة على ذلك، وقوله: الاسم المعرب على ضربين: صحيح ومعتل، ووضَّح كل نوع منهما[٣].

أمّا في المقيد فقد جمع الشيخ الثمانيني الفاعل والمفعول في باب واحد، وقد خلا هذا الباب من مقدمة أو تمهيد يوضح معنى كل واحد منهما، إذ قال: (الفاعل رفع أبدًا، والمفعول به نصب أبدًا إذا سميت من فعل به، تقول من ذلك: ضرب زيدٌ عمرًا، فضرب فعل ماضٍ، ورفعت زيدًا؛ لأنّه فاعل، ونصبت عمرًا)[٤]، بخلاف ابن جني فقد عقد لكل واحد منهما بابًا مستقلاً، مفتتحاً له بتعريف أو تمهيد موجز، فقال في باب الفاعل: (اعلم أن الفاعل عند أهل العربية: كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك سواء، تقول في الواجب: قام زيد، وفي غير الواجب: ما قام زيد، وهل يقوم زيد)[٥].

---

(٤) المقيد: ٥/ ظ.
(١) اللمع: ص٧٢.
(٢) ينظر: اللمع: ص٥١.
(٣) المقيد: ٨/ ظ.
(٤) اللمع: ص٣١.

٣ – التمثيل:

كان ابن جني يمثل على كل ما ذهب اليه من أقوال جرياً على عادة النحاة، بالشواهد القرآنية، والشعرية، والجمل المألوفة، لكنه كان يحاول التقليل من الاستشهاد حتى لا يثقل على القارئ.

أما في المقيد: فقد كان الثمانيني حريصاً على الاستشهاد والإكثار منه، فلا تخلو كل قاعدة من مثال أو أكثر، ربما أراد من ذلك ترسيخ القواعد في الأذهان.

٤ – الأسلوب الواضح:

ينماز أسلوب ابن جني في كتاب(اللمع) بالوضوح، وسهولة العبارة، والابتعاد عن التعقيد والالتواء، وكثرة التعليلات، ومن أهم ملامح هذا الأسلوب: الإيجاز الشديد، فليس فيه إطناب، أو تفصيل أو استطراد، وفي علامة الأفعال اكتفى بالعلامات الخارجية فقال: إنّه ما حسن فيه (قد)، أو كان أمراً[(١)]، وحينما قسمه على الأزمنة، أوضح ذلك بأن قرنه بالظروف الدالة على تحديد الزمن، فقال: قام أمس وهو يقرأ الآن، وسينطلق غدا[(٢)].

أمّا في المقيد فنرى الثمانيني يأخذ طريقًا آخر عند الحديث في هذا الباب، إذ يقول في تقسيم الفعل وعلامة كل فعل: (الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبلٌ، وفعل في الحال. فالماضي: ما حسن وقوعه في أمسِ، وهو مبنيٌّ على الفتح، نحو: قامَ أمس، وذهبَ أمس، والمستقبل: ما حسُنَ وقوعه في غدٍ، وكانت في أوله إحدى حروف الزوائد الأربع، وهي: الياء، والتاء، والنون، /٢و/ والألف)[(٣)].

٥ – التقعيد:

كان ابن جني يضع لكل باب قاعدة عامة، ثم يبدأ بتوضيحها، ومن هذه القواعد قوله في باب الخبر، إذ يبدأ بتعريف الخبر: (وهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه، وذلك على ضربين

(١) ينظر: اللمع: ص٧.
(٢) ينظر اللمع: ص٢٣.
(٣) المقيد: ١٤/ ظ.

مفرد وجملة)[١]، ثم يتكلم عن الخبر المفرد ويمثل له، ويتلوه بعد ذلك عن الخبر الجملة وتقسيماته، مع التمثيل[٢].

أما الثمانيني: فإنه، وإن لم يخرج عن ابن جني كثيراً في هذه المسألة، إلا أنّه لم يحذُ حذوه في التفصيل والتعليل[٣].

(٤) اللمع: ص٢٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

(٦) ينظر: المقيد: ١٣/ ظ.

المبحث الثاني

منهج التحقيق

توثيق نسبة الكتاب وعنوانه:

اختار الثمانيني عنواناً مناسباً دالاً على موضوعات الكتاب، فسماه: (المُقَيـَّد)، وهو كتاب موجز، إذ جاء على إيجازه ضامًّا موضوعات تعد أصولاً في هذا العلم، واقتصر فيها على الأصول والأسسِ في كل باب، ولم يسهب، أو يستشهد بشواهد قرآنية أو شعرية أو أقوال إلا قليلاً جدّاً، فهو في هذا من المختصرات أو المتون النحوية الموجزة.

أمّا عنوانه فقد أختلف أهل التراجم في تسمية الكتاب، فمنهم من سمّاه (المفيد) كياقوت الحموي(١)، والغزي(٢)، وعمر رضا كحالة(٣).

أمّا الصفدي فقد سمّاه: (المقيد)، فقال عن الثمانيني: (وصنف شرح اللمع، وكتاب المقيد في النحو، وشرح التصريف الملوكي)(٤)، وقال السيوطي: (وله: شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، والمقيد في النحو)(٥).

وما يؤيد ما ذهب إليه الصفدي والسيوطي ما كُتب على المخطوطة، إذ جاء العنوان موافقًا لما ذهبا إليه.

منهجي في التحقيق:

سرتُ في تحقيق هذا الكتاب على المنهج الآتي:

أولًا: اعتمدت في تحقيق النصِ على نسخة خطية واحدة، لأنها هي النسخة الوحيدة الموجودة لهذا الكتاب.

---

(١) ينظر: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ٥/٢٠٩١.

(٢) ينظر: ديوان الإسلام: ٢/٥٩.

(٣) ينظر: معجم المؤلفين: ٧/٢٩٧.

(٤) الوافي بالوفيات: ٢٢/ ٢٧٣، ونكت الهميان: ص٢٠٤.

(٥) بغية الوعاة: ٢/٢١٧.

ثانياً: نسخت الكتاب من النسخة التي اعتمدتها أصلًا، وقمت بتحرير النصّ بحسب القواعد الإملائية الحديثة، وضبط الشكل للألفاظ التي تحتاج إلى ضبط.

ثالثًا: وضعت خطين مائلين بينهما رقم اللوحة في المخطوط **/ /** للدلالة على نهاية كلِّ لوحة من النسخة المعتمدة.

رابعًا: ميَّزت الأبواب بين قوسين معقوفتين **[ ]**.

خامسًا: عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقم الآية، وكتبت الآية بالرسم العثماني.

سادسًا: خرَّجت الأبيات الشعريَّة مع ذكر البحر الشعري، واسم الشاعر مكتفيًا بديوانه إن وجد أوّلًا، أو مصادر الأدب ثانيًا، أو من مصادر النحو واللغة ثالثًا، مع ملاحظة اختلاف الرواية في هذا الكتاب عن رواية الديوان.

سابعًا: شرحت الكلمات الغامضة في بعض الأبيات أو التي وردت في الشرح.

ثامنًا: علّقت على المسائل النحوية واللغوية التي تحتاج إلى تعليق.

تاسعًا: التزمت بعلامات الترقيم، وضبطت ما كان محتاجًا إلى ضبط.

عاشرًا: وثقت القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة وعزوتها إلى قرّائها.

حادي عشر: قمت بتقويم النص تقويمًا سليمًا؛ وفق القواعد النحوية والإملائية، وضبط ما يحتاج منه إلى ضبط، ولم أتدخل فيه إلا بقدر ما يقوم معوجاً، أو يكمل ناقصاً.

ثاني عشر: أكملت الأحاديث في الهامش.

ثالث عشر: عرَّفت بالكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية الواردة في الكتاب.

رابع عشر: وضعت فهارس علمية في آخر الكتاب، وقد رتبتها على بحسب قواعد التحقيق.

وصف النسخة الخطيَّة، ونماذج منها:

- هي نسخة واحدة محفوظة في مكتبة آستان قدس رضوي في كتاب خانة ملك طهران رقم (٥٣٩).
- عدد أوراقها: (٣٣) ورقة.
- عدد الأسطر: (١٥) سطرا في الصفحة الواحدة، وفي كل سطر من(٩-١٠) كلمات غالبًا.
- خطها نسخ جيد جدًا، وواضح.
- الناسخ: لا يوجد.

الخاتمة

بعد أن قضيت مدة ليست قصيرة مع الثمانيني وكتابه المقيد، بذلتُ فيها جهدًا ليس باليسير في قراءته وتحقيقه ودراسته، يمكنني أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي أراها بما يأتي:

أولاً: النتائج:

(١) كشفت الدراسة عن حياة الثمانيني، فعرفت باسمه وما يخصه.

(٢) قد يكون هذا المتن قد أُلف قبل شرحه لكتاب اللمع لابن جني، لذا نرى المسائل فيه جاءت متفرقة.

(٣) قد يكون الثمانيني قد وضع هذا المتن لطلبة العلم، لذا خصَّه بأبواب يرى أنهم أكثر حاجة إليها.

(٤)ثبت لديَّ بالدليل أنَّ كتاب (القواعد) للثمانيني ليس كتاباً مستقلاً في تأليفه، بل هو شرح لكتاب اللمع لابن جني، وهو ما خالفت فيه أستاذنا الدكتور عبد الوهاب الكحلة في مقدمة تحقيقه لكتاب القواعد.

(٥) تفرق الأبواب لا يعني خلوه من المادة العلمية، وإن كانت غير مترابطة.

(٦) وفيما يخص مذهبه النحويّ، فقد أظهرت الدراسة أنه كان يميل إلى المذهب البصري.

(٧) اتّبع الثمانيني في شرحه طريقةً واحدة، وانتهج منهج استاذه ابن جني.

(٨) اشتمل المتن على القواعد الأصلية التي تخص كل باب من غير تفريعات، وهذه ميزة المتون.

(٩) الإيجاز كان السمة المتبعة في هذا المتن دون الخوض في التفصيلات.

(١٠) اتضح لي في أثناء الدراسة أنَّ الثمانيني ضمَّ بين دفتيه ما يرى أنه لا يقبل الجدل فيه، وكأنها مسلّمات لا تقبل الخلاف.

(١١) تأثر الثمانيني بسيبويه وأكثر البصريين، لذا جاءت آراؤه مطابقة لآرائهم.

(١٢) لم يغفل الثمانيني عن الأحكام والقواعد النحوية، وبيان كلّ مسألة منها.

(١٣) لم يسلم من بعض المؤاخذات، فإَنَّ الكمال لله وحده.

ثانياً: التوصيات:

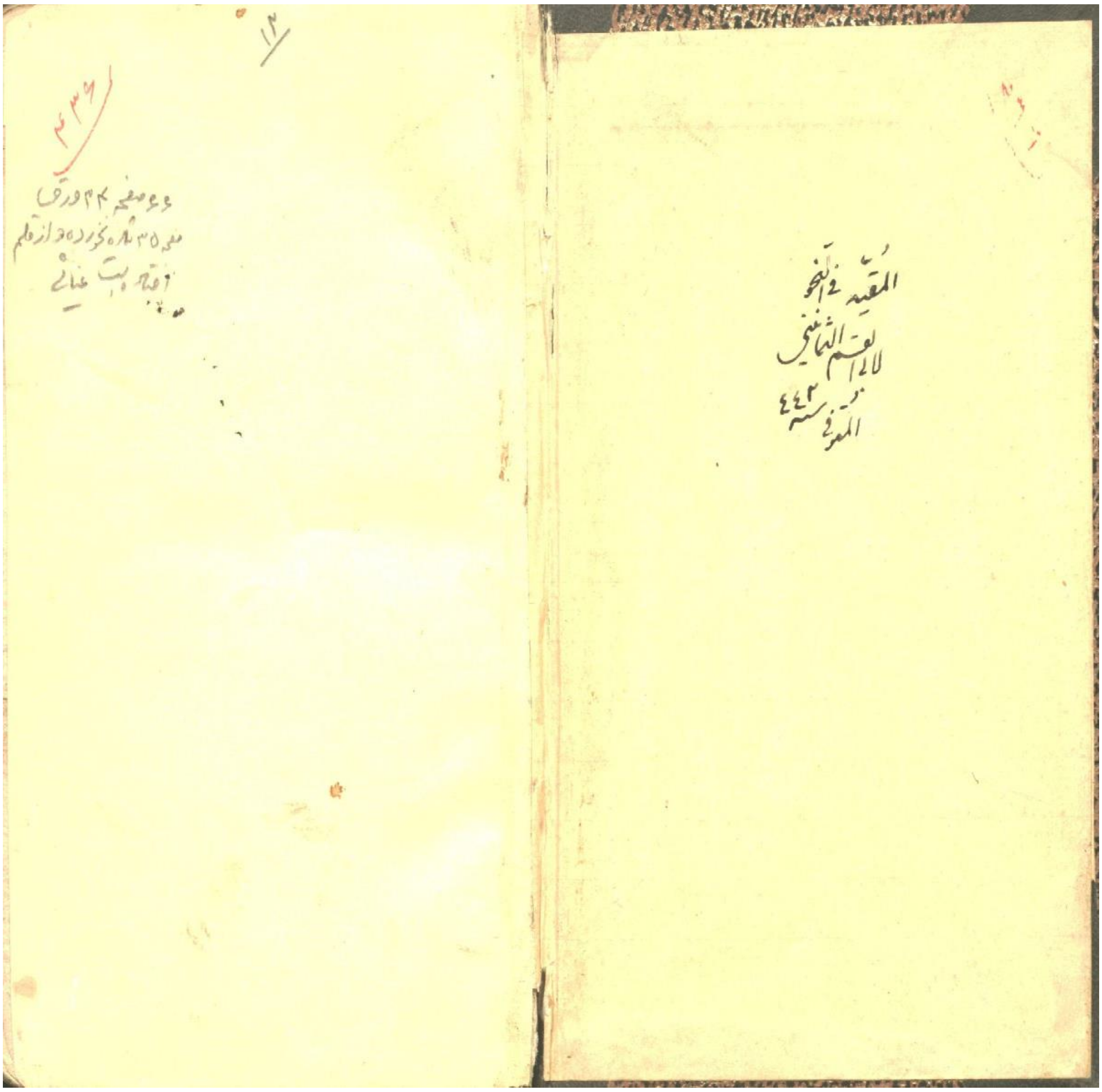
(١) العناية بمخطوطات اللغة والنحو، والسعي الجاد والدؤوب لجمعها وتحقيقها وطباعتها ونشرها.

(٢) من المفيد جداً كتابة دراسة موازنة دقيقة بين متن المقيد للثمانيني، ومتن اللمع لابن جني، من حيث: الشكل والمضمون لكل كتاب.

(٣) دراسة المصطلح النحوي وتطوره بين الثمانيني وسابقيه ولاحقيه من النحويين.

صور لبداية المخطوط ونهايته

صورة لعنوان المخطوط



صورة لبداية المخطوطة


بسم الله الرحمن الرحيم
باب الكلام
الكلام ثلثة أشيا اسم وفعل وحرف جا لمعنى
فالاسم ما دخله الالف واللام والاضافة والتنوين
والتثنية والجمع تقول في الالف واللام الرجل والغلام
وفي الاضافة غلام زيد ودرهم اخيك وفي التنوين زيد
وعمرو وفي التثنية رجلان وثوبان وفي الجمع الزيدون
والعمرون والفعل ما تصرف ولحقه الضمير فالتصرف
قام يقوم وخرج يخرج والضمير قمت وقعدت
والحرف ما جا لمعنى ليس فيه من علامات الاسم والا
علامات الفعل شي وهو جامد موقوف لا اعراب فيه نحو هل
وبل ولن وما اشبه ذلك باب معاني الكلام
الكلام على معان خبر واستخبار وامر
ونهي ودعا وتمني فالخبر كتب زيد وقدم عمرو والاستخبار
اقام زيد هل زيد قائم متى جاء البشير ما اشهد ومن ابوك

والامر قم اذهب والنهي لا تقدم لا تذهب والدعا
يا رب اغفر لي يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا والتمني ليت
زيدا عندنا فنكرمه الا ما بارد فنشربه فهذا جميع
معاني الكلام باب العربية
العربية على اربعة مجار الرفع والنصب والجر والجزم
فالرفع بالضم فالك نحو قولك زيد وعمرو والنصب بالفتح
فالك نحو قولك زيدا وعمرا والجر ... نحو
قولك زيد وعمرو والجزم من بين الشفتين وهو حذف
حركة او حرف نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ولم يركب
فافهم ذلك باب رفع
الاثنين والجمع اذا قيل لك ثني زيدا مرفوعا
قلت الزيدان فان قيل لك ما علامة الرفع فيهما قلت
الالف والنون زيدت تعقبها عوضا من الحركة والتنوين
الذي يكون في الواحد فان قيل لك ثني زيدا منصوبا او
مجرورا قلت الزيدين فان قيل لك ما علامة النصب

صورة من وسط المخطوطة



صورة لنهاية المخطوطة


٦٤

اللامات تسع فأربع مكسورات وخمس مفتوحات
فالأربع المكسورات لام الجر في الاسم الظاهر كقولك المال لزيد
ولام الأمر للغائب كقولك لينفق ربك ولام كي كقولك جئت
لأكرمك ولام الجحود كقولك ما كنت لأشتمك وأما
الخمس المفتوحات فلام الجر في الاسم المضمر كقولك له
ولنا ولام الابتداء كقولك لزيد أفضل من عمرو ولام
التوكيد في خبر إن كقولك إن زيدا لذاهب واللام التي في جواب
لو ولولا كقولك لولا زيد لأكرمتك ولو جاء زيد لأكرمتك
ولام الاستغاثة كقولك يا لزيد لعمرو وقد زاد بعضهم
اللام التي في جواب القسم والصحيح أنها داخلة في لام
التوكيد باب جمع
الأيام والشهور تقول من ذلك الأحد
والأحدان والآحاد في القليل والكثير أحود كما تقول أسد وأسود
والاثنان وجمعه أثناء وقد حكي اليوم الاثن وقال بعضهم أثانين
في جمع الاثنين وهو خطأ والثلاثاء والثلاثاوان والثلاثاوات

٦٥

والأربعاء والأربعاوات والخميس والأخمسة
والجمعة والجمع والسبت والسبوت والأسبت
والشهر والشهور والأشهر والمحرم والمحرمات
وصفر والأصفار والربيع والأربعاء والأربعة
وجمادى وجماديات ورجب والأرجاب وشعبان
وشعبانات وشعابين ورمضان ورمضانات
وأرمضاء وشوال وشواويل وذو القعدة
وذو الحجة ذوات القعدة وذوات الحجة والسنة
والسنين والسنوات

القسم الثاني: النص المحقق

الـــمُـــقَـــيَّـــدُ فِي الـنَّــحْوِ

لأبي القاسم الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)

/١ ظ/

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[باب الكلام(١)]

الكلام(٢) ثلاثة أشياء: اسمٌ، وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى(٣). فالاسم(٤): ما دخله الألف واللام(٥)، والإضافة، والتنوين(٦)، والتثنية، والجمع(٧).

---

(١) عرَّفه السيد الجرجاني: بأنه لفظ يتركب من كلمتين أو أكثر، ويقسم إلى مفيد وغير مفيد. (المفيد): ويسمى جملة يحسن السكوت عليها، وهي امّا انشائية أو خبرية، ولكل منهما أقسام. (غير المفيد): هو الكلام إن سكت عليه المتكلم لا يحصل للسامع منه فائدة، ويقسم إلى: المركَّب الإضافي، نحو: غلام زيد. والمركَّب العددي نحو: أحد عشر. ومركب منع الصرف نحو: بعلبك وحضرموت. ينظر: نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية: ص٧-٨.

(٢) الكلام بفتح الكاف؛ لأن كلام بكسر الكاف تعني الجروح, وإن كان كلاهما مشتق من (الكلْم) بتسكين اللام وهو الجرح, فكلاهما يحمل معان لها تأثير في النفس, قال الشاعر:

جراحات السنان لها التئام* ولا يلتام ما جرح اللسان**

ينظر: شرح الجامي على الفوائد الضيائية: ١/١٨.

(٣) وذهب أبو جعفر ابن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع وسماه الخالفة، لأنه خَلَفٌ عن الفعل. ينظر: شرح الأزهرية، لخالد الازهري: ص٤، وهمع الهوامع: ٣/١٠٤.

(٤) ذكر ابو البقاء العكبري تعريفات للاسم منها: الاسم ما استحقّ الإعراب في أول وضعه، وقالَ آخرون: ما استحقَّ التنوين في أصلِ وضعه، وقالَ آخرون: الاسمُ كلُّ لفظٍ دلّ على معنى مُفرد في نَفسِهِ، وقالَ آخرون: هو كلُّ لفظٍ دلّ على معنى في نَفْسِهِ ولم يدل على زمان ذلك المعنى. يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين، لابي البقاء العكبري: ص١٢٢-١٢٣.

(٥) قال الرضي: (اختصَّت الألف واللام بالاسم؛ لأنها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال, والفعل لا يدلّ على الذات إلّا ضمنًا, والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه). شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٤.

(٦) كان على الشيخ رحمه الله أن يحدد أنواع التنوين التي يمكن للاسم قبولها؛ لأن هناك أنواع من التنوين التي يقبلها الفعل أيضًا كتنوين الغالي والترنم.

(٧) للاسم علامات كثيرة منها ما ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل: ١/١٢-١٣-١٤، وهي: الجر، والتنوين، والنداء، وأل، واضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه، وعود الضمّير إليه، وإبدال الاسم الصريح منه، والاخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه. =

تقول في الألف واللام[١]: الرجلُ والغلامُ.

وفي الإضافةِ[٢]: غلامُ زيدٍ، وفرسُ أخيك.

وفي التنوين: زيدٌ وعمروٌ. وفي التثنية: رجلانِ وثوبانِ. وفي الجمع: الزَّيْدُونَ، والعَمَرُوْنَ.

والفعل: ما تصرَّف ولحقه الضمير[٣]. فالتَّصرف: قَاْمَ يَقُوْمُ، وخَرَجَ يَخْرُجُ[٤].

والضمير: قُمْتُ وقَعَدْتُ.

= وأضاف ابن الحاجب في شرح الوافية علامّات أُخَر، وهي: نعته، وجمعه تصحيحاً وتكسيراً، وتصغيره. ينظر: شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب: ص١٢٦-١٢٧.

وأضاف العكبري في اللباب: كونه فاعلاً، ومفعولاً. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ١/ ٤٧.

واضاف ابن فلاح: كونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال.

واضاف ابن القواس: لحوق ألف الندبة، وترخيمه، وكونه مضمرًا، أو علما، أو مفردًا، أو تمييزًا، أو حالًا. ينظر: شرح ألفية ابن معط، لابن القواس: ١/ ٢١٠.

(١) أما (ال) الموصولة فقد تدخل على الفعل اختيارًا عند ابن مالك وبعض الكوفيين، واضطرارًا عند الجمهور البصريين كقول الفرزدق يخاطب رجلًا من بني عذرةَ بحضرة عبدالملك بن مروان:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ١٦٣، والأنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٢٤, وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ١/ ٢٨٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين الاشموني: ١/١٥١، وهمع الهوامع: ١/ ٣٣٢، ٤٢٤.

وامّا الاستفهامية فقد تدخل على الماضي، نحو: ال فعلت، بمعنى: هل فعلت. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام: ص٧٨.

(٢) التعبير بالخفض أولى حتى يشمل الجر بحروف الجر والإضافة فكلاهما مختص بالاسم.

(٣) لم يبين الشيخ رحمه الله الضمائر المختصة باتصالها بالأفعال، فلكل فعل ضمير مختص بالدخول عليه والاتصال به، كاختصاص التاء بدخولها على الفعل الماضي، ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة للفعل المضارع, وهناك ضمائر مشتركة يمكنها الاتصال بالاسم والفعل والحرف كالضمير (نا) وياء المتكلم.

(٤) ينظر: الفوائد والقواعد: ص٢٢.

والحـرف: جـاء الـذي لمعنـى [١] لـيس فيـه مـن علامـات الاسـم ولا مـن علامـات الفعـل شـيءٌ، وهو جامدٌ موقوف لا إعراب فيه نحو: هَلْ، وبَلْ، ولَنْ، وما أشبه ذلك[٢].

[باب معاني الكلام[٣]]

الكلام على معانٍ: خبرٌ، واستخبارٌ، وأمرٌ، ونهيٌ، ودعاءٌ، وتمنٍّ[٤].

فالخبرُ [٥]: كَتَبَ زيدٌ، قَدِمَ عمرٌو.

والاستخبارُ [٦]: أَقَامَ زيدٌ، هل زيدٌ قائمٌ، متى جاء البشيرُ، ما اسمك، ومَنْ أخوك/٢و/.

والأمرُ [٧]: اقدمْ، اذهبْ. والنَّهيُ[٨]: لا تقدمْ، لا تذهبْ.

---

(١) ذهب ابن هشام إلى أن الحرف له دخل في تحقيق الكلام, واستدل على ذلك بما ذهب أليه سيبويه, أن "ألا" التي تأتي بمعنى التمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا, فإن قيل: ألا ماء, كان الكلام مؤلفا من حرف واسم, وتم الكلام بذلك حملا على معناه وهو التمني, ينظر مغني اللبيب: ٤٩٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٤/٢٠.

(٣) الكلام يختلف في مفهومه عند اللغويين والنحويين, فاللفظ عند اللغويين ما وضع لمعان في أول وضعه لا يخرج عنها كالأسد, فهو لفظ وضع للحيوان المفترس ولا يشاركه فيه غيره, امّا النحاة فينظرون إلى الكلام وعلاقته في التركيب مع الألفاظ الأخرى.

(٤) هذه التقسيمات لمعاني الكلام قال بها الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) وهي تقسيمات بلاغية, ويرى النحويون أن الكلام أربعة: خبر، واستخبار، وطلب، ونداء. فجعلوا الأمر والنهي داخلين تحت الطلب، والتمني داخلاً تحت الخبر، وهناك تقسيمات أخر وضعها البلاغيون يطول المقام بذكرها. ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي: ١/٥٩.

(٥) الخبر: هو الكلام المحتمل للصدق والكذب, وينقسم إلى إثبات ونفي, فالنفي، نحو قولك: ما فعل ولن يفعل, والاثبات يقسم إلى قسمين, الأول: واجب وغير واجب, فالوجب هو الماضي نحو قولك: قام وقعد, وغير الواجب نحو قولك: سيقوم وسوف يقعد, ويسمى مثبت وليس كل مثبت واجب. ينظر: الفوائد والقواعد: ص٧.

والتعريفات، للجرجاني: ص٩٦.

(٦) الاستخبار: كل استخبار سؤال بلا عكس، لأن الاستخبار استدعاء الخبر، والسؤال يقال في الاستعطاف فتقول: سألته كذا، ويقال في الاستخبار أيضا فتقول: سألته عن كذا. الكليات، أبو البقاء الكفوي: ص٨٣.

(٧) لأمر: قول القائل لمن دونه: افعل. التعريفات: ص٣٧.

(٨) النهي: ضد الأمر، وهو قول القائل لمن دونه: لا تفعل. التعريفات: ٢٤٨.

والدعاءُ[١]: يا زيدُ أقبل، يا أيها الناس ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾.

والتمني، ليت زيدًا عندنا فنكرمه، ألا ماء باردًا فنشربه، فهذه جميع معاني الكلام.

[باب العربية]

العربية على أربعة مجارٍ، الرفع[٢]، والنصب[٣]، والجر[٤]، والجزم[٥]، فالرفع بضمك فاك، نحو قولك: زيدٌ وعمرٌو، وانصب بفتحك فاك نحو قولك: زيدًا وعمرًا، والجر من تلقاء اضراسك نحو قولك: زيدٍ وعمرٍو، والجزم من بين الشفتين، وهو حذف حركة أو حرف، نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، ولم يركب فاهم ذلك.

---

(١) الدعاء: سماه به ودعا له: في الخير، وعليه: في الشر, ودعا إليه: طلب إليه, ويتعدى إلى النفع المطلوب بالباء يقال: (دعوت الله بالفلاح) والدعاء بمعنى النداء, يتعدى لواحد؛ وبمعنى التسمية يتعدى لاثنين، الأول بنفسه، والثاني بحرف الجر، ثم يتسع في الجار فيحذف كما في قوله: دعتني أخاها أم عمرو والدعاء لا يقال إلا إذا كان معه الاسم نحو: (يا فلان) بخلاف النداء، فإنه يقال فيه: (يا) و(أيا) من غير أن يضم إليه الاسم وقد يستعمل كل واحد منهما موضع الآخر الدعوى، في اللغة: قول يقصد به إيجاب حق على غيره وفي عرف الفقهاء: مطالبة حق في مجلس من له الخلاص عند ثبوته.

(٢) الرفع: هو ضد الوضع, والتبليغ, والحمل, وتقريبك الشيء، ومن ذلك: رفعته إلى الأمير والرفع أعم من الضم لوقوعه على الضم والألف والبواقي، وأخص منه أيضا، لأن الضم قد يكون علم على العمدة كما في (جاءني الرجل) وقد لا يكون كما في (حيث). الكليات: ص٤٧٧.

(٣) النصب، بالضم: الشر والبلاء والمشقة يقال: نصبني هذا الأمر, ومنه قوله تعالى: (بنصب وعذاب) ونصبت الشيء نصباً: أقمته ورفعته. والنَّصب، بالفتح في الإعراب كالفتح في البناء اصطلاح نحوي: الكليات: ص٩٠٦.

(٤) الجر: هو اصطلاح أهل البصرة؛ والخفض اصطلاح أهل الكوفة, امّا الخليل الذي يعد رأس المدرستين فقد فرق بين الجر والخفض والكسر, فالجر ما وقع في أعجاز الافعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: لم يذهب الرجل, والخفض ما وقع في أعجاز الكلم منونا نحو: زيد, والكسر ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو: لام "الجمل". ينظر: مفتاح العلوم، للخوارزمي: ص٣٠، والكليات: ص٣٥٣.

(٥) الجزم: القطع والأخذ في الشيء بالثقة، وجزم الأمر: قطعه لا عودة فيه، وجزم الحرف: أسكنه و جزم عليه: سكت و جزم عنه: جبن وعجز. الكليات: ص٣٥٥.

[باب الرفع الاثنين والجمع[١]]

إذا قيل لك ثنِ زيدًا مرفوعًا, قلت: الزيدانِ، فإن قيل لك ما علامة الرفع فيهما، قلت: الألف, والنون[٢] زيدت بعدها عوضًا من الحركة والتنوين الذي يكون في الواحد، فإن قيل لك ثنِ زيدًا منصوبًا أو مجرورًا، قلت: الزيدين، فإن قيل لك ما علامة النصب/٢ ظ/ والجر فيهما الياء، والنون زيدت بعدها عوضًا من الحركة والتنوين الذي يكون في الواحد، ونون الاثنين مكسورة أبدًا فرقًا بينها وبين نون الجميع[٣]، ورُفع الجمع السالم بالواو[٤]، ونصبهم وجرهم سواء بالياء، فرفعهم كقولك: الزيدون والعمرونَ، فإن قيل لك ما علامة الرفع فيهم قلت: الواو, والنون زيدت بعدها عوضًا من الحركة والتنوين الذي يكون في الواحد، ونصبهم وجرهم سواء بالياء، كقولك: رأيت الزيدينِ، ومررتُ بالعمرينِ، فالياء علامة

---

(١) الملاحظ في هذه المسألة مخالفته لما ذهب اليه في كتاب الفوائد والقواعد, إذ جعل الألف والياء في المثنى، والواو والياء في الجمع السالم حروف إعراب، أي كالدال من زيد، وهو بذلك يجعل الإعراب مقدر فيها. ينظر: الفوائد والقواعد: ص١٣١-١٣٢.

(٢) هذا القول غير مجزوم به, فسيبويه يرى أن الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي حروف إعراب لا إعراب، وإنَّما لحقت هذه الزيادة الاسم؛ ليفرَّق بين التثنية والجمع؛ ولتجنب اللبس بينهما, وذهب البصريون مذهبه، ولكنهم زادوا عليه, فقالوا: إنّ هذه الأحرف زيدت؛ للدلالة على التثنية والجمع، وصارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى, وهي بمنزلة التاء في (قائمة)، والألف في (حبلى)، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب, فكذلك هذه الحروف. ينظر: الكتاب: ١/١٧-١٨, والانصاف: ١/٣٠.

(٣) نون المثنى كُسرت؛ لاجتماع ساكنين, وهما الألف والنون, ومتى اجتمع ساكنان, فيجب حذف أحدهما ولا يجوز حذف الألف؛ لأنها علامة التثنية, ولا يجوز حذف النون؛ لأنها عوض عن الحركة والتنوين, ولا يجوز تحريك الألف؛ لأنها لو تحركت لقلبت همزة؛ فحُركت النون بالكسر, وفُتحت نون الجمع؛ للفرق بينها وبين نون الاثنين, أما في الجمع, فالأصل أن تكون محركة بالكسر, لكنهم فتحوها؛ فرقاً بينها وبين نون المثنى, وبذلك يحصل الاعتدال في المثنى, بخفة الألف وثقل الكسرة, وفي الجمع, بثقل الواو وخفة الفتحة. ينظر: البيان في شرح اللمع: ٧٥ و ٨٥, و شرح الرضي: ١/٨٥.

(٤) قال سيبويه: (إنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان؛ الأولى منهما: حرف المد واللين, وهو حرف إعراب غير متحرك, ولا منون, يكون في الرفع ألفاً, ولم يكن واواً؛ ليفصل بين التثنية والجمع, الذي على حد التثنية). الكتاب: ١/١٧ - ١٨.

النصب والجر فيهم، والنون زيدت بعدها عوضًا من الحركة والتنوين الذي يكون في الواحد, ونون الجمع السالم مفتوحة ابدًا, فرقًا بينها وبين نون الاثنين[١].

[باب الافعال[٢]]

الأفعال ثلاثة فعل ماضٍ, وفعل مستقبلٌ[٣]، وفعل في الحال[٤]، فالماضي ما حسن وقوعه في امسِ[٥]، وهو مبنيٌّ على الفتح, نحو: قام أمس، وذهب أمس، والمستقبل ما حسُنَ وقوعه في غدٍ وكانت في أوله إحدى حروف الزوائد الأربع وهي، الياء، والتاء، والنون /٢و/ والألف[٦]، وإعرابه الرفع[٧] حتى يدخل عليه ما ينصبه أو يجزمه، نحو قولك:

---

(١) قال سيبويه: (وتكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها, ولم يُكسر؛ ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية, ويكون في النصب كذلك). ومن الواضح أن سيبويه يجعل العلة تجنب اللبس بين المثنى وجمع المذكر السالم، فمن خلال تلك الحركات يمكن معرفة الاسمين، وهذا ما يسميه النحاة علّة (فرق)، وذهب الثمانيني، مذهب سيبويه في هذه المسألة: الكتاب: ١/١٧، وينظر: الفوائد والقواعد: ص١١٨.

(٢) اختلف النحاة في اقسام الفعل: ذهب الكوفيون والاخفش إلى أن الفعل قسمان ماض ومضارع، امّا فعل الامر فهو فعل مقتطع من المضارع ولم يجعلوه اصلا. ينظر: شرح الحدود في النحو: ص٩٧.

وأنكر الزجاجي فعل الحال، والفعل عنده نوعان، ماض ومستقبل، وفعل الحال لا ينفك أن يكون في حيز الماضي والمستقبل. ينظر: الايضاح في علل النحو، للزجاجي: ص٨٦.

واصطلح الفراء الكوفيون على تسمية اسم الفاعل بالفعل الدائم، وهم بذلك يضيفون قسما ثالثا لأنواع الفعل؛ لأنهم وجدوه يعمل عمل الفعل، ينظر: الأصول في النحو:١/١٨٣، والإيضاح في علل النحو: ص٨٦، والمدارس النحوية: ص١٦٦.

(٣) وينظر: الفوائد والقواعد: ص١٥٥.

(٤) لم يذكر فعل الحال في تقسيمه للأفعال في كتابه الفوائد والقواعد: ١٥٥, وإنما قال:(والأفعال ثلاثة: ماضٍ لا غير, ومستقبل لا غير, ومشترك يصلح للحاضر والمستقبل... فإذا حسن مع الفعل (أمس) وليس في أوله (لم) كان ماضيًا في اللفظ والمعنى, نحو: قام أمسِ, وإذا حسن معه (أمس) وفي أوله (لم) فهو ماضٍ في المعنى لا في اللفظ, نحو: لم يقم أمس).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٣.

(٦) ينظر قوله في سبب اختيار هذه الزوائد في كتابه الفوائد والقواعد:٥٤.

(٧) ذهب الشريف الكوفي الى أن علة رفعه وقوعه موقع الاسم, إذ قال: ((وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم, ألا ترى أنك تقول: زيدٌ يضربُ, ثم تقول: يضربُ زيدٌ, فقد وقع (يضربُ) موقع (زيد)، وتقول: زيدٌ خارجٌ، ثم تقول: زيدٌ يخرجُ, فقد وقع (يخرجُ) موقع (خارجٌ), فلما وقع موقع الاسم من هذه الوجوه رُفع, لأن الرفع أقوى الحركات، الموجب لرفعه

يقوم ويذهب؛ لأنكِ تقول: يقوم غدًا، ويذهبُ غدًا, وفعل في الحال كقولك: هو يأكل ويدرس, إذا كان في حال الأكل والدرس, وهو كالمستقبل في الاعراب والدليل, فإذا أردت الفصل بينهما أدخلت عليه السين وسوف فقلت: سيأكل وسوف يدرس[1], فيصير مستقبلًا لا غير.

[باب الفاعل والمفعول به]

الفاعل رفع أبدًا[2]، والمفعول به نصب أبدًا إذا سميت من فعل به[3]، تقول من ذلك: ضرب زيدٌ عمرًا، فضرب فعل ماضٍ, ورفعت زيدًا؛ لأنّه فاعل[4]، ونصبت عمرًا؛ لأنّه

وقوعه موقع الاسم, وهذا ما أقره سيبويه وتابعه اغلب البصريين. ينظر: المقتضب: ٢/٥؛ وينظر: الأصول في النحو: ٢/١٤٦؛ علل النحو: ٢٦٥-٢٦٦؛ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١/١٣٠ – ١٣١.

وذهب الفراء من الكوفيين الى أنه يرتفع لتجرده عن الناصب والجازم، ومن الملاحظ أن الفراء الذي عاب على البصريين قولهم بأن المبتدأ رُفع؛ لتجرده من العوامل اللفظية، عاد الى علة التجرد مرة أخرى, وذلك في رفع الفعل المضارع، وتابعه على ذلك الأخفش، وابن خروف، وابن مالك، والأزهري.

ينظر: رأيه في اللباب: ٢ / ٢٥, و رأيه في شرح التصريح: ٢/٣٥٦, شرح جمل الزجاجي: ١/٢٧٣-٢٧٤, و شرح التسهيل: ٣/٣٢٨, و شرح التصريح على التوضيح, لخالد الازهري: ٢/٣٥٦.

(١) لأن في السين معنى يختلف عما في سوف, ففي سوف زيادة في التنفيس وهي جواب (لا يفعل), امّا السين فهي جواب (لن يفعل) والفرق بَيِّنٌ بين لا ولن في النفي. ينظر: البديع في علم العربية, لابن الاثير الجزري: ٢ / ٤٣٨, والكناش: ٢ / ٩٩.

(٢) وذهب سيبويه الى أن الفاعل إنما ارتفع بفعله؛ لأننا شغلنا الفعل به ولم نشغله بغيره, وذلك نحو: ضربَ عبدُ الله زيداً, فارتفع (عبد الله) بـ (ضربَ)؛ لفراغ الفعل له واشتغاله به. ينظر: الكتاب: ١/٣٤.

وذهب المبرد وتابعه الثمانيني إلى إنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت, وتجب بها الفائدة للمخاطب, فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد, فهو بمنزلة قولك القائم زيد. ينظر: المقتضب: ١/٨, والفوائد والقواعد: ١٧٩.

(٣) وعلة نصبه بينها المبرد بقوله:(وإنما كان الفاعل رفعا والمفعول به نصبا ليعرف الفاعل من المفعول به). المقتضب: ١/٨.

(٤) وهذا القول مخالف لما ذكره في كتابه الفوائد والقواعد، إذ يقول: (وليس الفاعل في العربية هو من فَعَلَ الفعل في الحقيقة, وإنما حقيقته أنْ يرتفع بفعل مقدم عليه ومسند إليه (فَعَلَ يَفْعَلُ) وما تصرف منها, ألا تراهم يقولون: (ما قامَ زيدٌ, ولا يقومُ زيدٌ, ولم يقمْ زيدٌ, ولن يقومَ زيدٌ) فيسمونه فاعلا وقد نُفي الفعل عنه). الفوائد والقواعد: ص١٧٩.

مفعول به[١], فإن ثنّيت قلت: ضرب الزيدانِ العمرينِ، وكذلك: أكرم أخوك أباك, رفعت الأخ؛ لأنه فاعل وعلامة الرفع فيه الواو, ونصبت أباك؛ لأنه مفعول به, وعلامة النصب فيه الألف[٢], وموضع المفعول به بعد الفاعل فإن قدمته أو وسّطته جاز تقول/٣ و/عمرًا ضرب زيدٌ، نصبت عمرًا؛ لأنه مفعول به، وكذلك ركبَ الفرسَ أبوك, ومن الفاعل طاب خبرك وسقط الحائط، ولم يقم زيد، ولا يخلو الفعل من فاعل إمّا مظهرًا وإمّا مضمرًا[٣]، نقول: قام زيد, فإن أضمرته قلت: قام، فالفاعل مضمر في قام, وهو زيد في المعنى.

[باب تقديم الفعل وتأخيره]

الفعل إذا تقدم كان فارغا لا ذكر فيه[٤]، وإذا تأخر كان فيه ذكر يعود على الاسم الذي قبله، نقول: قام زيد، وقام أخوك. فقام هاهنا فعل متقدم لا ذكر فيه[٥]؛ لأن الاسم بعده. فإن قلت: زيد قام، فزيد مرفوع بالابتداء[٦]، وفي قام ضمير يعود على زيد يثنى في موضع التثنية ويجمع في موضع الجمع، نقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

---

(١) هناك تعريفات كثر للمفعول به, وما يميل اليه الباحث ما ذهب اليه ابن السرج إذ قال: (وأعلم أنّ هذا إنّما قيل له مفعول به؛ لأنه لما قال القائل: ضَربَ وقتل, قيل له: هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال: بزيد أو بعمرو فهذا إنّما يكون في المتعدي نحو ما ذكرناه, ولا يقال فيما لا يتعداه نحو: قام وقعد, لا يقال هذا القيام بمن وقع ؟ ولا هذا القعود بمن حل، إنّما يقال: متى كان هذا القيام ؟ وفي أي وقت وأين كان) الأصول في النحو: ١/١٧١.

(٢) للاطلاع الخلاف في إعراب هذه الاسماء ينظر فصل الدراسة.

(٣) ينظر: الفوائد والقواعد: ص١٧٩.

(٤) أي لا يكون فيه ضمير, ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: ٢/٥٣٢

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٢٢٨.

(٦) هذه المسألة فيها خلاف, إذ أجاز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على فعله مستشهدين بقول الزباء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا * أَجَنْدَلًا يَحْملنَ أَمْ حَديدا**

ينظر: التذييل والتكميل: ٦/١٧٨, وأوضح المسالك: ٢/٨٠, ومغني اللبيب: ص٧٥٨.

وإنما قلت في المسألة الأولى : قام أخواك. ولم تقل : قاما[١]، لأن الفعل فارغ من الذكر، وقد يقال للمتعلم: الفعل إذا تقدم وُحِّد وإذا تأخر ثنيَّ وجُمعَ على جهة التقريب، والحقيقة ما ذكرت لك[٢]. /٤ و/

[باب التاءات]

التاءات ثلاثٌ[٣]: تاء أصلية وتاء زائدة وتاء منقلبة من الهاء، فالأصلية كل تاء ثبتت في الواحد وفي تصغيره وهي تجري بتصاريف الإعراب نحو أبيات وأقوات، تقول: هذه أبياتهم, ودخلت أبياتهم، ومررت بأبياتهم، والدليل على أنها أصلية أنك تقول: بيت وبُيَيْت. فلا تسقط[٤].

وأما الزائدة: فإنها تكون في موضع الرفع مضمومة، وفي موضع النصب والجر مكسورة، نحو بنات وسموات، تقول: هذه بناتُك, ورأيت بناتِك، ومررت ببناتِك، تكسر التاء لأنها

---

(١) وذهب السيرافي الى: ((أن علامة التثنية والجمع كضمير التثنية، فلو قدمناه لم يُعلم أهو علامة ضمير شيء تقدم ذكره, فتجنبوا أن يقولوا: قاما أخواك, وقاموا إخوتك, فتكون الألف في (قاما أخواك) كالألف في (أخواك قاما), والواو في (قاموا إخوتك) كالواو في (إخوتك قاموا))

(٢) اتصال الضمائر بالفعل وإن كان الفاعل مثنى أو جمعا لم ينكره سيبويه, وإنّما علل لذلك بقوله:(... ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيث، وبمنزلة التاء في قلت وقالت، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد), الكتاب:١/١٩.

واجاز أبن مالك هذا الامر واسماها لغة:" يتعاقبون فيكم ملائكة" مستدلا بذلك على ما جاء في موطأ مالك: ٢/٢٣٨, وصحيح البخاري:١/١١٥, من قوله ﷺ « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون» وقول الشاعر:

تولَّى قتال المارِقين بنفسِه... وقد أسْلماه مُبْعَدٌ وحَميمُ

ينظر: شرح التسهيل: ٢/١١٦.

(٣) أما الرماني فقد عدها ثمانية: ينظر: منازل الحروف، علي بن عيسى للرماني: ٣٣-٣٤.

(٤) ينظر: منازل الحروف: ٣٣.

زائدة[١]، والدليل على زيادتها أنك تقول: بُنَيَّة. فتسقط. قال الله تعالى ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾[٢] فكسر التاء من السموات وهي في موضع نصب، لأنها زائدة.

والمنقلبة إنما تكون تاء في الوصل نحو: غزاة ورماةٍ وهي تجري بتصاريف الإعراب، تقول: هذه غزاتك، ورأيت غزاتك ومررت بغزاتك[٣], والفرق بين الزائدة والمنقلبة أن الزائدة إذا وقفتَ عليها في الجمع أو أضفتها مجموعة فهي تاء، تقول: هذه /٤ ظ/عماتك، ثم تقول: عمات. فهي تاء، والمنقلبة إنما تكون تاء في الوصل، نحو: غزاتك، فإن فصلتها من الإضافة قلت: غزاة، فانقلبت هاء.

[باب المبتدأ والخبر]

المبتدأ رفع وخبره رفع مثله، ومعنى الابتداء أنك تأتي بالاسم معرى من العوامل[٤]، كقولك: زيد قائم وعمرو ذاهب، فعمرو مرفوع بالابتداء[٥] وذاهب خبره.

وقد يكون الخبر فعلا كقولك: زيد قام وزيد يقوم. وظرفا كقولك: زيد أمامك وزيد خلفك. فخلفٌ وأمامٌ خبر المبتدأ, وقد يكون الخبر جملة كقولك: زيد أبوه منطلق, فزيد مبتدأ مرفوع وأبوه مبتدأ ثانٍ، ومنطلق خبر الأب, والأب ومنطلق خبر عن زيد وهي الجملة, فإن قدَّمت على المبتدأ خبره فقلت : أمامك زيد[٦], كان جائزا تقديره: زيد أمامك، وكذلك قائم عمرو،

---

(١) ينظر: الجمل في النحو, للزجاجي: ص٢٩٢.

(٢) سورة العنكبوت: من الآية ٤٤.

(٣) ينظر: منازل الحروف: ٣٣.

(٤) أي كان وأخواتها, وإن وأخواتها, وظننت وأخواتها, لأن هذه العوامل هي التي تدخل على المبتدأ والخبر. ينظر: الفوائد والقواعد: ص١٥٨ .

(٥) رفض الكوفيون أن يكون الابتداء عاملا في المبتدأ؛ لأن المقصود بالابتداء التعري من العوامل اللفظية, والتعري عبارة عن عدم العامل. ينظر: الانصاف: ٣٩/١.

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد

وخارج زيد(١).

[باب حروف الجر(٢)]

وحروف الجر, مِنْ, وإلى, وفي, ورب, والباء الزائدة, واللام الزائدة, وعن, وعلى, ومع, والكاف الزائدة, ومذ ومنذ(٣)، تقول: /٤ ظ/ خرجت من زيد إلى عمرو، جررت زيداً بـ (من)، وجررت عمرًا بـ (إلى)، وعلامة الجر فيهما كسر الدال والراء، ومثله على زيد قميص ولعمرو مال.

وقد يجيء في هذا الباب أسماء تُجَرّ بمعنى الإضافة وهي: غير, ومثل, وكل, وبعض, وسوى, وحاشا(٤), وويس(٥), وويح, وويل, وأمام, وقدام, وتجاه, وخلف, ودون, وتحت, وفوق, وأسفل, وأعلى وسبحان, ومعاذ, وقبالة, ومقابل, وقبل, وبعد, وعند, وبين, وذو, وذات, وذوا, والواو, والباء والتاء في القسم كقولك: والله وبالله وتالله.

المبرد من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء". ينظر: الإنصاف: ٤٤/١.

(١) تقديم الخبر على المبتدأ وجه رفضه الكوفيون, وحجتهم في ذلك؛ لأنه يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد. ينظر الانصاف: ١/ ٥٦.

أما ابو الحسن الأخفش فقد اجاز كما نقل عنه ابن يعيش أن يكون قائم إذ قال(وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل من غير اعتماد، فتقول على مذهبه: "قائم زيد"، فيكون "قائم" مبتدأ، و"زيد" مرفوع بفعله، وقد سد مسد الخبر لحصول الفائدة به، وتمام الكلام، وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل). شرح المفصل: ١٠٣/٤.

(٢) كان الأولى أن يسمي هذا الباب بباب الجر أو الخفض حتى يشمل الجر بالحروف والإضافة.

(٣) وهذا مخالف لما ذهب اليه في كتاب الفوائد والقواعد إذ قال: (اعلم أن (مذ ومنذ) يدخلان على الزمان, ويختصان به, فمن جر بهما جعلهما حرفي جر, فقال: ما رأيته مذ يومين, ومنذ ليلتين) ومن جعلهما اسمين رفع ما بعدهما فقال: (ما رأيته منذ يومان, ومذ ليلتان) والدليل على كونهما اسمين انك أخبرت عنهما بالزمن الذي بعدهما وهما في موضع مبتدأين ولا تكون (منذ و مذ) اسمين إلا في حالة الابتداء). الفوائد والقواعد: ٣٧.

(٤) (حاشا) عند ابي علي الفارسي فعل, إذ قال: (وأما قوله تعالى {وقلن حاش لله} فإن (حاشا) لا يخلو من أن كون فعلاً أو حرفاً، فلا يجوز أن يكون حرفاً لأنه جار، وحرف الجر لا يدخل على مثله في كلام مأخوذ به، فثبت أنه فعل). المسائل الحلبيات, لابي علي الفارسي: ٢٤٣.

(٥) قَالَ اللَّيْث: وَيسٌ: كلمةٌ فِي مَوضِع رأفة واستِملاح؛ كَقَوْلِك للصبيّ: وَيسَه مَا أَمْلَحه, وَقَالَ ابْن السّكيت يُقَال: وَيْسٌ لَهُ، أَي: فَقْرٌ لَهُ. ينظر: كتاب الالفاظ, لابن السكيت: ٤٣٠, وتهذيب اللغة, الهروي، أبو منصور: ٩٨/١٣.

وللجر ثلاث علامات: الكسرة مثل: زيدٍ ورجالٍ، والياء في مثل: أبيك وأخيك وفيك وحميك وذي مال, وفي الاثنين والجمع السالم, والفتحة في ما لا ينصرف[(١)]، نحو: إبراهيم وإسماعيل وما أشبهها.

[باب الحروف التي يرتفع بعدها المبتدأ والخبر]

وهي: هل[(٢)]، وبل[(٣)]، وأين، ومتى، وكيف[(٤)]، وعسى[(٥)]، وإذ، وإذا ما، وإنّما، وكأنما[(٦)]، / ٥ و/ وإن، ولكن الخفيفتان[(٧)]، وبينا[(٨)]،

---

(١) حق الاسماء ان تُعرب وتُصرفَ. فما امتنع فيها من الصرف فلمضارعته الافعال، لأن الصرف إنما هو التنوين، والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض، فمن ثم لا يخفض ما لا ينصرف إلا أن تضيفه أو تدخل عليه ألفا ولاما، فتذهب بذلك عنه شبه الأفعال، فترده إلى أصله. ينظر: المقتضب: ١٧١/٣.

(٢) حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال، لطلب التصديق الموجب، لا غير، نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ فتساوي الهمزة في ذلك. ينظر: الجنى الداني: ٣٤١.

(٣) حرف إضراب. وله حالان: الأول: أن تقع بعده جملة. والثاني: أن يقع بعده مفرد فإن وقع بعده جملة كان إضراباً عما قبلها، إما على جهة الإبطال، وإما على جهة الترك للانتقال، من غير إبطال فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض، واستئناف غيره، ولا يكون في القرآن إلا على هذا الوجه ليس على إطلاقه. ينظر: الجنى الداني: ٢٣٥-٢٣٦.

(٤) (أين و كيف ومتى) اسماء ولا اعرف كيف وضعها الشيخ تحت باب الحروف, وهو يقول في الفوائد والقواعد: ١٩: (فالذي يدل على كونها اسما أن قطربًا حكى عن بعض العرب أنه أدخل حرف الجر عليها فقال: أنظر إلى كيف يصنع)، والدليل أيضًا على اسميتها: وقوعها فى مواضع الأسماء، وتأديتها ما يؤديه سائر الأسماء. ينظر: المقتضب: ١٧٢/٣.

(٥) ذهب الثمانيني في الفوائد والقواعد إلى أن (عسى) فعل ماضٍ وضع للطمع والترجي وهو غير متصرف. ينظر: الفوائد والقواعد: ٥٧٨.

(٦) ذهب اكثر النحاة إلى أن دخول (ما) على (إنما وكأنما) كفتها عن العمل فيعرب ما بعدها مبتدأ وخبر, إلا أن لابن باب شاذ وجه آخر إذ يقول: (قد يجوز أن يعتقد أن «ما» زائدة لا كافة. وإذا اعتقدت ذلك بقيت هذه الحروف على حالها فقلت: كأنما أخاك قائم, ولكنما أخاك قائم). شرح المقدمة المحسبة: ٢٥١/١

(٧) احترز بـ (الخفيفتان)؛ لأن المشددة تنصب المبتدأ وترفع الخبر, وأجاز يونس والأخفش عملها عمل المشددة. ينظر: الجنى الداني: ٥٨٦.

(٨) قال ابن يعيش: ("بينا" هي "بين"، والألف إشباع عن فتحة النون). شرح المفصل: ١٢٦/٣.

وبينما[١]، وحيث، وحيثما[٢]، وبمَ، وبكم، وفيمَ، وإلام، وعلامَ[٣]. تقول من ذلك : هل زيد قائم، وبل عمرو خارج, وأين أخوك قاعد، ومتى أخواك خارجان, وكيف محمد صانع, وعلام عمرو قادم, وإلام أبوك شاخص، ترفع الاسم بعد هذه الحروف على الابتداء والخبر. وللرفع أربع علامات: الضمة في الواحد والجمع المكسر، والألف في الاثنين، والواو في قولك: أبوك وأخوك وفوك وحموك وذو مال. وفي الجمع السالم. والنون في فعل الاثنين والجميع، والمؤنث نحو: تقومان ويقومان وتقومون وتقومين يا امرأةُ[٤].

---

(١) (بينا" و"بينما". وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجَأة، ويُضافان إلى الجملة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر، ويحتاجان إلى جوابٍ يتمّ به المعنى). العُدّة في إعراب العُمدَة, لابن فرحون:١٧٦/٣.

(٢) وأما (حيثما) فهي (حيث) إلا أن (حيث) لا يجازى بها لتكون قاطعة لها عن إضافتها. لأنها من ظروف المكان التي ألزمت الإضافة, والجزاء بهما يقتضي الانجزام بعدهما؛ والإضافة تمنع ذاك لأنهما توضحهما وتخصصهما والجزاء يقتضي الإيهام؛ فإذا دخلت "ما" عليهما ركبت معهما في الجزاء فأبطلت الإضافة، وفصلتهما عن الجملتين بعدهما، ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٤/١, ووالمرتجل, لابن الخشاب: ص٢٧٣

(٣) قال ابن يعيش: (اعلم أن ألف "ما" إذا كانت استفهاما، ودخل عليها حرف جار، فإنها تحذف لفظا وخطا، نحو قولك: "فيم" و"بم"، و"علام"، و"عم"، و"لم"، و"حتام"، و"إلام". وإنما حذفوها؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر). شرح المفصل: ٤٠٩/٢.

(٤) يرى السهيلي أن الفعل المضارع إذا اتَّصلت به نون الاناث باقٍ على إعرابه, والإعراب مقدَّر. ينظر: نتائج الفكر, للسهيلي: ص٨٦.

[باب الحروف التي تنصب وترفع الأخبار[١]]

وهي: إنَّ, وأنَّ, وكأن, وليت, ولعل, ولكنَّ المشددة[٢]. تقول: إن زيدا قائمٌ، نصبت زيدًا؛ لأنه اسم إن ورفعت قائمًا؛ لأنه خبرها, ولعل أخاك مقيم، ولكن بكرًا قادمٌ، وليت عبدَ الله سائرٌ. فهكذا جميع هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر[٣], وللنصب خمس علامات: الفتحة في الواحد والجمع المكسر. والألف في الخمسة الأسماء المعتلة المضافة[٤], والياء /٥ ظ/ في الاثنين والجمع السالم، والكسرة في ما كانت ياؤه زائدة. وحذف النون من فعل الاثنين والجميع والمؤنث، ولا يجوز تقديم خبر إن على اسمها[٥] إلا بالظرف خاصة[٦], تقول: إن أمامك زيدًا، وإن عليك ثوبًا. نثبت زيدًا وثوبًا لأنهما اسم إن والخبر مقدّم.

---

(١) مذهب الكوفيين أنها لم تعمل في الخبر، بل هو باق على رفعه قبل دخولها، وذلك لأن الأصل في هذه الحروف أن لا تنصب الاسم إنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف، لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، وينبغي في الخبر جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٥/١, التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, لابي حيان الاندلسي : ٦/٥.

(٢) ومعاني هذه الحروف مختلفة فمعنى إن وَأَن جميعا التحقيق ومعنى كأن التشبيه ومعنى لكن الاستدراك ومعنى ليت التمني ومعنى لعل التوقع والرجاء. اللمع : ٤١.

(٣) عملت هذه الأحرف عمل الفعل, فكان لها مرفوع ومنصوب، ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل, والمنصوب مشبهاً بالمفعول, إلا أنهم قدموا المنصوب على المرفوع؛ لأن عمل (إنّ) فرع, وتقديم المنصوب فرع؛ فألزموا الفرع الفرع؛ أو ليُعلم أنها أحرف شابهت الأفعال لفظاً ومعنى, فقدم فيها المنصوب؛ ليُعلم أنها أحرف شابهت الأفعال. ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٠/١, والمقتضب: ١٠٨/٤ – ١٠٩, و الأصول في النحو: ٢٣٠/١, و علل النحو: ٣٣٣ .

(٤) فهو بقوله هذا يوافق الفراء بأن "هن" لا تعرب بالحروف, وهي بذلك خمسة اسماء. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب, لابي حيان الاندلسي: ٨٣٦/٢.

(٥) لأن الأفعال لها عمل أصلي وهو أن يليها المرفوع ثم المنصوب, وعمل فرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع, ولما شابهت هذه الأحرف الفعل بدخولها على الجملة الإسمية وجب أن يكون لها مرفوع ومنصوب, إلا أنها لا تتصرف تصرفه في معمولاته, ولذا ألزموها طريقة واحدة, وهي تقديم المنصوب؛ للدلالة على نقصانها في مشابهة الفعل مشابهة تامة, وكذلك إن قُدّم المرفوع لعملت عمل (كان) وأخواتها, وخاصة بعد أن أجاز بعض النحاة أن يكون اسم كان نكرة, واشترطوا في ذلك الفائدة. ينظر: علل النحو: ٣٥٤.

(٦) إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لأن الظرف ليس هو الخبر في الحقيقة، إنما هو متعلق بالخبر. ينظر :نتائج الفكر: ٣٢٦, والعُدّة في إعراب العُمدَة: ٤٨٥/١.

[باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار[١]]

وهي: كان, وأصبح, وأمسى, وظل, وبات, وأضحى, وصار, وليس[٢], وأليس, وزال[٣], وما زال[٤], وما دام, وما برح, وما انفك, وما فتئ.

فهذه الحروف[٥] وما اشتق منها مثل: يكون ويصبح ويمسي، تعمل عملا واحدًا، تقول: كان زيدٌ خارجًا, فزيد اسم كان وخارجا خبرها، وأصبح عمرو صالحًا، وصار أخوك عالمًا، فإن ثنيت قلت: كان الزيدان خارجين، وصار أخواك عالمين، فإن أضمرت قلت: لست خارجا، وزيد كان ذاهبا, فزيد مرفوع بالابتداء وما بعده خبر عنه، وفي كان ضمير يعود زيد وهو اسمها وذاهبا خبرها. فإن اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة جعلتَ الاسم المعرفة والخبر النكرة[٦]؛ لأنك إنما تأتي بالأعرف ثم تخبر عنه[١]، فإن كانا معرفتين جاز لك أن تجعل /٦ و/ أيهما الاسم وأيهما الخبر, تقول: كان زيد أخاك، وكان زيدا أخوك.

---

(١) وهذا مخالف لما ذكره في الفوائد والقواعد, إذ قال (... وينبغي أن نقدم كان واخواتها؛ لأنها أفعال). الفوائد والقواعد: ٢٠٤.

(٢) ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (ليس) حرف وضع للنفي فهي لا تشبه كان واخواتها؛ لخلوها من الحدث قياسا على (ما) النافية فهي حرف بالإجماع. ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٢.

(٣) لم يذكر (اليس وزال) في الفوائد والقواعد ويجعلها من الأفعال الناقص, ولذا اعتقد من وجود زيادة من قبل الناسخ. ينظر الفوائد والقواعد: ٢٠٤.

(٤) أمّا (ما زال): فإنّها من (زال يزال) ضدّ ثبت، وليست من (زال يزول)؛ لأنّ هذا متعدّ وذاك قاصر، ولا من (زال يزيل) وما فيها للنّفي، والنّفي إذا دخل على النّفي صار موجبا. ينظر: البديع في علم العربية: ٤٦٨/١.

(٥) ذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالاً، لأنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالاً؛ لكان ينبغي أن تدل على المصدر، ولَمَّا كانت لا تدل على المصدر، دل على أنها حروف. ينظر: اسرار العربية: ١١٢.

(٦) واجاز أن يجعل النكرة اسم كان والمعرفة خبرها في الشعر مستشهدا بما جاء في كتاب سيبويه من قول الشاعر:

فإنّك لا تبالي بعد حول ... أظبي كان أمّك أم حمار

لان الشاعر يلزمه تصحيح الوزن واقامة القافية فسوغ له ذلك.

ينظر الكتاب: ٤٨/١, والفوائد والقواعد: ٢١١.

وكل ما جاز أن يكون خبرا للمبتدأ جاز أن يكون خبرا لكان وأخواتها، فإن قدمت عليها خبرها أو وسطه جاز تقول: حاجا كان زيد، وكان حاجا زيد(٢).

[باب حروف العطف(٣)]

وحروف العطف: الواو, والفاء, وأو(٤), وثم, وأم(٥), وبل, ولا, ولكن(٦),

(٧) واشترط ابن الورّاق حصول الفائدة حتى يأتي اسم (كان) نكرة مرفوعاً؛ لأن المخاطب يستفيد بالإخبار عما كان يجهله, نحو: ما كانَ أحدٌ مثلَكَ, فجاز أن يعتقد أن له مثلاً, ثم يستفيد بخبرك خلاف ما يعتقد. ينظر: علل النحو: ٣٥٤.

(١) أما كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات, فيجوز تقديم أخبارها عليها: قال الله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴾ النساء: ٩٤؛ لأنها أفعال متصرفات واجبة, وأما ما زال, وما برح, وما فتئ, وما انفك: فمذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا تقول: قائمًا ما زال زيد, وتابعهم الفراء من الكوفيين؛ لأن في أوائلها (ما) النافية, وما في حيزها لا يتقدمها. ومذهب الكوفيين جواز التقديم, لأن معاني هذه الأفعال النفي قبل دخول (ما) فلما أدخلت (ما) قلبت المعنى إيجابًا, فصار ما زال زيد قائمًا بمنزلة كان زيد قائمًا, وثم يقدم الخبر فكذلك هنا. ينظر: توجيه اللمع: ١٣٩, وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٦٨/٤, والكافية في علم النحو, لابن الحاجب: ٤٨.

(٢) يسميه الكوفيون (عطف النسق) ويسميه البصريون(العطف بحرف). ينظر: الفوائد والقواعد: ٣٧٦.

والعطف: تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد. التعريفات: ١٥١.

(٣) مذهب الجمهور أنها تشرك في الإعراب، لا في المعنى، لأنك إذا قلت: قام زيد أو عمرو، فالفعل واقع من أحدهما. وقال ابن مالك: إنها تشرك في الإعراب والمعنى، لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله؛ ألا ترى أن كل واحد منهما مشكوك في قيامه. ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٥/٣, والجنى الداني: ٢٢٧-٢٢٨.

(٤) في كون (أم) حرف عطف خلاف نقله الداني عن النحاة إذ قال: (وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها أو والميم بدل من الوا وذكر النحاس في أم هذه خلافاً، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة. فإذا قال: أقام زيد أم عمرو؟ فالمعنى: أعمرو قام؟ فيصير على مذهبه استفهامين. وقال محمد بن مسعود الغزني في البديع: إن أم ليست بحرف عطف. وكونها حرف عطف هو مذهب الجمهور). الجنى الداني: ٢٠٥.

(٥) واشترط الثمانيني العطف بها أن لا تكون مسبوقة بالواو, فإن سبقت بالواو كان العطف للواو (ولكن) للاستدراك. ينظر: الفوائد والقواعد: ٣٨٢.

واجاز الكوفيون العطف بـ"لكن" في الإيجاب، نحو: "أتاني زيد لكن عمرو" قالوا: أجمعنا على أن "بل" يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب؛ فكذلك "لكن" وذلك لاشتراكهما في المعنى، ألا ترى أنك تقول "ما جاءني زيد

وإمَّا[١], وحتى[٢]، فهذه الحروف تعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل، والحروف على الحروف والماضي على الماضي، والمستقبل على المستقبل, وعنى العطف رد آخر الكلام على أوله، حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول، تقول: جاءني زيد وعمرو, رفعت زيدًا لأنه فاعل ورفعت عمرا؛ لأنه عطف عليه، وكذلك أكرمت زيدا ثم عمرا، وما أكرمت زيدا لكن أباه، وتقول: جالس زيدا وعمرا، والبس إما الثوب وإما الرداء.

فإن عطفت بأم قلت: ضربت الزيدين أم العمرين[٣]، وما جاءني زيد بل أخوه، ومررت بزيد فعمرو، وجاءني القوم حتى زيدٌ، تعرب الثاني /٦ ظ/ أبدا بإعراب الأول، ولا بهذه المنزلة إلا أنها لا تكون إلا بعد إيجاب تقول: جاءني زيد لا أبوه.

لكن عمرو" فتثبت المجيء للثاني دون الأول، كما لو قلت "ما جاءني زيد بل عمرو" فتثبت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي، فكذلك في الإيجاب, والبصريون يمنعون ذلك إلا في النفي. ينظر: الانصاف: ٣٦٩/٢.

(١) ذهب ابو علي الفارسي إلى أن (إما) ليست بحرف عطف, لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة وأنت تقول: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فتجدها عارية من هذين القسمين. وتقول: وإما عمراً، فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى. ينظر: الايضاح العضدي, أبو علي الفارسيّ: ٢٨٩.

(٢) ونقل ابن مالك عن الكوفيين جوازهم إضافة (ليس) إلى حروف العطف؛ لانها بمعنى (لا) إذ قال: (وأجاز الكوفيون استعمال "ليس" حرفا عاطفا فيقولون: قام زيد ليس عمرو، كما يقال: قام زيد لا عمرو. ومن أجود ما يحتج لهم به قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي" كذا ثبت في صحيح البخاري برفع شبيه، كما يقال: بأبي شبيه بالنبي لا شبيه بعلي. ومما يحتج لهم به أيضا قول الراجز:

أينَ المفرُّ والإلهُ الطالب... والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٦/٣.

(٣) أم المنقطعة. وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين. واختلف في معناها، فقال البصريون: إنها تقدر بـ (بل) والهمزة مطلقاً. وقال قوم: إنها تقدر بـ بل مطلقاً. ينظر: الجنى الداني: ٢٠٤.

[باب حروف الجزم]

وحروف الجزم: لم, ولما[١], وألم, وألما, وأفلم[٢], وأفلما, وأولم, وأولما, ولام الأمر للغائب كقولك: ليقم زيد، ولا في النهي كقولك: لا تقم[٣].

فهذه الحروف تجزم الأفعال المستقبلة خاصة، وللجزم علامتان، حذف وسكون، وجميع ما يحذف للجزم خمسة أشياء: الضمة في مثل قولك : لم يضرب, والأصل فيه يضربُ، فحذفت الضمة للجزم، والياء في مثل قولك: لم يرمِ ولم يمشِ, والواو نحو قولك: لم يغزُ ولم يدعُ، والألف في قولك: لم يرضَ ولم يخشَ, والأصل رضي وخشى ويغزو ويدعو، ويرمي ويمشي، حذفت هذه الحروف للجزم، والنون تحذف للجزم في فعل الاثنين والجميع والمؤنث نحو: لم يقوما ولم تقوموا ولم تقومي، حذفت النون للجزم، فإن كان قبل المجزوم حرف ساكن حذفته لالتقاء الساكنين نحو: لم يقم, والأصل: يقوم، فحذفت الضمة /٧ و/ للجزم، وحذفت الواو التي قبلها لالتقاء الساكنين، والساكنان الواو والميم فافهم ذلك.

[باب حروف الشرط والمجازاة]

وحروف الشرط والمجازاة إن[٤], وما, ومَنْ, ومهما, ومتى, ما, وأين, وأينما, وكيف[٥] وكيفما, وإذ وإذا, وإذاما, وحيثما, وأيّ, وأنى, وإلا.

(١) حرف نفي، تدخل على المضارع فتجزمه، وتصرف معناه إلى المضي. ينظر: الجنى الداني: ٥٩٣.

(٢) (أفلم) الهمزة للاستفهام, والفاء للعطف, ولم أداة الجزم, ينظر: الفوائد والقواعد: ٥٣٢.

(٣) أما ابن جني فقد جعلها خمسة وهي: لم وَلما وَلَام الْأَمر وَلَا فِي النَّهْي. ينظر: اللمع: ١٣٢.

(٤) تعد (إن) أصل حروف الجزاء كما نقل سيبويه عن الخليل إذ قال: ((وزعم الخليل أنّ (إن) هي أم حروف الجزاء, فسألته: لِمَ قُلتَ ذلك ؟ فقال: مِن قِبَلِ أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن, فيكن استفهاماً, ومنها ما يفارقه (ما), فلا يكون فيه الجزاء, وهذه على حال واحدةٍ أبداً, لا تفارق المجازاة). الكتاب: ٦٣/٣.

(٥) أما (كيف) فمذهب البصريين عدم الجزاء بها، وخالف في ذلك الكوفيون، فجعلوها في الجزاء بها كـ متى وأين، فيجوز عندهم أن تقول: كيفما تكن أكن، وكيف تفعل أفعل. المقاصد الشافية: ١٠٨/٦.

فهذه الحروف تجزم الأفعال المستقبلة وجوابها[١]، تقول: إن تكرمني أكرمك. جزمت تكرمني بإن؛ لأنها دخلت للشرط، وجزمت أكرمك؛ لأنه جواب الشرط، وكذلك ما تقل أقل، ومن يأتني آته, والأصل يأتيني آتيه، فحذفت الياء من الفعلين جميعا، وكذلك مهما يصنع أصنع، ومتى تقم أقم[٢]، والأصل تقوم وأقوم، فحذفت الضمة للجزم، وحذفت الواو التي قبل الميم لالتقاء الساكنين، والساكنان الواو والميم، فإن جئت بالفاء في الجواب رفعت الفعل فقلت: من يكرمني فأكرمُهُ[٣], قال الله تعالى:﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾[٤] فإن دخلت هذه الحروف على ماضٍ لم تعمل فيه شيئا، وكان معناه الاستقبال كقولك: إن أكرمتني أكرمك /٧ ظ/ والمعنى: إن تكرمني أكرمك. فإن كان أحد الفعلين ماضيا والآخر مستقبلا جزمت المستقبل منهما وتركت الماضي على حاله. كقولك: إن تكرني أكرمتك[٥].

[باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة]

وهي: إن, ولن, وكي, ولام كي, ولام الجحود, وإذن, وحتى, والفاء, والواو, وأو. تقول: أريد أن أزورك لتكرمني، ولن أزورك حتى تزورني. وتقول: جئتك كي تحسن إلي. وما كنت لأشتمك، والفرق بين لام كي ولام الجحود, أن لام الجحود لا يكون ما قبلها إلا منفيا[٦]، قال الله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[٧]وأما الفاء والواو فإنما تنصب الفعل بعدها إذا كانت في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي كقول الله تعالى:

---

(١) وإنما جُزم الفعلُ في الشرطِ، لأنَّ الشرط والجزاءَ يقتضيان جملتين. فلمَّا طالَ الكلامُ بهما اختير لهما الجزم، لأنه حذفٌ وتخفيفٌ. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ١٩٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٩/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٦٩/٣, واللمع: ١٣٤

(٤) سورة الجن من الآية: ١٣.

(٥) وذهب البعض كما نقل أبو البركات الانباري إلى أن فعل الشرط وجوابه مبنيان إذ قال: (فأما من ذهب إلى أنه مبني على الوقف فقال: لأن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم؛ لأنه ليس من مواضعه؛ فوجب أن يكون مبنيا على أصله، فكذلك فعل الشرط). الإنصاف: ٤٩٨/٢

(٦) هناك اكثر من فرق بين لام الجحود ولام كي بينها السهيلي. ينظر: نتائج الفكر: ١٠٦-١٠٧,

(٧) سورة الانفال من الآية: ٣٣.

﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾[(١)] فنصب (يسحتكم)؛ لأنه جواب النهي، وقال في التمني: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[(٢)] وقال في الاستفهام: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي﴾[(٣)] وقد يرفع أيضا /٨ و/ هذه الأجوبة على القطع من الأول, وقد يرفع أيضا بـ(إذن وحتى) إذا كان الفعل بتأويل الماضي كقول الله عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[(٤)] وتقول: الرسول بالرفع والنصب[(٥)].

[باب ما لم يسم فاعله]

كل لم يسم مَن فَعَلَ به فهو مرفوع كقولك: ضُرِب زيدٌ، وشُتِم عمرٌو، والأصل فيه : ضرب عبد الله زيدا، فلما رددته إلى ما لم يسم فاعله حذفت الفاعل وأقمت المفعول به مقام الفاعل[(٦)]، وعلامة الفعل لذي لم يسم فاعله ضمك أوله وكسرك ثانيه، إن كان ماضيا، وإن كان مستقبلا ضممت أوله وفتحت ثالثه[(٧)], فإن شغلت الاسم الذي لم يسم فاعله بحرف جر رفعت ما بعد المجرور فقلت: ضُرِب بزيد الحائطُ ضربتين، فضُرب فعل ما لم يسم فاعله، ورفعت الحائط؛ لأنك قد شغلت زيدا بالباء[(٨)], فإن شغلت نصبا رفعت الضربتين فقلت، ضُرب بزيد على الحائط ضربتان، ورفعت الضربتين؛ لأنك قد شغلت زيدا بالباء وشغلت الحائط بـ على، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين رفعت أحدهما ونصبت

---

(١) سورة طه من الآية: ٦١.

(٢) سورة النساء من الآية: ٧٣.

(٣) سورة المائدة من الآية: ٣١.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٢١٤:

(٥) الخلاف في هذه الآية في قراءة (يقول) وليس (الرسول) كما ذهب الشيخ, حيث قرأ نافع برفع (يقول) وهذه القراءة على أن الفعل مؤول بالحال فيكون التقدير: حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك, والباقون بالنصب على أن الفعل مستقبل. ينظر: الكنز في القراءات العشر, أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ المقرئ تاج الدين: ٧٢/١, و شرح طيبة النشر في القراءات: ١٩٥.

(٦) ينظر: الفوائد والقواعد: ص١٩٥.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٥/٢

الآخر فقلت/٨ ظ/ كُسي زيدٌ ثوباً. وقد يكسر أول الفعل إذا كان معتل العين كقولك: سِير بزيد فرسخان، رفعت الفرسخين لأنهما اسم ما لم يسم فاعله(١).

[باب النعت(٢)]

النعت(٣) تابع للاسم في إعرابه وتعريفه وتنكيره إن كان الاسم رفعا فالنعت رفع مثله، وإن كان نصبا فالنعت نصب مثله وإن كان الاسم جرا فالنعت جر مثله(٤), تقول: جاءني زيد الظريف، ورأيت أخاك العاقل، ومررت بإخوتك العاقلينَ، ولا يجوز أن تنعت المعرفة بالنكرة(٥)، ولا النكرة بالمعرفة(٦)، لو قلت: جاءني زيد ظريف، على أن تجعل ظريفا نعتا لزيد لم يجز, فإن جعلت ظريفا بدلا من زيد جاز، وتقول: جاءني غلام ظريف(٧)، رفعت الغلام بفعله وظريف نعت له، ولو قلت: جاءني غلام الظريف، على النعت لم يجز؛ لأن غلاما نكرة والظريف معرفة، ولا يجوز تقديم النعت على المنعوت لو قلت: جاءني الظريف زيد، غلى أن تجعل الظريف نعتا لزيد لم يجز، ولا يجوز نعت المضمر، لو قلت: مررت به

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٠٦/٣.

(٢) النعت: تابع يدل على معنى في متبوعه لفظًا. التعريفات: ٢٤٢.

(٣) سماه الصفة في الفوائد والقواعد, فهو يوافق البصريين ويخالفهم في تسمته في هذا الكتاب: ٣٥٥.

(٤) قال ابن الحاجب في شرح الكافية الشافية: ٦٣٠/٢: (أمّا تبعيته في الإعراب فلأنه معرب من الجهة التي أعرب بها متبوعه فوجب إعرابه بمثله, وأمّا التعريف والتنكير فلأنه في المعنى هو الأول, فقصدوا إلى موافقتهما في ذلك لتوافقهما في قصد المعنى المراد). وينظر: الفوائد والقواعد: ٣٥٥.

(٥) أجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف, كقول النابغة:

فَبت كَأَنّي ساورتني ضئيلة... من الرقش فِي أنيابها السم ناقع

الشاهد فيه: "السم ناقع" حيث إن (ناقع) نكرة وقعت صفة المعرفة, وهو (السم).

ينظر: توضيح المقاصد: ٩٤٩/٢.

(٦) أجاز الأخفش نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة، وجعل "الأوليان" صفة "آخران" في قوله تعالى: ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ المائدة: ١٠٧. ينظر: توضيح المقاصد: ٩٤٩/٢.

(٧) واجاز المبرد نصب ظريفا في هذا المثال على أنه حال. ينظر المقتضب: ٣٩٧/٤.

الظريف لم يجز، لا يجوز أن تنعت بالمضمر[١] لو قلت: مررت بزيد هو، على أن تجعل هو نعتا لزيد لم يجز، لأن النعت معناه المدح/٩ و/ والذم وليس في المضمر معنى مدح ولا ذم، فافهم ذلك.

[باب البدل[٢]]

ومعنى البدل البيان، وهو ينقسم على أربعة اضرب، بدل الشيء من الشيء، كقولك: مررت بأخيك زيد، جررت الأخ بالياء وجررت زيدا لأنه بدل منه[٣].

وبدل البعض من الكل كقولك: ضربت زيدا رأسه. ولقيت أصحابك أكثرهم. وبدل الاشتمال كقولك: نفعني عبد الله علمه، فالعلم بدل من عبد الله ن والمعنى يشتمل عليهما جميعا.

وبدل الغلط، كقولك: مررت بزيد عمرو، وكأنك أردت : مررت بعمرو فغلطت على زيد فجئت به وأبدلت عمرا منه[٤]. ويجوز بدل المعرفة من المعرفة كقول الله تعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ ﴾[٥]، وبدل المعرفة من النكرة كقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ

---

(١) وعلل ذلك الرضي بقوله: (اعلم أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به، أما أنه لا يوصف، فلأن المتكلم والمخاطب منه: أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف، أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل). شرح الرضي على الكافية: ٢/٣١٠.

(٢) عرفه الجرجاني في كتابه التعريفات ص ٤٢, بقوله: (البدل: تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، قوله: مقصود بما نسب إلى المتبوع، يخرج عنه: النعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ لأنها ليست بمقصودة بما نسب إلى المتبوع، وبقوله: دونه، يخرج عنه العطف بالحروف؛ لأنه وإن كان تابعًا مقصودًا بما نسب إلى المتبوع، كذلك مقصود بالنسبة).

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٨٣.

(٤) وهذا ا لنوع من البدل لا يكون في القرآن ولا في الشعر أو الكلام المستقيم لقول المبرد: (ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ولا كلام مستقيم وإنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط وذلك قولك رأيت زيدا داره وكلمت زيدا عمرا ومررت برجل حمار أراد أن يقول مررت بحمار فنسي ثم ذكر فنحي لرجل وأوصل المرور إلى ما قصد إليه أو غلط ثم استدرك) المقتضب: ٤/٢٩٧-٢٩٨.

(٥) سورة يوسف من الآية: ٢٠.

صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾(١) وبـــدل النكـــرة مـــن المعرفـــة كقـــول الله تعـــالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾(٢) فالثـاني فـي هـذا كلـه بـدل مـن الأول. واعلـم أنـه يجـوز بـدل الظاهر من المضمر، كقولك /٩ ظ/ مررت به أخيك. فالأخ بدل من الهاء(٣).

[باب التوكيد(٤)]

إعـراب التوكيـد كـإعراب الاسـم المؤكـد الـذي قبلـه، ومعنـى التوكيـد إزالـة الشـك والتبعـيض(٥)، والأسـماء التـي يؤكـد بهـا العـرب أربعـة: كـل, ونفـس(٦), وعـين, وأجمـع(٧), تقـول: جـاءني زيـد نفســه، وأكرمـت أخـاك عينـه، ورأيـت إخوتـك أعيـنهم، وجـاءني القـوم أجمعـون، ورأيـت القـوم أجمعـين، ومـررت بإخوتـك انفسـهم, ولا يجـوز أن تقـول: جـاءني زيـد كلـه، لأن كـلا وأجمـع لمـا يتـبعض خاصـة، وزيـد ممـا لا يتـبعض، فـإن قلـت: اشـتريت زيـدا كلـه، جـاز؛ لأنـك قـد تشـتري

---

(١) سورة الشورى الآية:٥٢, ومن الآية: ٥٣.

(٢) سورة العلق الآية:١٥, ومن الآية: ١٦.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٨٣.

(٤) لم يستوف الشيخ جميع اقسام هذا الباب, فالتأكيد ينقسم قسمين: لفظيّ، ومعنويّ:

مّا اللّفظيّ: فيكون بتكرار اللّفظ، اسما وفعلا وحرفا تقول فى المظهر: ورأيت زيدا رأيت زيدا، ورأيت زيدا زيدا، ورأيت زيدا رأيت، وزيد فى الدّار في الدّار.

وأما التأكيد المعنوي، فيكون بتكرير المعنى دون لفظه، نحو قولك: "رأيت زيدا نفسه"، و"رأيتكم أنفسكم"، و"مررت بكم كلكم", وجملة الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى تسعة ألفاظ: "نفسه"، "عينه"، "أجمع"، "أجمعون"، "جمعاء"، "جمع"، "كلهم"، "كلاهما"، "كلتاهما", فأما "أكتعون أبصعون"، "كتعاء بصعاء"، "كتع بصع"، فكلها توابع لأجمع، لا تستعمل إلا بعده، ولا تستعمل منفردة. ينظر: البديع في علم العربية: ٢١٩/٢, وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٠/٢.

(٥) وقد يكون الغرض منه أيضًا كما ذهب ابن الوراق: إِثْبَات الْخَبَر عَن الْمخبر عَنهُ، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي زيد نَفسه، أخْبرت أَن الَّذِي تولى الْمَجِيء هُوَ بِعَيْنِه. ينظر: علل النحو: ٣٨٧.

(٦) (نفس وعين) فائدتهما نفي توهم التجوز في النسبة أو النسيان. ينظر: عمدة ذوي الهمم: ٤٦٥.

(٧) (كل واجمع) يؤكد بها ذو الاجزاء التي يصح افتراقها حسًا نحو: جاءني القوم كلهم, أو حكما نحو: اشتريت العبد كله, وفائدتهما الاحاطة والشمول. ينظر: عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم, لابن هطيل اليمني: ٤٦٥.

بعضــه دون بعـض، وكـذلك اشـتريت هنـدا جمعـاء, ومـررت بالهنـدات جُمَـع، وجـاءني نسـوتك جمع غير منون؛ لأنه لا ينصرف.

ويجـوز توكيـد المضـمر فتقـول: رأيـتهم أجمعـين، نصـبت أجمعـين؛ لأنــه توكيـد للهـاء والمـيم, وهمـا فـي موضـع نصـب، ولا يجـوز توكيـد النكـرة[١] لـو قلـت: أكلـت رغيفـا كلـه، لـم يجـز[٢]، ولا يجـوز تقـديم التوكيـد علـى الاسـم المؤكـد، لـو قلـت: جـاءني أجمعـون القـوم, لـم يجـز، ولا يجـوز عطـف /١٠ و/ التوكيـد علـى التوكيـد[٣]، لـو قلـت: جـاني زيـد نفسـه وعينـه، لـم يجـز فـإن أتبعـت بعضه بعضا بغير حرف عطف جاز.

[باب ما التي للنفي[٤]]

اعلـم أن (مـا) ترفـع الاسـم وتنصـب الخبـر حسـنت البـاء فـي خبرهـا، تقـول: مـا زيـد منطلقـا ومـا عمـرو ذاهبـا، رفعـت الاسـم ونصـبت الخبـر؛ لأن المعنـى: مـا زيـد بمنطلـق، قـال الله تعـالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٥] و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٦]وبعــض العــرب يرفعــون بهـــا الاســـم والخبـــر

(١) ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة نحو قولك: "قعدت يوما كله، وقمت ليلة كلها" أجاز الأخفش توكيد النكرة بشرط حصول الفائدة. ينظر: الإنصاف: ٣٦٩/٢, وتسهيل الفوائد: ١٦٥.

(٢) لأن النكرة لا تؤكد بالتأكيد المعنوي، وإنما تؤكد بالتأكيد اللفظي, تقول: أكلت رغيفا رغيفا. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٧/٢.

(٣) وذلك لأن الشيء لا يعطف على نفسه؛ لأن معاني التوكيد كلها متقاربة. ينظر: عمدة ذوي الهمم: ٤٦٨.

(٤) وتسمى (ما) الحجازية, واشترط سيبويه لعملها شروطا منها: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، وذلك لأنها فرع على ليس فلا تقوى قوة الفعل ولم تتصرف تصرفه، وأن لا ينتقض نفيها بإلا، فإن انتقض بطل عملها كبطلان معنى "ليس" فلذلك ارتفع قولك: ما زيد إلا منطلق، واستوت فيه اللغتان ومن ذلك قوله عز وجل: {مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا} وذلك أن عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت "ليس" فكيف تعمل مع زوال المشابهة، وأن لا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو: ما أنت إلا شيء لا يعبأ به. وأن لا يقترن اسمها "بأن" الزائدة نحو: ما أن زيد ذاهب وقول الشاعر:

وما أن طبنا جبن ولكن... منايانا ودولة آخرينا

ينظر: الكتاب: ١/ ٢٩، ٣٦٢، ٤٧٥.

(٥) سورة يوسف من الآية: ٣١.

(٦) سورة المجادلة من الآية: ٢.

معـا[١]، فيقولـون: مـا زيـد منطلـقٌ، فزيـد مرفـوع بالابتـداء ومنطلـق خبـره ومـا دخلـت للنفـي لا تعمل شيئا. فـإن قـدمت خبرهـا علـى اسمها رفعتـه لا غيـر فقلـت: مـا منطلـق زيـد[٢]، وكـذلك إن دخلـت إلا علــى الخبــر رفعتــه الاســم ونصــبت الخبــر[٣]؛ لأنــه مشــبهة بلــيس؛ لأنهمــا يقعــان للنفي جميعا.

[باب التعجب]

وإذا تعجبـت مـن اسـم وأتيـت فـي أول كلامـك بمـا نصـبت الاسـم المتعجـب منـه تقـول: مـا أحسـن زيـدًا، ومـا أجمـل عمـرًا، فمـا فـي موضـع /١٠ ظ/ رفـع بالابتـداء وهـي اسـم تـام وأحسـن خبره، وهو فعل ماضٍ وفيه ضمير يعود على (ما), ونصيت زيد بوقوع الفعل عليه[٤].

ولا يقــع التعجــب إلّا بفعــل علــى ثلاثــة أحــرف، نحــو: حَسُــن وجَمُــل, ثــم تــدخل عليــه همــزة التعجـب لتعديـه فتصـير علـى أربعـة أحـرف[٥]، فـإن جئـت بفعـل علـى أكثـر مـن ثلاثـة أحـرف نحـو: أنطلـق، لـم يجـز أن تقـول: مـا انطلقـه. ولكـن تقـول: مـا أشـد انطلاقـه، وكـذلك الألـوان والعاهـة، لا تقـول : مـا أحمـره، ولا تقـول: مـا أعـوره[٦]، ولكـن تقـول: مـا أشـد حمرتـه، ومـا أبـين

(١) هذه اللغة نسبت لبني تميم فإنهم لا يعملون (ما). ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٨/٢, وشرح شذور الذهب, لابن هشام: ٢٥٥, وحاشية الصبان: ٣٦٣/١.

(٢) لأنها لم تقو قوة الأفعال فيتقدم منصوبها على مرفوعها. ينظر: آمالي ابن الحاجب: ٤٢٣/١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ذهب الكوفيون على أن "افعل" في التعجب أسم وليست فعل كما ذهب البصريون وقد استدلوا على مذهبهم بقول الشاعر:

ما أَقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ * مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دَارُهُ صُولُ**

لأن التقدير في هذا البيت يكون: شيء أعظم الله، وهذا باطل وصفات الله ـ تعالى ـ لا يجوز التعجب منها، فلا يقال: ما أَعْلَمَ الله؛ لأنَّ علمه ـ تعالى ـ لا يقبل الزيادة. ينظر: الانصاف:١٠٥/١-١٠٦, وارتشاف الضرب: ٢٠٨١/٤, والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل:١٦١/٢.

(٥) ينظر: الفوائد والقواعد: ص٥٥٢.

(٦) نقل سيبويه عن الخليل بان هذه المسألة إذ قال: (وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو. ألا ترى أنك لا تقول: ما أيداه ولا ما أرجله، إنما تقول: ما أشد يده وما أشد رجله ونحو ذلك). الكتاب: ٩٨/٤.

عوره، ولا يجوز أن تقول: زيد أحمر من عمرو، ولكن تقول: هو اشد حمرة من عمرو. فإن أسقطت ما وتعجبت قلت: أحسِنْ بعمرو وأشدد ببياض زيد، فلفظ الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فيه سواء تقول: يا هند أحْسِن بعمرو، ويا رجال أحسن بعمرو(١)، ولا يجوز: أحسني(٢) ولا أحسنوا؛ لأنه ليس بأمر؛ وإنّما وُقِفت نونه لأن لفظه أشبه لفظ الأمر، وتقول في الاستفهام: ما أحسنُ زيدٍ(٣)، في موضع رفع بالابتداء وأحسن خبره وهو اسم ليس بفعل وزيد مخفوض بالإضافة، فإن نفيت قلت: ما أحسن /١١ و/ زيد, أي لم يحسن شيئا، فإن تعجبت من حسن نفسك قلت: ما أحسنني، ونحو: ما أحسنِّي, بإدغام(٤)، فإن ثنيت أو جمعت قلت: ما أحسننا، ولا يجوز الإدغام؛ لأنك لو أدغمته لأشبه النفي, فإن استفهمت عن حسن نقسك قلت: ما أحسني، بنون خفيفة، فإن ثنيت أو جمعت قلت: ما أحسنتُ، قلت : ما أحسنت، وفي التثنية والجمع: ما أحسنًّا. ولا تفصل بين التعجب فعل وبين الاسم المتعجب منه بشيء(٥)، لو قلت: ما أحسن عبدك زيدا. لم يجز، وكذا لا تفصل بين ما

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٨٢/٤.

(٢) وأجاز الكوفيون: ما أحسنى بالحذف، ووافقهم ابن عصفور: بجواز إثباتها وحذفها، فلو كان آخر الفعل نونًا نحو: ما أحسنني، وما أليننى جاز الفك والإدغام، فتقول: ما أليني، فلو لقى ضمير المتكلمين نحو: ما أحسننا، وجب الفك. ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٨٦:٤.

(٣) ويعني ذلك أنك مستفهم عَن أَبْعَاضه أَيهَا أحسن: ينظر: علل النحو: ١٤٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٨٦/٤.

وعلة ذلك عند ابن الوراق بينها بقوله: (لِأَن النُّون فِي (أحسن) تسكن، وَلَا يجوز تحريكها، فَلَمَّا لقيتها النُّون الثَّانِيَة، وَهِي متحركة، التقى حرفان من جنس وَاحِد، وهما فِي تَقْدِير كلمة وَاحِدَة، وَإِذا كَانَ الْفِعْل وَالْفَاعِل كالشيء الْوَاحِد فَلهَذَا، وَجب الْإِدْغَام.). علل النحو: ٣٣٣.

(٥) نقل ابن الصائغ الجواز عن بعض النحاة ومنهم الجرمي إذ قال: (وكثير من البصريين يجيز ذلك؛ منهم الجرمي والذي يدل على جواز: استعمال العرب له نظما ونثرا؛ فالنظم كقول الشاعر:

وقال نبي المسلمين تقدموا... وأحبب إلينا أن تكون المقدما

وأما النثر فقول عمرو بن معد يكرب: "ما أحسن في الهيجاء لقاءها) اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ: ٥٢٣/١.

وبين فعل التعجب إلا بكان، تقول: ما كان أحسن زيدا، ولا تعمل كان في اللفظ شيئا. فافهم ذلك(١).

[باب إعمال الفعلين(٢)]

وإذا عطفت الفعل على الفعل أعملت ايهما شئت، وإعمال الثاني أجود(٣)؛ لأنه اقرب إلى الاسم تقول إذا أعملت الثاني: ضربت وضربني زيد، رفعت زيدًا بفعله وهو ضربني وتوقع الفعل الأول على مفعول محذوف، تقديره : ضربت زيدا وضربني زيد(٤)، فإن ثنيت أو جمعت على /١١ ظ/ إعمال الفعل الثاني قلت: ضربت وضربني الزيدان، وضربت وضربني الزيدون(٥)، وحَّدْت ضربني؛ لأنه فعل متقدم لا ضمير فيه، فإن أعملت الفعل الأول قلت: ضربت وضربني زيدا, نصبت زيدا بوقوع الفعل عليه وهو ضربت، وفي ضربني ضمير يعود على زيد تقديره : ضربت زيدا وضربني، فإن ثنيت أو جمعت على إعمال الفعل الأول قلت: ضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين(٦)، وإنما قلت في هذه المسألة ضرباني وضربوني الزيدين، وإنما قلت في هذه المسألة ضرباني وضربوني؛ لأن في الفعل ذكرا فثنيته وجمعته والتقدير: ضربت الزيدين وضرباني وضربت الزيدين وضربوني, فالفعل مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى.

---

(١) لأن كانَ؛ إنما جِيءَ بها لتبين أنَّ ذلك فيما مضى. ينظر: الكتاب: ٧٣/١.

(٢) ينظر: الانصاف: ١/ ٧١.

(٣) وهو رأي البصريين, وحجتهم في هذه المسألة النقل والقياس, أما النقل فقد جاء كثيرا، قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾ الكهف: ٩٦, فأعمل الفعل الثاني، وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه, وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول؛ وليس في إعماله دون الأول نقص معنى، فكان إعماله أولى. ينظر: الكتاب: ٧٣/١, والانصاف: ١/ ٧٢-٧٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ١١٢/٣.

(٥) ينظر المقتضب: ١١٣/٣.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٦١/١.

قال الشاعر[١]:

ولكن نصفا لو سببت وسبني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم**

هذا على إعمال الثاني ولو أعمل الأول في غير الشعر لقال: لو سببت وسبوني بني عبد شمس /١٢ و/.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق, وفي الديوان (ولكن عدلا لو سببت وسبني). ديوانه: ص٦٠٦.
لشاهد فيه: (سببت وسبني بنو عبد شمس) على أن الفعلين تنازعا العمل في (بنو) الأول يطلبه مفعولا والثاني فاعلا، وقد أعمل الثاني لقربه، وذلك على مذهب البصريين. ولو أعمل الأول لقال: (سببت وسبوني بني عبد شمس). ينظر: المقتضب: ٧٤/٤, والإيضاح العضدي: ٦٨.

[باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية]

الأفعال التي تتعدى والتي لا تتعدى خمسة، فعل لا يتعدى البتة، وهو قام زيد وقعد أخوك, وفعل يتعدى إلى مفعول واحد وهو: ضرب زيد عمرا، وأكرم أخوك محمدا.

وفعل متعدي إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما وهو: كسا زيد عمرا ثوبا، وإن شئت قلت: كسا زيد عمرا ولم يذكر الثوب, ومثله: أعطى زيد عمرا درهما(١).

وفعل متعدي إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما وهو ظننت, وخلت, وحسبت, ورأيت, وزعمت, وجعلت, واتخذت, ووجدت, وعلمت, فهذه الأفعال وما أشبهها متعدي إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار(٢) على أحدهما(٣), تقول: ظننت زيدًا عالمًا، وخلت بكرًا شاخصًا، وحسبت عبدَ اللهِ منطلقًا، إلا أن المفعول الثاني يكون فعلا وظرفا وجملة. فإن كانت رأيت من رؤية البصر, أو أردت بـ علمت معنى عرفت تعديا إلى مفعول واحد(٤)،

---

(١) وإنما جاز الاقتصار على أحد المفعولين؛ لأنه ليس أصلهما مبتدأ وخبر. بخلاف الأفعال الظن واليقين والرجحان. ينظر: عمدة ذوي الهمم: ٤٠٥.

(٢) قال (اقصارا) لأن النحاة ميزوا الحذف في هذه المسألة, فجعلوا الحذف على نوعين في مفاعيل هذه الأفعال:
الأول: الحذف اقتصارا: وهو حذف احد المفعولين من غير دليل أو قرينة, وهو ممتنع عندهم.
الثاني: الحذف اختصارا: هو الحذف مع ودجود دليل أو قرينة, وقد جوزه أكثر النحاة, وشذ عنهم ابن خلكان فمنع الحذف اختصارا. ينظر: التذييل والتكميل: ٦/١٦, وأوضح المسالك: ٢/٦٢, وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, لناظر الجيش: ٣/١٤٦٣.

(٣) وعلة هذه المسألة بينها المبرد بقوله: (لأنها ليست أفعلا وصلت منك إلى غيرك، إنما هو ابتداء وخبر فإذا قلت: ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه: زيد منطلق في ظني، فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لابد من مفعولها الثاني؛ لأنه خبر الابتداء). المقتضب: ٣/ ٩٥.

(٤) جاء في الكتاب لسيبويه: (وقد يكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأول, فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ البقرة: ٦٥ . الكتاب: ١/٤٠.

وكذلك ظننت إن أردتَ بها معنى اتهمت[١]، ووجدت إن كان من وجدان الضالة تعديا إلى /١٢ ظ/ مفعول واحد[٢].

وفعلٌ متعدي إلى ثلاثة مفعولين، وهو : أرى النعيمُ وجهَك أخاك حسنا، وهذه الأفعال ما كان منها يتعدى وما لا يتعدى، فإنه يتعدى إلى ظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال[٣]، تقول: قعد زيد يوم الجمعة عند أخيك ساكنا قعودا[٤]، وأضعف هذه الأفعال ما لا يتعدى البتة، وأقواها ما يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما[٥]، وقيل أقواها الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين[٦].

---

(١) قال سيبويه: (وقد يجوز أن تقول: ظننت زيدا، إذا قال: من تظن، أي من تتهم؟ فتقول: ظننت زيدا، كأنه قال: أتهمت زيدا. وعلى هذا قيل: ظنين, أي: متهم, ولم يجعلوا ذاك فى حسبت وخلت وأرى؛ لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل فى مثله). الكتاب: ١٢٦/١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٨٠/١.

(٣) رفض ابو علي الفارسي ان يكون الفعل الذي ينصب ثلاثة مفاعيل أن ينصب الظرف لقوله: (فأما الذي يتعدى إلى ثلاثةِ مفعولينَ فلا يجوزُ أن ينتصب فيه الظرف نصب لمفعولٍ به، لأنه ليس فعلٌ يتعدّى إلى أربعة مفعولين بهم، فيُشبِهُ قولك: (اليومَ أعْلَمْتُهُ زيدًا عَمْرًا منطلقًا)، فتصحيحُها: (اليومَ أُعْلِمْتُ فيه)). التعليقة: ١١٩/١.

(٤) قال الطاهر بن بابشاذ: (وكل ما جاز أن يقع خبرًا لكان وأخواتها من مفرد وجملة وشرط وظرف جاز أن يقع مفعولًا ثانيًا لهذه الأفعال. وكلها لا يجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين, ويجوز تركهما جميعًا, ولا يجوز ترك أحدهما). شرح المقدمة المحسبة: ٣٥٦/٢.

(٥) وإليه ذهب ابو جعفر النحاس؛ لأن ما يتعدى إلى ثلاثة إنما هو مما يتعدى إلى مفعولين مما يلغى. ينظر: اللمحة في شرح الملحة, والتذييل والتكميل: ٢٨/٧.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨/٧.

[باب اسم الفاعل]

اعلم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال[١] عمل عمل الفعل[٢]، تقول: هذا ضارب زيدا وشاتم عمرا، نصبت زيدا وعمرا بوقوع الفعل عليهما, والفاعل مضمر في ضارب وشاتم، تريد هذا يضرب زيدا ويشتم عمرا، فإن أردت باسم الفاعل معنى المضي أضفت ولم يجز التنوين[٣]، تقول: هذا ضاربُ زيدًا أمس، وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو[٤], /١٣ و/ عطفت عمرا على موضع زيد كأنك تريد : هذا ضارب زيدا وعمرا، فإن قلت : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا، وأنت تريد بضاربِ زيدٍ المضي نثبت عمرا على إضمار فعلٍ تقديره وضرب عمرا[٥]، فإن أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل قلت: هذا الضارب زيدا, وهذان الضاربان زيدا, وهؤلاء الضاربون زيدا[٦]، وتقول: هذا الضارب الرجل، فالاختيار نصب الرجل, ويجوز خفضه على التشبيه بالحسن الوجه[٧]، فإن أوقعته على مضمر قلت: هذا ضاربك وضاربي، ولا يجوز تنوينه، ويجوز تقديم المفعول وتوسيطه، تقول: زيد هذا

---

(١) وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وأن يقال: "هذا ضارب زيدا أمس"، واحتج بأمور، منها قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾الكهف: ١٨, فأعمل "باسط" في "الذراعين"، وهو ماض. ومن ذلك ما حكاه عن العرب: "هذا مار بزيد أمس, ووافقهم إلى أنه لا يشترط في عمله الاعتماد على شيء مما تقدم، فأجازوا إعماله من غير اعتماد، نحو قولك: ضارب زيدًا عندنا, ومن ذلك. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٠/٤/ وارتشاف الضرب: ٢٢٧١/٥.

(٢) أي يعمل عمل الفعل المضارع لقول سيبويه: (قولك: هذا ضارب زيدا غدا. فمعنا وعمله مثل هذا يضرب زيدا " غدا ". فإذا حدثت عن فعل فى حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضارب عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل " هذا " يضرب زيدا الساعة. وكان " زيد " ضاربا أباك، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل فى حال وقوعه. وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيدا. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع فى العمل والمعنى). الكتاب: ١٦٤/١.

(٣) لقول سيبويه:(فإذا أَخْبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوينٍ البَتَّة). الكتاب ١/ ١٧١.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢٦٢/٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ١١٠/١.

(٦) فإذا أسقطت النون أضفت وجررت فقلت هم الضاربو زيدٍ. ينظر: المقتضب: ١٤٥/٤.

(٧) وبين سيبويه علة هذه المسالة إذ قال: (لأن الضارب الرجل مشبه بالحسن الوجه، لأنه وصف للاسم كما أن الحسن وصف، وليس هو بحد الكلام مع ذلك). الكتاب: ١٩٣/١.

ضاربٌ، وهذا زيد ضاربٌ، فإن كثَّرت اسم الفاعل قلت: هذا ضرَّاب وضروب وضريب زيدا، فافهم ذلك.

[باب عمل المصادر[١]]

اعلم أن المصدر إذا كان جاريا على الفعل عمل عَمَل الفعل، تقول: عجبت من ضربك زيدًا، نصبت زيدا بوقوع الفعل عليه، والضَرْبُ مصدر يؤدي عن الفعل[٢]، والكاف في موضع جر بإضافة المصدر/١٣ ظ/ إليه وهو في التأويل فاعلٌ تقديره : عجبت من أن ضربتَ زيدا، ولكأن ترفعَ زيدا وتجعل الكاف في موضع نصب، تقول: عجبت من ضربك زيدٌ، تقديره: عجبت من أن ضريك زيدٌ، فزيد هاهنا فاعل؛ لأن المصدر قد يضاف إلى الفاعل والمفعول به[٣]، فإن نونت المصدر وأدخلت عليه الألف واللام رفعت الفاعل ونصبت المفعول به وبطلتِ الإضافةُ[٤]؛ لأن الإضافة تعاقب التنوين والألف واللام، تقول: عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرا، ومن الضربِ زيد عمرا، تقديره: عجبت من أن ضرب زيدٌ عمرا, وإن شئتَ رفعتَ عمرا ونصبت زيدًا على ما تقدم، وتقول: عجبت من بناء الدار زيدٌ، رفعت زيدًا؛ لأنه فاعل والدارُ في موضع نصب, كأنك قلت: عجبت من أن بنى الدارَ زيدٌ، ولا يجوز في هذه المسألة نصب زيد؛ لأن الدار لا تكون هاهنا فاعلة. وتقول: أعجبَ ضربُ زيد عمرا خالدا، نصبت خالدا بأعجب ونصبت عمرا بالضرب الواقع عليه, وزيد في المعنى فاعل تقديره أعجب خالدا /١٤ و/ أن ضرب زيدٌ عمرا، وأنْ في موضع رفع بفعلها

(١) المصدر من حقه أن لا يعمل؛ لأنه اسم والعمل وفي الأصل أن يكون العمل للفعل, وإنّما عمل المصدر لشبهه بالفعل؛ لأنه في معنى الفعل ولفظه متضمن حروف الفعلو نحو (ضرب) و ٠الضرْب) ولصحة تقديره بهو فالمصدر لمّا صح تقديره بـ (ما) المصدرية والفعل, أو (أن) المخففة والفعل قوي هذا الشبه بالفعل لذا كان له حكم الفعل في العمل. ينظر: علل النحو: ٣٠٥, وتسهيل الفوائد:١٤٢, والتذييل والتكميل: ٥٥/١١.

(٢) المصدر يعمل، لا لشبهه بالفعل، بل لأنه أصل، والفعل فرع، ولذلك لم يتقيد عمله بزمان، دون زمان، بل يعمل مرادا به المضيّ، أو الحال، أو الاستقبال؛ لأنه أصل لكل من الأفعال الثلاثة الدّالة على هذه الأزمنة. تمهيد القواعد: ٢٨٢١/٦.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٤/١.

(٤) ينظر: الفوائد والقواعد: ٧٢٧.

وفعلها أعجب، وتقول: عجبت من إكرام زيد الظريفِ عمرا, خفضت الظريف لأنه نعت لزيد على اللفظ ن وإن شئت قلت: الظريفُ تنعته على الموضع تقديره: عجبت من أن أكرمَ زيدٌ الظريفُ عمرا. والعطف والتوكيد والبدل بهذه المنزلة إن شئت أخرتها على اللفظ، وإن شئت أخرتها على الموضع.

[باب الإضافة(١)]

وإذا أضفت اسما إلى اسم فالثاني مجرور أبدا والأول يجري بتصاريف الإعراب، تقول: هذا غلام زيدٍ, ورأيت غلامَ زيدٍ, ومررت بغلامِ زيدٍ, فالأول مضاف إلى الثاني في هذا كله، والإضافة تنقسم قسمين: إضافة محضة وإضافة غير محضة, فالإضافة المحضة ما كانت بمعنى اللام نحو قولك: غلام زيدٍ؛ لأن المعنى : غلام لزيد، والإضافة التي ليست محضة ما كانت بمعنى من(٢)، نحو : ثوب خزٍ وخاتمُ حديدٍ؛ لأن المعنى ثوبٌ من حزٍ، وخاتم من حديد(٣).

واعلم أن الإضافة تعاقب التنوين والألف واللام ولا يجتمع اثنان منهم في اسم واحد(٤) /١٤ ظ/ فأما الحسنُ الوجهِ وما أشبهه فإنّما جُمِعَ فيه بين الألف واللام والإضافة؛ لأنه تقدر فيه الانفصال تقول: مررت بالرجل الحسن الوجه، تقديره بالحسن وجهُه، ترفع الوجه بالحسن,

(١) الإضافة: وهي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفًا أو تخصيصًا. التعريفات: ٢٨.

(٢) الإضافة المحضة: ما أفادت تعريفا، نحو: غلام زيد، أو تخصيصا، نحو: غلام رجل، وثوب خزّ؛ فإنّ" غلام رجل" وثوب خزّ" أخصّ من: غلام وثوب. وتعمّ الإضافة المحضة التى بمعنى اللام, والتى بمعنى (من), وما أفادت تخصيصا في اللّفظ، والمعنى بحاله قبلها تقول: ضارب الرّجل، والضّارب الرّجل؛ ولاستواء الحالين فيها، جاز وصف النكرة بها.

وغير المحضة: أن يقدر بينهما تنوينا ولم يتعرف الاول بالثاني إذا كان معرفة, نحو (غيرك, ومثلك, وسواك). ينظر : الفوائد والقواعد: ٣٥٢, واللباب: ٣٨٩/١, وتوجيه اللمع: ٢٥٣.

(٣) ينظر : الفوائد والقواعد: ٣٥١.

(٤) قال ابن بابشاذ في علة عدم اجتماع الالف واللام في اسم واحد: (لأن التنوين دليل الانفصال, والإضافة دليل الاتصال, ولا يكون الشيء منفصلًا متصلًا في حال واحد, فلذلك تقول: نفعني غلام الرجل, وغلامه وغلامك).شرح المقدمة المحسبة: ١٠٥/١.

ومعناه: بالذي حسُنَ وجهُه، والنون في الاثنين, والجمع السالم بمنزلة التنوين، تقول: هذا عبدالله، فإن ثنيت قلت: هذان عبدا الله. والأصل: عبدان الله, سقطت النون للإضافة وسقطت الألف التي في اسم الله عز وجل للوصل، وسقطت ألف التثنية لالتقاء الساكنين والساكنان الألف واللام[١]. فإن جمعت عبد الله مرفوعا قلت: جاءني عبدُو الله، والأصل: عبدون على ما مضى. فإن جمعت عبد الله منصوبا أو مخفوضا قلت: رأيتُ عبدي الله ومررت بعبدي الله، فتثير بمنزلة خفض الواحد، فإن ثنيت عبد الله منصوبا أو مخفوضا قلت: رأيت عبدَي الله ومررت بعبدَي الله, فأسقطت النون للإضافة وحركت الاء لالتقاء الساكنين، والساكنان الياء واللام /١٥ و/.

[باب الاستثناء[٢]]

وحروف الاستثناء: إلا[٣], وما خلا, وما عدا, وليس, ولا يكون, وإلا أن يكون, وغير, وسوى وحاشا[٤], وبلْه[٥], ولا سيما[٦].

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦٤/٢.

(٢) الاستثناء: إخراج الشيء من الشيء؛ لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكما، ويتناول المنفصل حكما فقط. التعريفات: ٢٣.

(٣) قال ابن يعيش: ("إلا" أم حروف الاستثناء وهي المستولية على هذا الباب). شرح المفصل: ٤٨/٢.

(٤) اختلف النحاة في "حاشا وخلا وعدا " فسيبويه يرى أنها حروف تجر الاسم بعدها كما تجر "حتى" الاسم بعدها وفيها معنى الاستثناء.

امّا المبرد وابن جني فذهبا إلى أنها تأتي افعالا وحروف, فإذا كان ما بعدها منصوبا، فهي أفعال, وإن كان مجرورا فهي حروف.

وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له. ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٢, والمقتضب: ٣٩١/٤ , واللمع: ٦٩, والموفي في النحو الكوفي:٤٠٧.

(٥) اختلف النحاة في (بله) فهي عند سيبويه بمنزلة المصدر لقوله: (وأما بله زيد فيقول: دع زيدا. وبله ههنا بمنزلة المصدر كما تقول: ضرب زيد). الكتاب: ٢٣٢/٤.

وذهب الكوفيون والبغداديون فإنها قد استعملت كغير وهي تَرِد للاستثناء. ينظر: توضيح المقاصد: ١٢٩/١.

(٦) (لا سيما) مختلف فيها, فعدها الكوفيون وجماعة من البصريين كالزجاج وأبي علي والنحاس من أدوات الاستثناء, فإنك إذا قلت قام القوم لاسيما زيد فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم.

فإذا استثنيت بـ إلا وكان أول الكلام موجبا فانصب ما بعد إلا تقول: جاءني القوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيدا, وإن كان أول الكلام منفيا وشغلتَ الفعل باسم فإنك تعرب الاسم الذي بعد إلا بإعراب الاسم الذي قبلها تقول: ما جاءني أحد إلا زيدٌ، ترفع زيدا على البدل من أحد[١]، وإن شئت نصبت زيدا على إضمار أعني, وكذلك ما مررت بأحد إلا زيدٍ، وإن شئتَ نصبت زيدا على ما تقدم[٢]. وإن استثنيت بـ ما عدا وما خلا وليس[٣] ولا يكون, فانصب تقول: جاءني القوم ما عدا زيدا[٤]وما رأيت أحدا ما خلا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا. وإذا استثنيت بـ (إلا أن يكون)[٥] نصبت وإن شئت رفعت فمن رفع فعلى أنه اسم يكون ومن نصب أضمر فيها اسمها[٦]. وإذا استثنيت بغير وسوى وحاشا[٧] فاخفض تقول: جاءني القوم غير زيد, وسوى زيد وحاشا زيد. وإذا استثنيت ببله كان /١٥ ظ/ لك الجر والنصب تقول: جاءني القوم بله زيد وبله زيدا، فمن نصب فعلى أن معناها دعْ، كأنك

ورفض أبو حيان أن تكون من أدوات الاستثناء لقوله: (والصحيح أن "لاسيما" لا تعد من أدوات الاستثناء؛ لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائما). التذييل والتكميل: ٣٦٤/٨.

(١) قال ابن السراج: (فإذا قلت: ما قام أحد إلا زيد فإنما رفعت لأنك قدرت إبدال زيد من "أحد". فكأنك قلت: ما قام إلا زيد). الاصول في النحو: ٢٨٢/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ذهب الثمانيني إلى أن ليس إذا وقعت في الاستثناء وجب أن يكون اسمها مضمرا ولا يجوز إظهاره ولا يجوز تثنيته أو جمعه, ويكون مذكرا, ولا يجوز تأنيثه. ينظر: الفوائد والقواعد: ٣٢٦.

(٤) وقد بين الثمانيني علة هذه المسألة بقله: (لأن (عدا) ههنا فعل لما صارت صلة لـ (ما) المصدرية لا توصل إلا بالفعل). الفوائد والقواعد. ٣٣٠.

(٥) ذهب سيبويه إلى أن (أن لا يكون) ليس فيها معنى الاستثناء . ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣٤٩/٢.

(٦) يرى سيبويه الرفع افضل إذ قال: (وإذا قلت: (أتوني إلا أن يكون زيد) فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأن يكون صلة لأن وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكون في موضع اسم مستثنى كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد). الكتاب: ٣٤٩/٢.

(٧) (حاشا) سيبويه يرى أنها حروف تجر الاسم بعدها كما تجر "حتى" الاسم بعدها وفيها معنى الاستثناء. ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٢

قلت: دع عنك زيدا. وإذا استثنيت بلا سيما خفضت وإن شئت رفعتَ[١]، والخفض أجود تقول: جاءني القوم لا سيما زيد.

وإذا اختلف الجنسان فالاختيار النصب في المستثنى تقول: ما في الدار أحد إلا حمارا[٢], ولو أجريته على الأول لجاز، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه نصبت لا غير تقول: ما جاءني إلا زيدا أحدٌ[٣].

---

(١) من رفع جعله في صلة "ما" ومن خفض خفض بشيء ههنا وجعل (ما) زائدة للتوكيد. الاصول في النحو: ٣٠٥/١.

(٢) قال سيبويه: (لأن الآخر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا، جاءوا به على معنى ولكن حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار، أرادوا ليس فيها إلا حمار). الكتاب: ٣١٩/٢.

(٣) هذا الوجه رفضه المبرد وعقد له بابا اسماه: (هذا باب ما لا يجوز فيه البدل). ينظر: المقتضب: ٣٩٧/٤.

[بـــاب الـــنـــداء]

اعلم أن النداء ينقسم على سبعة أضرب :

المنادى المفرد وهو رفع[١] بغير تنوين كقولك: يا زيدُ أقبل، فإن نعته كان في نعته الرفع والنصب، والرفع على اللفظ, والنصب على الموضع؛ لأن موضع كل منادى منصوب[٢].

ونداء الإضافة وهو منصوب أبدا ونعته نصب مثله، كقولك: يا عبد الله الظريفَ أقبل[٣].

ونداء المعرفة وهو رفع كقولك : يا أيها الرجل[٤]، وكذلك إن قلت : يا رجلُ؛ لأن المعنى /١٦ و/ يا أيها الرجل[٥] ونعته رفع مثله.

ونداء النكرة وهو منصوب بتنوين كقولك: يا رجلاً ظريفًا أقبل[٦].

ونداء الترخيم, والترخيم أن تحذف من آخر الاسم حرفا إن كان على أربعة أحرف فصاعدا كقولك: يا حارِ, ويا مالِ بكسر الراء واللام؛ لأنهما كانتا مكسورتين في حارث ومالك، ويجوز الرفع فيهما يكون كنداء المفرد.

---

(١) قال قي الحاشية: وصوابه الضم.

وذهب الرضي إلى أن الرفع أعم من قوله: يبنى على الضم، فان نحو: يا زيدان ويا زيدون خارج منه، وما يرفع به الاسم: الضم والالف والواو. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٤٩/١.

وارى هذا القول فيه نظر؛ لأن الرفع من علامات الاسم المعرب، والمنادى مبني, فكان على الشيخ أن يقول: الضم.

(٢) ينظر: اللمع: ١٠٩.

(٣) قال الخليل رحمه الله: جعلوا وصف المنادى بمنزلته إذا كان مضافًا. ينظر: توجيه اللمع: ٣٢٤.

(٤) ذهب ابن الوراق إلى أن (أي) في هذا المثال مبنية على الضم؛ و(يا) لا تدخل على ما فيه الألف واللام، فإن أردت أن تذكر اسما فيه الألف واللام جئت بـ (أي) وأوقعت حرف النداء عليها فـ (أي) مبنية على الضم كـ (زيد) وموضعها نصب, لأن لفظ النداء وقع عليها، والرجل: مرفوع وهو نعت لـ (أي). ينظر: علل النحو: ٣٤٤.

(٥) لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع؛ لأنه المنادى في الحقيقة و(أي) مبهم متوصل إليه به. ينظر: الاصول في النحو: ٣٣٧/١.

(٦) ذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مطلقا, وذهب المازني إلى أنه لا يتصور أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها وأن ما جاء منونا فإنما لحقه التنوين ضرورة. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٩٠/٢, همع الهوامع: ٣٧/٢.

فأما الثلاثي فلا يجوز ترخيمه إلا أن يكون في آخره تأنيث كقولك في رجل سميته ثبة، يا ثبَ أقبل[١]، إذا رخمته, فإن كان في آخر الاسم ألف ونون زائدتان حذفهما معا كقولك في ترخيم عثمان يا عثمَ أقبل[٢]، ونعته كنعت المفرد.

ونداء الندبة وهو أن تزيد في أول الاسم واوا وألفا, وفي آخره ألفا وهاء إذا وقفت[٣], فإن وصلت حذفت الهاء كقولك: وازيدا واعمرا، فحذفت الهاء من الاسم الأول وأثبتها في قولك: واعمراه، فحذفت الهاء من الاسم الأول وأثبتها في قولك: واعمراه، لما وقفت[٤].

ونداء الاستغاثة بلام مفتوحة وهو مجرور أبدا كقولك: يا لَزيدٍ يا لعمرٍو، وإذا كنت تستغيث به؛ وإنما جررت باللام لأنها لام جر, وإنما فتحتها فرقا بين المدعوّ /١٦ ظ/ والمدعو إليه، فإن كنت تدعو إلى زيد كسرت اللام فقلت: يا لِلناسِ لزيدٍ، والمعنى: يا ناسُ أجيبوا لزيد[٥].

والأحرف التي ينادي بها العرب خمسة: يا وأيا وهيا وأيْ والألف، وقد ينادى بغير حرف كقول الله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾[٦], وقوله: ﴿ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗا ﴾[٧] والمعنى: اعملوا يا آل داود.

---

(١) الغرض من الترخيم هو التخفيف ولذا لم يجوزوا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف، مما ليس في آخره الهاء، ينظر: علل النحو: ٣٥٠.

(٢) ينظر: اللمع: ١١٥.

(٣) وإنما ألحقت الهاء قبل الالف في الوقف؛ لخفاء الألف فتبينها بالهاء كما تبين بها الحركة فإن وصل حذفها. ينظر: المقتضب: ٢٦٨/٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٢٠/٢-٢٢٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٩/١.

(٦) سورة يوسف من الآية: ٢٩.

(٧) سورة سبا من الآية: ١٣.

[باب القسم]

اعلم أن حروف القسم ثلاثة: الباء, والواو, والتاء، فإذا أقسمت بهذه الأحرف جررت الاسم المُقسَم به نحو قولك : والله وبالله وتالله، ولا يقسم بالتاء إلا في اسم الله عز وجل خاصة دون سائر أسمائه عز وجل[١], لو قلت تالرحمن لم يجز، فإن حذفت حرف القسم نصبت[٢], فقلت: اللهَ لأفعلنَّ, وكذلك يمين الله[٣], ولو رفعت فقلت: يمينُ الله على الابتداء كان جائزا والخبر محذوف تقديره : يمين الله عليَّ أو لازمة لي, وقد جوز بعضهم الجر[٤], وإن حذفت حرف القسم فالنصب أجود[٥], وقد يعوضون اللام وألف الاستفهام من حروف القسم ويجرون فيقولون: الله لأفعلنَّ /١٧ و/ الله لأفعلن[٦]، وتقول : لعمرك لأفعلن. ترفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره: لعمرك قسمي. فإن حذفت اللام نصبت المصدر فقلت: عمرك الله, أي تذكيرك الله.

والقسم يجاب بأربعة أحرف:

بـ إن واللام في الإيجاب, وبـ ما ولا في النفي، تقول: إذا أرحبت والله لأقومن، وبالله إنك لذاهب. وتقول في النفي: والله لا أقوم، وتالله ما قام زيد.

---

(١) ونقل ابو البركات الانباري عن ابي الحسن الاخفش جوازه (تربي) قالوا: (تربِّ الكعبة), إلا أن النحاة حكموا بضعفه لقلته وشذوذه. ينظر: الإنصاف: ٣٢٨/١, وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٥/٥, وشرح قطر الندى لابن هشام: ٢٥٣, و إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك, لابن القيم الجوزية: ٤٤٤/١.

(٢) لأن حرف الخفض عند حذفه وصل الفعل فعل فيما بعده كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ الأعراف: ١٥٥, أي من قومه. ينظر: المقتضب: ٣٢١/٢.

(٣) والأصل: بيمين الله، وبأمانة الله، وإنما حذف تخفيفا لقول سيبويه: (ومن العرب من يقول: الله لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه), الكتاب: ٤٩٨/٣, فحذف حرف الجر ونصب الاسم: ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦٠/٥.

(٤) وإليه ذهب ابن جني إذ قال: (ومن العرب من يجر اسم الله تعالى وحده مع حذف حرف الجر فيقول الله لأقومن وذلك لكثرة استعمالهم هذا الاسم). اللمع: ١٨٥.

(٥) عند حذف حرف الجر يكون النصب في الاسم: ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦٠/٥.

(٦) لأن اللام والف الاستفهام لا يجتمعان مع حروف القسم كما ذهب سيبويه فلا تقول أوالله. ينظر: الكتاب: ٥٠٠/٣.

وقد يجوز حذف هذه الأحرف من جواب القسم وأنت تريدها، فإذا كان الكلام منفيا قلت: والله أقوم. ومعناه: لا أقوم، وإن كان موجبا قلت: والله أقومن. ومعناه: والله لأقومن, فدخول النون وحذفها دليل على النفي والإيجاب، قال الله عز وجل: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[١] ومعناه: لا تزال تذكر يوسف.

[باب العدد]

عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة بالهاء, وعدد المؤنث من الثلاث إلى العشر بغيرها[٢]، تقول: إذا عددت مذكرا واحد اثنان ثلاثة أربعة, وفي المؤنث واحدة اثنتان[٣] ثلاث أربع. وإنما حذفوا الهاء /١٧ ظ/ من المؤنث وأثبتوها في المذكر فرقا بين المذكر والمؤنث[٤]، وإعرابه الوقف ما لم تقف أو تعطف بعض الكلام على بعض، تقول: إذا أضفت عندي خمسة رجال وثماني نسوة، ومررت بخمسة رجال وثماني نسوةٍ, تسكن الياء من ثماني في موضع الرفع والجر, وتفتحها في موضع النصب وتخفض ما بعد الخمسة ونحوها بالإضافة. وكذلك إن عطفت بعض الكلام على بعض أجريته بالإعراب فقلت: عندي خمسةٌ وستةٌ, ورأيت خمسةً وستةً، ومررت بخمسةٍ وستةٍ.

وفي المؤنث عندي خمس وسبع وثمانٍ، ورأيت خمسا وسبعا وثمانيا، ومررت بخمسٍ وسبعٍ وثمانٍ, رفع ثمان وجرها سواء, فإذا جاورت العشرة حذفت الهاء من المذكر وأثبتها في المؤنث فقلت: عندي أحد عشر رجلا, وإحدى عشرة امرأة واثنتا عشر رجلا، واثنتا عشرة امرأةً، وكذلك جاءني ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة جارية، فثلاثة عشر وما أشبهه مبني

---

(١) سورة يوسف من الآية: ٨٥.

(٢) ينظر اللمع: ١٦٣.

(٣) (اثنتان) بالهمز على لغة الحجازيين, ويقال: (ثنتان) على لغة تميم. ينظر: شرح شذور الذهب, للجوجري: ١/١٩٣.

(٤) ويرى ابن مالك: إنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم، لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كـ: "زمرة وأمة وفرقة"، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث فرقًا لتأخر رتبته. ينظر: شرح التسهيل: ٢/٣٩٨.

علـى الفـتح؛ لأن أصـله : ثلاثـةٌ وعشـرة، فخـذفوا الـواو /١٨ و/ والتنـوين وجعلـوا الاسـمين اسـما واحدا[١].

وكـذلك مـن أحـد عشـر إلـى تسـعة عشـر، إلا اثنـي عشـر واثنتـي عشـر, فإنهمـا فـي موضـع الرفـع بـالألف, وفـي موضـع النصـب والجـر باليـاء، وتنصـب مـا بعـد العـدد مـن أحـد عشـر إلـى تسـعة عشـر وتسـعين علـى التمييـز[٢]، تقـول: جـاءني عشـرون رجـلا واثنـان وعشـرون رجـلا, ورأيـت عشـرين رجـلا واثنـين وعشـرين رجـلا، وفـي المؤنـث جـاءني عشـرون امـرأة واثنتـان وعشـرون امـرأة، وثمـانٍ وعشـرون امـرأة وثلاثـون امـرأة، ورأيـت إحـدى وعشـرين امـرأة ومـررت بثمـانٍ وعشـرين امـرأةً, الرفـع فـي ثمـانٍ بمنزلـة الخفـض، فـإذا جـاورت المائـة خفضـت علـى الإضـافة، فقلـت: عنـدي مائـة رجلٍ ومائتـا رجلٍ وثمـاني مائـة رجلٍ ورأيـت مـائتي رجلٍ وثمـاني مائـة رجـلٍ . وإنمـا حـذفت الهـاء مـن ثمـاني مائـة ومـا أشـبهها ولـم تقـل: ثمانيـة؛ لأنـك تعـد المائـةَ, والمائـةُ مؤنثـة، فـإذا جـاورت الألـف خفضـت علـى الإضـافة فقلـت: عنـدي ألـفُ رجـلٍ وثلاثة آلاف جاريةٍ، وإنما قلتَ: ثلاثة؛ لأنك تعد الألفَ والألف مذكر.

ومـن التمييـز /١٨ ظ/ قـولهم: قتلتـه عمـدا[٣]، ومـات هـزلا[٤]، ومـا فـي السـماء موضـع راحـةٍ سحابا[٥]، وعلى التمرة مثلها زبدا، نصبت هذا كله على التمييز.

---

(١) وذهب الزمخشري إلى أن الأول بني؛ لأنه صدر الكلمة, وبني الثاني لتضمنه معنى واو العطف, وكان البناء على حركة لعروضه, واختصت الفتحة للتخفيف. ينظر: المحصول في شرح الفصول, لابن اياز: ٩٢٢/٢.

(٢) عندما ارادوا تبيين النوع اختاروا تبيينه بواحد منكور فاختاروا التمييز؛ لأنه أخف من المعرفة. ينظر علل النحو: ٥٠٠.

واجاز الفراء أن تقول: عندي أحد عشر رجالا, وقام ثلاثون رجالا, مستدلا لمذهبه بقوله تعالى:﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ الأعراف: ١٦٠. ينظر: التذييل والتكميل: ٢٧٢/٩.

(٣) كتب بالحاشية: لعله مفعول، والعلامة عليه غير واضحة.

(٤) كتب في الحاشية: لعله مصدر واقع موقع الحال.. والعلامة عليه غير واضحة

(٥) والأصل: وما في السماء موضع راحة من السحاب، فحذف (من) تخفيفا. ينظر: الكتاب: ١٧٢/٢.

ومثلــه: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ [١], أحســن وجهــا، وهــذا خــاتمٌ حديــدا. وقيــل إن حديــدا منصــوب علــى الحــال[٢]، وكــل مــا جــاء بعــد أفعــل فإنــه منصــوب علــى التمييــز، كقولــك: أنــا أفصــح منــك لسانا, (وقوله تعالى)[٣]: ﴿وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾[٤].

فــإن عرَّفــت العــدد المضــاف أدخلــت الألــف والــلام علــى الاســم الثــاني فقلــن: عنــدي ثلاثــة الأثواب[٥], فإن عرَّفت بالإضافة قلت: عندي ثلاثة أثوابك[٦].

فــإن عرَّفــت مــا جــاور العشــرة أدخلــت الألــف والــلام علــى الاســم الأول فقلــت: عنــدي الأحــد عشر رجلا, وعلى هذا قياس هذا الباب[٧].

---

(١) سورة الكهف من الآية: ٣٤.

(٢) قال المبرد: (فأما قولهم: هذا خاتم حديدا على الحال فتأويله: أنك نبهت له فى هذه الحال). المقتضب: ٢٦٠/٣. وينظر:, وشرح التصريح: ٦٢٠/١.

(٣) زيادة مني ليستقيم النص.

(٤) سورة الكهف من الآية: ٣٤.

(٥) الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام كقولك: قبضت العشرة الدنانير، واشتريت الخمسة الأثواب. شرح التسهيل: ٤٠٩/٢.

(٦) وأجاز الكسائي: الثلاثة الأثواب, وقاسه علي: الحسن الوجه: ينظر: التذييل والتكميل: ٣٤٤/٩.

(٧) واجاز الكوفيون تعريف العدد المركب وهو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما بتعريف جزءيه: الصدر والعجز؛ فيقولون الأحد العشر والتسعة العشر، ويجوزون في تمييز هذا العدد المركب أن يجيء منكرا على ما هو الأصل في التمييز، فيقولون: الأحد العشر درهما، والتسعة العشر درهما، وأن يجيء معرفا أيضا، والحاصل أن في هذا الأسلوب أربع صور، الأولى: أن تقول: زارني الخمسة عشر رجلا، والثانية: أن تقول: زارني الخمسة عشر الرجل: والثالثة: أن تقول: زارني الخمسة العشر رجلا, وهو مذهب الكوفيين والاخفش من البصريين، والرابعة: أن تقول: زارني الخمسة عشر الرجل, وهو قول الكسائي, والبصريون لا يجيزون من هذه العبارة إلا الصورة الأولى، والكوفيون يجيزون الصور الأربع كلها، ولا يوجبون منها واحدة بعينها. ينظر: كتاب العدد في اللغة, لابن سيده: ٦٥, ووالانصاف: ٢٥٥/١, وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٧/٤, وشرح الكافية الشافية, لابن مالك: ١٦٧٦/٣, والكناش: ٤٤/١, وشرح الأشموني: ١٧٥/١.

[باب نعم وبئس]

اعلم أن نعم وبئس يرفعان المعرفة وينصبان النكرة، إلا أنهما لا يقعان في المعارف إلا ما عرُّف بالألف واللام أو أضيف إلى ما فيه الألف واللام, تقول: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس أخو القوم عمرٌو، برفع الرجل وأخا القوم بنعم وبئس؛ لأنهما فعلان والدليل على أنهما /١٩ و/ فعلان[١]؛ أنك تُلحقهما علامة التأنيث، فتقول: نعمت المرأة هند، وقد يجوز حذف التاء؛ لأنه فعل غير متصرف، ورفعت زيدا؛ لأنه مبتدأ مؤخر تقديره: زيد نعم الرجل[٢]، وإن شئت رفعته على إضمار مبتدأ، المعنى: نعم الرجل هو زيد[٣].

فإن أوقعتها على نكرة نصبتها على التمييز تقول: نعم رجلا زيدٌ[٤]، وتقول: الزيدون نعم رجالا, ولا تأتي بعلامة للجمع؛ لأن التمييز عوض من العلامة، وكذلك حبذا زيدٌ راكبا، فزيد مبتدأ وحبذا خبره ونصبت راكبا على الحال وقل على التمييز[٥].

---

(١) ذهب الفراء إلى أن (نعم وبئس) اسمان, واستدل على ذلك بدخول حرف الجر عليها بما سمع عن العرب كما في الامثلة, ومن الكوفيين من استدل على أنهما اسمان أن العرب تقول: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فنداؤهم نعم يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء. ينظر: الانصاف: ٨٢/١, وشرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤, و حاشية الخضري على ابن عقيل: ١ / ٦٣.

(٢) أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعًا بالابتداء, ويكون "نعم" وما عملت فيه خبره, وليس الرجل في هذا الباب واحدًا بعينه. الاصول في النحو: ١١١/١.

(٣) وقيل: وذهب ابن عصفور: إلى أنه هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: (زيد الممدوح).

وعند ابن كيسان هو بدل من الفاعل.

ينظر: وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤، وشرح التصريح: ٩٧/٢، وهمع الهوامع:٣٦/٣.

(٤) قال أبو علي الفارسي: (في كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل الذكر، فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير في تبيينة المضمر بمنزلة تقدم الذكر له). الايضاح العضدي: ٨١.

(٥) اختلف النحاة في حبذا, فمنهم من ذهب إلى أنها مركبة من الفعل (حبّ) والفاعل (ذا), وزعم ابن مالك في شرح التسهيل أنّ هذا قول سيبويه, وبه قال ابن الحاجب, وأبو البقاء العكبري, وغيرهم, والمتتبع لقول سيبويه يرى خلاف ذلك فقد قال: ((وزعم الخليل رحمه الله أنّ حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن "ذا وحب" بمنزلة كلمة واحدة نحو: "لولا"، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبّذهِ، لأنه صار مع حبّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثَل))، و"ذا" عند المبرد اسم مبهم يقع على كل شيء, ثم جعلت "ذا" مع "حبّ" اسما واحدا, فصار مبتدأ, ولزم طريقة واحدة. ينظر: الكتاب: ١٨٠/٢, شرح التسهيل: ٢٣/٣,

وكذلك المنصوب بعد ساء وحسُن وكبُر، قال الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾[١], ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[٢] و﴿سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا ﴾[٣] كل هذا نصب على التمييز, والفاعل مضمر في الفعل.

وكل ما نصب على التمييز لا يجوز تقديمه[٤]، لو قلت: كلمة كبرت ورجلا نعم أخو القوم, لم يجز.

[باب كم[٥]]

اعلم أن كم إذا أردت بها معنى الاستفهام وأوقعتها على نكرة نصبتها على التمييز, تقول: كم رجلا عندكم، فكم في موضع رفع بالابتداء، وعندك خبره، ونصبت رجلا على التمييز[٦]؛ لأن كم في معنى عدد منون[٧]، وكذلك /١٩ ظ/ كم غلاما ملكتَ، فكم في موضع نصب بوقوع ملكت عليه.

والكافية في علم النحو: ٥٠ والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٤, والمقتضب: ١٤٥/٢, والأصول في النحو ١٤١/٢ وعلل النحو: ٢٩٧، واللمع: ١٤٢.

(١) سورة الكهف من الآية: ٥.

(٢) سورة الكهف من الآية: ٣١.

(٣) سورة الفرقان من الآية: ٦٦.

(٤) التمييز لا يجوز تقديمه على عامله مطلقا؛ لأنه كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه. ينظر: شرح التصريح: ٦٢٩/١.

(٥) كمْ: اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار, وليست مركبة, كما ذهب الفراء من أنها مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية محذوفة الألف, وسكنت ميمها؛ لكثرة الاستعمال. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦٦/١.

(٦) (كم) عملت النصب؛ لوقوعها موقع العدد, وهذا ما ذهب اليه سيبويه, إذ يرى أنّ (كم) إذا عملت فيما بعدها فهي بمنزلة عدد منون, وذلك العدد عشرون وما أشبهها، وكلاهما مبني لا تنوين فيه. ينظر: الكتاب: ١٥٧/٢.

(٧) ينظر: الاصول في النحو: ١٣٥/٢.

فإن أردت بكم معنى الخبر[١] وأوقعتها على نكرة خفضتها؛ لأنها مشبهة بربَّ[٢], تقول: كم رجلٍ قد رأيت, والمعنى : رب رجل قد رأيتُ، فإن خُلت بين كم وبين ما تعمل فيه فُتح الجر لو قلت: كم عندك رجلٍ، كان قبيحا لأنها مشبهة برب, وأنت لا تقول : رب عندك رجلٍ، فإن نصبت كان جيدا على أن تشبه الخبر بالاستفهام, ألا ترى أنهم قد خفضوا بها في الاستفهام تشبيها بالخبر فقالوا: بكم درهم اشتريت ثوبك، فخفضوا الدرهم لما ذكرناه، وبعضهم يخفض الدرهم على إضمار من تقديره: بكم من درهم اشتريت ثوبك[٣] .

ويجوز في الاستفهام أن يفرق بين كم وبين التمييز فتقول: كم عندك رجلا، ولا يجوز عشرون عندك رجلا.

والفرق بين كم وغيرها من العدد, أن كم اسم غير متمكن فجعلوا الفصل عوضًا من التمكن، وتقول: كم دراهمك، فرفع على الابتداء والخبر والتمييز محذوف, تقديره : كم درهما دراهمك.

(١) سميت (كم) الخبرية؛ لأنها تحتمل الصدق والكذب, فإذا قلتَ: كم رجلٍ أكرمتُ, أخبرت بأنك أكرمت رجالاً كثيرين, وهذا يحتمل الصدق والكذب. ينظر: معاني النحو, فاضل السامرائي: ٢/٢٩٣.

(٢) قال سيبويه: (إنّ (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون, يجر ما بعده إذا أسقط التنوين, وذلك الاسم نحو: مائتي درهمٍ, فانجرّ الدرهم؛ لأنّ التنوين ذهب, ودخل فيما قبله, والمعنى معنى (رُبّ), وذلك قولك: كم غُلامٍ لك قد ذهب). الكتاب: ١/١٦١.

وذهب الكوفيون والفراء الى أنّ تمييز (كم) الخبرية مفرداً أو مجموعاً, مجرورٌ بـ (مِن) المضمرة. ينظر: ينظر: معاني القرآن: ١/١٦٨ – ١٦٩, والموفي في النحو الكوفي: ١٠٢؛ واللباب: ١/٣١٦, وأسرار النحو: ١٩٦.

(٣) قيل هو مذهب الخليل وسيبويه, ولم أجده في الكتاب. ينظر: المقاصد الشافية: ٣/٧٠٩, وشرح التصريح: ٢/٤٧٤.

[باب الظروف[1]]

الظروف ظرفان: ظرف زمان وظرف مكان[2]:

فظرف الزمان[3]: يومٌ /٢٠ و/ وغدوة, وبكرة, وعشية, وحين, ووقت, وساعة, وليلة, وسحر وسحرة, ومرة, وتارة, وشهر, وسنة, وعام, ودهر, وحقبة[4] وأبد, وكل ما كان بمعنى هذه من أسماء الزمان، نحو قولك: أتيته وهنًا[5] من الليل, وموهنا من الليل, وهزيعا[6] من الليل, وشطر الليل, ونصف الليل[7].

(١) الظّرْف: اختلف النحاة في تسميته, فسماه الكسائي وصفا؛ لأنه يكون وصفا للنكرات, وسماه الفراء (المحل) لحلول الاحداث فيه.

أما عند البصريين فسمي ظرفا. لقول الاصمعي: أنا نبهت الخليل على تسمية هذه الأسماء ظروفًا, لأني قلت له: إذا كان الشيء وعاء لغيره فما يسمى؟ 'فقال: ظرفًا. ينظر: توجيه اللمع: ١٨٥, والمحصول: ٤٢٨/١, وارتشاف الضرب: ١١٢٢/٣.

واشترط النحاة في الظرف أن يتضمن معنى (في) وليست في لفظه كقولك قمت اليوم وجلست مكانك لأن معناه قمت في اليوم وجلست في مكانك: ينظر: اللمع: ٥٥.

(٢) وإنما سمي الزمان والمكان ظروفًا؛ لأنه لمّا حلّت فيه الاشياء شبه الاواني التي تحل فيها الاشياء فتشتمل عليها وتسترها. الفوائد والقواعد: ٢٩١.

(٣) يقسم ظرف الزمان إلى قسمين, الأول: مبهم, وهو مالم يكن له مقدار يوقف عن ابتدائه وانتهائه نحو: حين ودهر وزمان, والثاني: معدود: وهو ما صلح في جواب (كم) فيكون جوابه بالعدد قليله وكثيره ومعرفته ونكرته, نحو كم سرت؟ الجواب: (ثلاثين فرسخًا), ومختص ما صلح في جواب (متى), فإذا سئلت بها اجبت بزمان معرفة أو نكرة, نحو: متى قدمت؟ فتجيب: رمضان. ينظر: المحصول: ١/ ٤٣٠-٤٣١, والفوائد والقواعد: ٢٩٢.

(٤) الحِقْبة: زمان من الدهر لا وقتَ له. والحُقُبْ: ثَمانونَ سنةً والجميعُ: أحقاب. العين: ٥٣/٣ (باب ح, ق).

(٥) الوَهْنُ: من معانيه: ساعة تمضي من اللّيل. ينظر: العين: ٩٢/٤ (هـ ن و).

(٦) مضى هَزيعٌ من الليل، أي طائفةٌ، وهو نحوٌ من ثلثه أو ربعه. وهزعت الشيء تَهْزيعاً: كسرتُه فانْهَزَعَ، أي انكسر واندق. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, للجوهري: ١٣٠٦/٣ (هزع).

(٧) من هذه الاسماء ما لا يلزم الظرفية كـ(حين ويوم) لأنها تأتي في بعض المواضع لا تحمل معنى (في). ينظر: عمدة ذوي الهمم: ٣٤٢.

وكل ما أضيف إلى الظرف فهو بمعنى الظرف كقولك: جئته أول الليل, وآخر الليل, ونصف النهار, ووسط النهار، فالمضاف في هذا كله منصوب على الظرف، ومثله كل يوم, تقول: كذا وكذا منصوب؛ لأنه ظرف زمان.

وأما ظرف المكان[١] : فأمام, وقدام, وتجاه, وخلف, ودون, وتحت, وفوق, وأسفل, وأعلى, وقبل, وبعد, وقبالة, وعند, وبين, ووسط, وكل ما كان بمعنى هذه من أسماء الأمكنة نحو : شرقيّ المسجد, وغربيّ الدار, وما أشبهه.

فهذه الظروف كلها إعرابها النصب؛ لأنها مفعول فيها[٢]، تقول: زيد أمامك، والمعنى استقر أمامك، فالفعل واقع في المكان، وكذلك سرت يوما وليلة, وسرت شهرا رمضان، وكذلك سرت فرسخين وبريدين وميلين وما أشبهه[٣].

فأما وسْط فهو ظرف إذا أسكنت السين[٤]، فإن حركتها كانت اسما[٥]، والفرق بينها أن ما /٢٠ ظ/ وأحسنه إذا عطفت بعض الكلام على بعض، تقول: لا رجل في الدار ولا دابة[٦]، فإن حُلت بين لا وبين ما عملت فيه رفعته لا غير، فقلت: لا في الدار رجل ولا عليم

(١) وهو نوعان: الأول: مبهم نحو الجهات الست وما حمل عليها نحو (عند ولدى), والآخر معين نحو: المسجد ودار فلان. ينظر: عمدة ذوي الهمم: ٣٤٠.

(٢) وعلة نصب الظرف عند سيبويه بينها بقوله: ((لأنها ظروف تقع فيها الاشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها وتكون فيها، وعمل فيها ما قبلها كما أن (العِلْم) اِذا قلت: أنت الرجلُ عِلْماً، عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل في الدراهم والعشرون اِذا قلت: (عشرون درهماً) وكذلك يعمل فيها ما قبلها وما بعدها)).الكتاب:٤٠٣/١-٤٠٤, فمرد الأمر عند سيبويه الى المعنى، فهو منصوب بما قبله، كما كان ذلك في التمييز.

(٣) وقد تأتي بعض الظروف المبهمة مفعولا بها, نحو: أحببت قرب الدار, كما تقول: أحببتُ زيدًا. ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٩٤.

(٤) نحو: وسط رأسك دهن, لأنك خبرت أنه استقر في ذلك الموضع فأسكنت السين ونصبت لأنه ظرف. ينظر: المقتضب: ٣٤١/٤.

(٥) نحو: ضربت وسطه, فهي مفعول به. ينظر: المصدر نفسه.

(٦) ذهب المبرد إلى أن (لا) والاسم بعدها اسما واحدا كما جعل خمسة عشر وقولك: يا ابن أم. ينظر: المقتضب: ٣٥٨/٤.

بـأس[١], فـإن أوقعـت لا علـى تثنيـة أو مضـاف عملـت ولـم تُـبْنَ معـه فقلـت: لا غلامـين لـك ولا ثـوبَ خـزٍّ لـك, وقـد يجـوز: لا غلامَـيْ لـك تحـذف النـون علـى نيـة الإضـافة[٢]، كأنـك تريـد: لا غلاميـك فـي الحضـرة، فـإن أوقعـت لا علـى معرفـة لـم تعمـل فيهـا شـيئا. تقـول : لا الرجـلُ فـي الدار ولا أبوه[٣].

والمعـارف خمـس: المضـمر, والمـبهم, والاسـم, العلـم, ومـا دخلـه الألـف والـلام، ومـا أضـيف إلى واحد من هذه الأربعة.

والنكـرة: مـا حسـن فيـه رب وكـان شـائعا فـي جنسـه أو حسـن دخـول الألـف والـلام عليـه وليسـا فيه، وما تجرد من هذه الثلاثة فهو معرف لا تعمل فيه لا.

(١) إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة، بطل العمل عملها, والرماني يقول: إنه إذا فصل بطل البناء، ولكن يجوز النصب. ينظر: شرح تسهيل: ٦٤/٢, تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٤٤٣/٣.

(٢) إن كانت لا الثانية نافية غير عاطفة جاز إسقاط النون وإن كانت عاطفة لم يجز إلا إثبات النون, وقيل: إنما حذفت منه نون الاثنين لتقدير إضافته إلى الكاف ولولا ذلك لثبتت النون؛ لأن نون الاثنين إنما تحذف للإضافة. ينظر: الاصول في النحو: ٤٠٦/١, واللامات, للزجاجي: ١٠٠.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٤٤٣/٣.

[باب ما لا ينصرف[١]]

اعلم أن ما لا ينصرف لا ينون[٢] ويكون في موضع الرفع مضمومًا، وفي موضع النصب والجر مفتوحًا، وهو ستة عشر نوعا، سبعة منها ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهي:

ما كان على وزن أفعل، يتبعه (من) /٢١ و/ وأفضل منك وأكرم منك[٣]، وما كان على وزن أفعل لا تتبعه (من) نحو: أحمر وأصفر[٤].

وما كان على وزن فعلاء، وهو ممدود نحو حمراء وبيضاء[٥]، وما كان على وزن فعلى، وهو مقصور نحو: عطشى وحبلى[٦].

وما كان على وزن فعلان مما أنثاه فَعْلَى نحو سكران وعطشان[٧].

---

(١) الصرف حدّه ابن هشام بقوله: (الصَّرْفُ: هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنًى يكون الاسمُ به أمْكَنَ وذلك المعنى هو عدمُ مشابهته للحرف والفعل كـ زَيْدٍ وفَرَسٍ). اوضح المسالك: ١١٥/٤.

(٢) ويستثنى من ذلك نحو: (مسلمات) لأن التنوين في هذه الاسماء هو تنوين المقابلة، وهو نظير النون في مسلمين وليس بتنوين الصرف. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٢٦/٣, والكناش: ١٢٥/٢, والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥٧٦/٥.

(٣) اشترط النحاة في عدم صرف أفعل التفضيل نحو: افضل واكرم وأحسن أن يكون متبوعا بمنك؛ لأنه معها يكون صفة, لقول سيبويه: (هذا باب أفعل منك اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك لأنه صفة, فإن سميت رجلا بأفعل هذا، بغير منك، صرفته في النكرة، وذلك نحو أحمد وأصغر وأكبر). الكتاب: ٢٠٢/٣, وينظر: المقتضب: ٣٧٧/٣.

(٤) للصفة ووزن الفعل. ينظر: الاصول في النحو:٨٢/٢.

(٥) في (حمراء) وما شاكلها علة تقوم مقام علتين, لأن المؤنث إن كان تأنيثه بالألف امتنع صرفه ولم يحتج لعلة أخرى. ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٥٩٥.

(٦) وعلة عدم صوف هذه الأسماء بينه سيبويه بقوله: (وذاك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلا من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث). الكتاب: ٢١٠/٣-٢١١.

(٧) قال صاحب المرتجل: (وفعلان الذي له فعلى نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى، هذه الصفة وبابها يمتنع من الصرف معرفة ونكرة، فامتناعها من الصرف في التنكير لأنهم أجروا الألف والنون مجرى الألفين في حمراء وصفراء، وذلك لأنهما زائدتان زيدتا معًا كما أن تينك أعني الألفين زائدتان زيدتا معًا) المرتجل: ٨٠, أما بنو اسد فهم يدخلون الهاء في مؤنثه، ويخرجونها من المذكر، فيقولون: ملآنة وملآن، وسكرانة وسكران، كما قالوا: خمصانة وندمانة، وللمذكر خمصان وندمان، ويلزم على لغة هؤلاء أن يصرفوا ملآنا وغضبانا لأنها صارت عندهم كندمان

وكل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان أو حرف مشدد أو أكثر من ذلك وليست فيه هاء التأنيث نحو دوابَّ ودبائب. وما كان معدولا من العدد نحو مثنى وثلاث ورباع، وتسعة تتصرف في النكرة ولا تتصرف في المعرفة :

أول: وهو ما كان في آخره ها التأنيث, قَلَّت حروفه أو كثرت نحو: طلحة وحمزة[١].

ثاني: وما كان اسما للمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف[٢].

ثالث: أو كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك نحو سعاد[٣]. وما كان على وزن الفعل الماضي مما لا نظير له في الأسماء نحو: ضرَّب وضُرب[٤] .

رابع: وكل اسم كان في أوله زيادة كزيادة الفعل المستقبل نحو: يزيد ويشكر [٥].

خامس: وما كان على وزن فعلان ليس أنثاه فُعلى /٢١ ظ/ نحو عثمان ومروان[٦].

سادس: وما كان على وزن فُعَلَ وهو معدول من فاعل نحو عمر [٧]، وقُثم[٨].

وندمانة. ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤١٣/٤, و تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ٧٧, وارتشاف الضرب: ٨٥٦/٢, و المساعد على تسهيل الفوائد: ٩/٣.

(١) وإنما منعوه من الصرف؛ لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة. ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك, بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك: ٤٦٢.

(٢) نحوك سعاد للعلمية؛ والتأنيث اللازم لفظاً أو معنى. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: ٣٥.

(٣) هذا القول فيه نظر؛ لأن سعاد ليست على ثلاثة احرف, فكان على الشيخ أن يختار مثالا آخر لقول ابن السراج: (فإن سميت مؤنثا باسم ثلاثي متحرك الأوسط فهو غير مصروف نحو: امرأة سميتَها بقدَمٍ). الأصول في النحو: ٨٥/٢.

(٤) ينظر: الكافية في علم النحو: ٣١.

(٥) قال سيبويه: (وأما يزيد فإنك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حالة قبل أن بكون اسما. وأحمر لم يزل اسما) الكتاب: ١٩٨/٣.

(٦) أجاز أبو حيان وتابعه السيوطي في جواز صرف هذه الالفاظ لعدم وجود علة مانعة للصرف, وهي أنها الفاظ لا مؤنث له من لفظهما, فلا يقال: عثمانة؛ لأنه علم خاص, وعليه فقد خرج عن وزن (فعلان فعلى) الممنوع من الصرف, ينظر: منازل الحروف:٣١, وارتشاف الضرب: ٨٥٦/٢, وهمع الهوامع: ١ / ١١١.

(٧) الاصل في عمر أن يكون مصروفا, لأنه جاء له فاعل قبل العلمية, وله فعل أيضا, نحو: عمر جمع عمرة لكنهما لما سمعا غير منصرفين، حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي، بل هما معدولان عن فاعل, فعدم صرفه اعتمادا على السماع لا على القياس. ينظر: المقاصد الشافية: ٦٦٠/٥, وشرح الرضي على الكافية: ١٢٣/١.

(٨) قُثَمُ من أسماء الذكر من الضباع، وقُثَمُ بمعنى أعطى. الصحاح تاج اللغة: ٢٠٠٥/٥ (قثم).

سابع: وكل اسم أعجمي على أكثر من ثلاثة أحرف نحو إبراهيم(١).

ثامن: وما كان في آخره ألف تشبه ألف التأنيث نحو: أرطى(٢) وحبنطى(٣) وما أشبهه(٤).

وكل اسمين جُعِلا اسما واحدا نحو: حضرموت ومعدي كرب(٥)، والأعجمي هو الذي لا يعرف اشتقاقه(٦).

ولا يمتنع من الصرف إلا بعلتين، فأما العلة الواحدة فلا تمنع الاسم من الصرف, والعلل المانعة من الصرف إحدى عشر علة، التعريف والتأنيث(٧), والعجمة والصفة، والعدل، ومثال الفعل، وزيادة الألف والنون في آخر الاسم، وجعلك الاسمين اسما واحدا، والشبه بما

---

(١) في المسألة خلاف بين النحاة, فمذهب الجمهور أنه لا يشترط أن يكون علما في لغة العجم, بخلاف قول سيبويه الذي اشترط أن يكون علما في لغة العجم, إذ قال في الكتاب: ٢٣٥/٣: (وأما إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق ويعقوب، وهرمز، وفيروز، وقارون، وفرعون، وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم ولم تمكن في كلامهم كما تمكن الأول), وينظر: ارتشاف الضرب: ٨٧٥/٢, وتوضيح المقاصد: ١٢٠٩/٣, وشرح قطر الندى لابن هشام: ٣١٣, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣٣٢/٣, وشرح المكودي على الألفية: ٢٧٣.

(٢) وأَرَطَّ: حَمُقَو. في مَقْعَدِه: أَلَحَّ فلم يَبْرَحْ. و"أرِطِّي، فإن خَيْرَكِ في الرَّطيطِ" مَثَلٌ للأَحْمَقِ يُرْزَقُ، فإذا تَعاقَلَ، حُرِمَ. القاموس المحيط: ٦٦٨ (الرطيط)

(٣) القصير البطين. الصحاح تاج اللغة: ١١١٨/٣ (حبط).

(٤) الاصل في هذه الاسماء الصرف إلا اذا سميت بها امتنع صرفها لقول ابن يعيش: (أرطى"، و"حبنطى"، وما أشبه ذلك من الأسماء المذكرة التي في آخرها ألف زائدة، فهي تنصرف في النكرة، نحو: "هذا أرطى"، و"رأيت أرطى"، و"مررت بأرطى". فتنوينه دليل على تذكيره وصرفه. فإن سميت به رجلا، لم ينصرف للتعريف وشبه ألفه بألف التأنيث). شرح المفصل: ١٦٩/١.

(٥) هذه الأسماء لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة؛ لأن الثاني منهما بمنزلة تاء التأنيث, أما إذا جعلت الحركة في آخر الاسم الثاني فبينت الاسم الأول على الفتح، إلا أن يكون في آخره ياء فتبنيه على السكون، نحو: معدي كرب.

أو أن تضيف وتجعل الإعراب في آخر الاسم الأول: ينظر: الإيضاح العضدي: ٣٠٦, ووعلل النحو: ٤٦٥, وتوجيه اللمع: ٤٣٠.

(٦) نحو: حاميم, فهو ليس من كلام العرب؛ لأن العرب لا تدري ما معنى حاميم.ولا تعرف من اين اشتقاقه. ينظر الكتاب: ٢٥٩/٣.

(٧) نحو: فاطمة, وطلحة, وزينب. ينظر: نحو مير: ٣٤.

لا ينصرف، والجمع ونهاية الجمع[١]، وكل اسم أعجمي يحسن دخول الألف واللام عليه فهو منصرف في المعرفة والنكرة نحو: ديباج وإبريسم[٢]، وكذلك ما كان على وزن فُعَل مما يحسن دخول الألف واللام عليه وهو غير معدول نحو: جُرد وجُعل[٣]، وكل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان أو أكثر وكان في آخره هاء التأنيث, نحو : صياقلة وحَجَاحِجَةٍ فهو لا ينصرف في المعرفة وينصرف /٢٢ و/ في النكرة؛ له مثالا في الواحد، وكل اسمين جعلا اسما واحدا فلك فيه ثلاثة أوجه.

أول: إن شئت أجريته مجرى ما لا ينصرف نحو: إبراهيم تقول: هذا حضرموتُ ورأيت حضرموتَ ومررت بحضرموت[٤].

ثاني: وإن شئت أضفت الأول إلى الثاني وأجريت الأول بوجوه الإعراب وخفضت الثاني بالإضافة إلا أن يكون الثاني مما لا ينصرف فيكون في موضع الجر مفتوحا تقول: جاءني حضرموتٍ ومررت بحضرموتٍ ورأيت حضرموت[٥].

ثالث: وإن شئت تركته مفتوحا في موضع الرفع والنصب والجر كما قالوا في خمسة عشر[٦].

---

(١) شرط أن يكون ثالث حروفه الفا بعدها حرفان نحوك مساجد, أو حرف مشدد نحو: دوابّ, أو ثلاثة بعد الألف نحو: قناديل: ينظر: عمدة ذوي الهمم: ٤٥.

(٢) وإنما صرفت هذه الاسماء لإنها أشبهت ما أصله معرَّب من الأول، بدلالة إدخالهم الألف واللام عليه كإخالهم إياهما على أسماء الأجناس التي هي الأول عندهم. ينظر: المسائل الحلبيات: ٣٥٠.

(٣) ويفرق بين المعدول وغير المعدول دخول الالف واللام، فإن حسن دخولهما الكلمة كانت أصلاً موضوعًا على فعل غير معدول عن شيء، كقولك في جرذ الجرذ وفي صرد الصرد، وإن لم يحسنا فيه كان معدولاً، لأنك لو قلت في عمر وزفر وزحل العمر والزفر والزحل لم يجز. ينظر: المرتجل: ٥١.

(٤) أي جمعت فيه علتان وهما العلمية والعجمة: ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٦٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) وهو بهذه الحالة مبني للزومه حالة واحدة كالاسماء المبنية: ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٢٥/١.

وكل اسم عمل بعضه في بعض نحو: تأبط شرا, فإنك تتركه على حاله[١], تقول: جاءني تأبط شرا، فإن ثنيت قلت: هذان ذوا تأبط شرا. فإن جمعت قلت: هؤلاء ذوو تأبط شرا[٢]، وكل ما لا ينصرف إذا أضفته أو أدخلت عليه الألف واللام انصرف فافهم ذلك.

[باب ألف القطع وألف الوصل]

الألفات ثلاث : ألف قطع[٣], وألف وصل, وألف أصلٍ.

فألف الوصل في الاسماء العشرة، وهي اسم, وابن, وابنة, واثنان /٢٢ ظ/ واثنتان, وامرؤ, وامرأة, واست, والف, ايمن, والألف التي مع لام المعرفة[٤]، والدليل على أنها ألف وصل سقوطها في التصغير، لأنك تقول: سُمي وبُني وسُتَهْة[٥] .

فأما ألف الوصل في الأفعال فتُعتبر في المستقبل، فكل فعل كانت الياء في مستقبله مفتوحة فألفه ألف وصل[٦] نحو: انطلِق واشترى لأنك تقول في المستقبل: ينطلق ويشتري، فالياء مفتوحة وإعرابها[٧] الكسر إلا في ما كان ثالثُ يفعل منه مضموما فإنك تضم فيه ألف الوصل إذا أمرتَ كراهية أن يخرجوا من كسر إلى ضم ليس بينهما إلا حرف ساكن، وكذلك

---

(١) وعلة سيبويه في هذه المسألة؛ أنه من باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام. ينظر: الكتاب:٣٢٦/٣.

(٢) وأجاز البعض كما نقل ابو حيان أن يعرب إعراب المتضايفين. ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٦٤/٢.

(٣) قال الرماني: (وإنما سميت قطعا لأنها تقطع في الأمر وفي الاستئناف وفي الوصل وليس شيء من الألفات تقطع غيرها؛ لأنك تثبتها في درج الكلام نحو: يا زيد أكرم عمرا). معاني الحروف, للرماني: ١.

(٤) اختلف الخليل وسيبويه في هذه الالف, فهي عند الخليل همزة قطع ولما كثر استعمالها عُومِلت معاملة همزة الوصل, امّا عند سيبويه فهي همزة وصل زائدة, فلا خلاف بينهما في أن المعرف "أل"، وإنما الخلاف بينهما في الهمزة. ينظر: الكتاب لسيبويه:٣٢٤/٣, وشرح الكافية الشافية: ١٣٨/١ .

(٥) ينظر: المقتضب: ٩٢/٢.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء, لابن الانباري: ١٥١/١.

(٧) كتب بالحاشية (صوابه وحركتها).

فعل ما لم يسم فاعله ألف الوصل فيه مضمومة نحو: انطُلِق بزيد[١]، فأما ألف ايمن والألف التي مع لام التعريف فمفتوحتان لعلة[٢].

وأما ألف القدع في الأفعال فتعتبر في المستقبل, فكل فعل كانت الياء[٣] في مستقبله مضمومة فألفه ألف قطع نحو: أكرَمَ؛ لأنك تقول في المستقبل : يُكرم وإعرابها[٤] الفتح إلا أن تخبر عن نفسك فتكون مضمومة.

وأما ألف الأصل فمقطوعة أبدا، وتُعرف أنها ألف أصل بثبوتها /٢٣ و/ في الماضي والمستقبل والمصدر نحو: أخذ يأخذ أخْذا، وأمر يأمر أَمْرًا[٥] .

وأما ألف المخبر عن نفسه مقطوعة أبدا[٦]، وكل ألف لا تسقط في التصغير فهي ألف قطع نحو: ألف أخٍ وأبٍ، وكل ألف ولام يحسُن أن تُدخِل عليها ألفا ولاما آخرين فهو ألف قطع نحو: ألواحٍ وألوان, أو ألفات الأسماء كلها مقطوعة سوى ما ذكرنا من العشرة المتقدمة، فإن أدخلت ألف الاستفهام على الوصل سقطت ألف الوصل وبقيت ألف الاستفهام كقولك: أبنُك زيدٌ، أشْتَريتَ ثوبا، إلا الألف التي مع لام المعرفة فإنك إذا أدخلت عليها ألف الاستفهام أثبتهما معا كقولك: ألرجل عندك. فإن أدخلت ألف الاستفهام على ألف القطع أثبتهما معا والألف الأصل. بهذه المنزلة.

---

(١) فإنها تكون في أربعة أمثلة: في (افعل واستفعل وافتعل وانفعل). ينظر: الوقف والابتداء: ١٥٢/١.

(٢) اختلف النحاة في الف (ايمن) في القسم نحو قولهم: (أيمن الله), فمذهب سيبويه هي الف وصل واشتقاقه من اليمن والبركة, ومذهب الفراء أنها الف قطع؛ لأنها جمع يمين, لقولهم: يمين الله, وأيمن الله. ينظر: الأزهية في علم الحروف, للرماني: ٢٠-٢١.

(٣) كتب بالحاشية (كثرة الاستعمال).

(٤) كتب بالحاشية (صوابه وحركتها).

(٥) ينظر: الالفات ومعرفة اصولها لابي عمرو الداني: ٣٥٥.

(٦) وتعرف إذا حسُن بعد الفعل الذي هي فيه (أنا) وكان مستقبلاً. ينظر: الوقف والابتداء: ١٥٢/١.

[باب اشتغال الفعل عن الاسم بضميره]

تقول من ذلك: زيد ضربته، ترفع زيدا بالابتداء وما بعده خبر عنه، ولك أن تنصب فتقول: زيدًا ضربته، تنصبه على إضمار فعل دلّ عليه الفعل الظاهر التقدير: ضربت زيدًا ضربته[١]، والرفع أجود إلا في الأمر /٢٣ ظ/ والنهي والاستفهام والنفي والشرط، فالنصب في هذه المعاني أجود[٢]؛ لأنه بالفعل أولى, تقول من ذلك: زيدًا أكرمه، والمعنى: أكرم زيدًا أكرمه وعمرًا لا تهنه[٣], وما زيدًا ضربته, على معنى ما ضربت زيدًا ضربته.

ومما تختار فيه النصب الخبر إذا كان في صدر الكلام فعلٌ، كقولك: قام زيدٌ وعمرًا أقمته، المعنى وأقمت عمرًا أقمته، وإنما كان النصب في هذا أجود لتعطف ما عمل فيه الفعل على عمل فيه الفعل[٤], ويجوز الرفع في كل ما ذكرنا على الابتداء والخبر.

---

(١) فَحذف ضربت لوُجُود مفسره وَهُوَ ضَربته. ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد بن عبد الله الأزهري: ٣٣.

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في آمالي ابن الحاجب: ٢/٥٠٤-٥٠٥.

(٣) وانما ترجح هنا نصب عمرو لأن الاسم جاء بعد عاطف على جملة فعلية وقبل فعل طلب. ينظر: توضيح المقاصد: ٦١٥/٢, و شرح شذور الذهب، لابن هشام: ٥٤٧.

(٤) لأنه يجعل الاسم محمولا على الفعل في الجملة الثانية كما جعله في الأولى، وإن كان الفعل الأول رافعا والثاني ناصبا. ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد, لابن ولاد: ٦٢.

[باب الأجوبة]

اعلم أن الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والشرط لا بد لها من جواب، فجواب الأمر والاستفهام والتمني والشرط مجزوم[١], تقول من ذلك: متى تزورنا نزرك، وليتك عندنا نكرمك، ولك أن ترفع جواب الأمر على القطع من الأول، وإنما جُزمت هذه الجوابات؛ لأن فيها معنى الشرط وذلك أنك إذا قلت: ليتك عندنا نكرمك، والمعنى: إن تكن عندنا نكرمك, والأمر والاستفهام /٢٤ و/ بهذه المنزلة.

وأما جواب النهي والجحد فمرفوعان[٢]، تقول من ذلك: لا تدنُ من الأسد يأكلُكَ[٣], وما لك عندي شيء تطالبُني به[٤]، ترفع هذه الجوابات على إضمار المبتدأ، معناه: فأنت تطالبني به. فإن جئت بـ أو أو بالفاء أو بالواو نصبت الجوابات كلها[٥] إلا الشرط وحده، فإنه مرفوع لا غير، تقول من ذلك: أكرمنا فنكرمك، ومتى تزورونا فنزورك، وليتنك عندنا فنكرمك، ولا تدنُ من الأسد فيأكلك، وما لك عندي شيء فتطالبني به[٦] .

---

(١) قال سيبويه: (وأما حروف المجازاة والشرط فإنما جزمت ما بعدها؛ لأنها محتاجة إلى أجوبة من أفعال وجمل، فاستطالوا الكلام فأعطوه الجزم تخفيفا له؛ من أجل طوله، وذلك أنك إذا قلت: " إن تكرمني " لم يكن كلاما تاما، حتى تجيء له بجواب فتقول: " أكرمك "، أو فأنا مكرم لك أو نحو ذلك من الأجوبة، فلذلك آثروا الجزم). الكتاب: ٣٨/١.

(٢) الاصل في هذه الاجوبة الجزم لقول المبرد: (اعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحا). المقتضب: ١٣٥/٢.

إلا أن بعض النحاة أجازوا الرفع لأن معناه: يأكلك إن دنوت منه. شرح كتاب سيبويه: ٢٩٨/٣, وشرح كتاب سيبويه للرماني: ١٠٣٠/١, و إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي, لابي البقاء العكبري: ١٠٩, وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٤/٤.

(٣) وأجاز الكسائيّ الجزم مطلقا حملا على الّلفظ والمعنى, وما يحتج له به من نحو قول الصحابي: (يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم). ينظر: البديع: ٦٤٧, وشرح ابن الناظم:٤٨٧.

(٤) لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله, وإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك. ينظر: الكتاب: ٩٧/٣.

(٥) لأنه التقدير فيه يكون (لا يكن دنو فأكل). ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٤/٤.

(٦) ليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزم، فتقولك: ما تأتينا فتحدثَنا، والجزاء هنا محال. وإنما قبح الجزم في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا دخلت الفاء. ينظر شرح التسهيل: ٤٣/٤.

وأما الجواب بالواو فقولك: لا تنه عن المنكر وتأتيه، نصبت تأتيه على الجواب، ومثله: لا تأكل السمك وتشرب اللبن[١]، قال الشاعر[٢] :

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ * عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيم**

وأما الجواب بـ أو فقولك: اضربه أو يستقيمَ لك، والمعنى: إلى أن يستقيم لك، وبك أن ترفع هذه الجوابات كلها على القطع من الأول، فافهم ذلك.

[باب الإغراء[٣]]

اعلم أن الإغراء يقع بالحروف والظروف المتمكنة تقول من ذلك /٢٤ ظ/ عليك زيدا، والمعنى: الزم زيدا؛ فعليك بدل من اللفظ بالفعل، ومثله: دونك عبد الله[٤]، ومعناه: خذ عبد الله، وأمام ووراء بهذه المنزلة، ولا يجوز أن تغري بـ عند, لو قلت: عندك زيدًا، لم يجز على الإغراء[٥]؛ لأن عند غير متمكنة، ولا يجوز إغراء الغائب لو قلت: عليه زيدا، لم يجز[٦].

---

(١) الواو بمعنى مع, ويقال لها: واو (المصاحبة) من صَحِبَه إذا لازمه, أي: الملازمة في النهي أي: لا تأكل السمك مع شربك اللبن, يعني لا تجمع بينهما. ينظر: المقتضب:٢/٢٥, وشرح المقدمة المحسبة:١/٢٢٨, واللباب:٢/٢١, وتوجيه اللمع:٣٦٥ .

(٢) البيت من الكامل، وهو منسوب لأبي الأسود الدؤلي, فنصب (تأتي) على معنى: لا تجمع بين أن تنهى وتأتي، ولو جزم كان المعنى فاسدا، ولو رفع جاز على إضمار مبتدأ و (الواو) للحال لا على الاستئناف. ينظر: تمهيد القواعد: ٨/٤٢٢٤.

(٣) هو أحد الاساليب العربية المستعملة, ويراد به تنبيه المخاطب إلى أمر محمود ليفعله. ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي: ١٦٥.

(٤) لـ (دونك) وجهان: الاول: أن تستعمل اسم فعل في باب الإغراء, نحو: دونك زيدًا, والآخر ظرف: وهي إما للمكان الحقيقي فتقول: زيد دونك, أي: مكانه, أو للرتبة في الشيء. ينظر: توجيه اللمع: ١٩٣.

(٥) لم أجد من النحاة من لم يجوز الاغراء بـ (عند), فهم متفقون على أنها بمعنى (خذ) إن قلت: عندك زيدًا. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٩١, وارتشاف الضرب: ٥/٢٣٠٩, والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٦٥٤.

(٦) لأن الغائب لا يتمكن في الأمر تمكن الحاضر فيه. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب, عبد القادر البغدادي: ٧/٨.

ومـن الإغـراء قـولهم : الأسـدَ الأسـدَ واللـص اللـص[١]، ومعنـاه: احـذر الأسـد واحـذر اللـص، فأمـا رويـد فمـن النحـويين مـن يعملهـا فيقـول: رويـد زيـدا[٢]، فهـي علـى هـذا بمعنـى أرود وفُتِحـت الـدال لسكونها وسكون اليـاء قبلهـا, وإنمـا وجـب إسكان الـدال؛ لأنهـا بمعنـى الأمـر وهـو موحـد سـواء خاطبـت واحـدا أو اثنـين أو جماعـة، ومـن النحـويين مـن لا يُعملهـا لأنــه قـد زال شـبهها بالأفعــال إذا كانــت مصــغرة، والتصــغير لا يــدخل فــي الأفعــال، ولكــن تقـول: رويــد للواحــد والاثنـين والجماعـة، وتقـول: صــه يـا فتـى, وإن شـئت قلـت: صــهٍ يـا فتـى، فمـن أسـكنها فـلأن فيهـا معنـى الإفـراد ومـن كسـرها كسـرها لالتقـاء السـاكنين، والسـاكنان الهـاء والتنـوين، ومـهْ بهـذه المنزلة /٢٥ و/.

---

(١) قال الجزولي: (ومما يقبح فيه الإظهار عند قوم ولا يمتنع، ويمتنع عند قوم: الأسد الأسد، والجدار الجدار، والصبي الصبي، وأخاك أخاك، والطريق الطريق ونحوه، وإذا لم يتكرر جاز الإظهار). المقدمة الجزولية في النحو, لعيسى الجزولي: ٢٧٠.

(٢) تكون بمعنى أمهل قال الله عز وجل: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ الطارق: ١٧ أي قليلا ولا يتكلم بها إلا مصغرة. حروف المعاني والصفات, للزجاجي: ٩.

[باب المصدر]

المصدر ينقسم قسمين :

أحد القسمين: ما اشتُق منه فعلٌ وعُرف فعله وهو نصب أبدا ما دام معه فعله، نحو: خرج خروجا، وقد يأتي المصدر منصوبا وإن لم يكن معه فعله كقولك: سقيا لزيد ورغيا له[١]، تنصب المصدر ها هنا بإضمار فعل تقديره: سقاه الله سقيا، ورعاه رعيا. ومثله أهلا وسهلا ومرحبا وهنيئا, نصبت هذا كله بإضمار فعل. وقد يجري المصدر بتصاريف الإعراب، إذا لم يكن معه فعله كقولك: أعجبني ضربك وكرهت خروجك وعجبت من قيامك[٢].

والقسم الثاني: ما لم يشتق منه فعل أصلا وهو مثل ويس وويح وويل[٣], فهذه المصادر إن أضفتها لم تكن إلا نصبا تقول: ويل زيد وويح زيدٍ, وإن فصلتها عن الإضافة فالاختيار فيهما الرفع[٤], تقول: ويل لزيد وويح له، ولك أن تنصب فتقول: ويلا لزيد والاختيار الرفع[٥].

ومما تُنصب على المصدر قولهم: جاء زيد وحده[٦] على المصدر ولا يثنى ولا يجمع[٧], ولكن تقول: جاءني الزيدان وحدهما /٢٥ ظ/ وجاء الزيدون وحدهم، ولا يجوز في قولك

---

(١) قال الأخفش: كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت: سقيًا لزيد, وإنما تريد: سقى الله زيدًا, ولو قلت/ ١٧٠: سقيا الله زيدًا, كان جيدًا, لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل. الأصول في النحو: ١٦٦/١.

(٢) وعلة هذه المسألة بينها ابن يعيش بقوله: (وإنما عمل المصدر إن كان على هذه الصفة, لأنه في معنى الفعل على ما ذكرنا، ولفظه متضمن حروف الفعل، فجرى مجرى اسم الفاعل، فعمل عمله، ألا ترى أن "أن" وما بعدها من الفعل، لما كانت في تأويل المصدر، أعطيت حكمه). شرح المفصل: ٧٤/٤.

(٣) هذه المصادر لم يشتق منها افعال لأنه لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما ولا إلى تخصيصها بزمن فكان حكمها حكم سبحان الله ونصبها كنصبه، لأنه مقصود إليه, ينظر: نتائج الفكر: ٥٧.

(٤) ينظر: العُدّة في إعراب العُمدَة: ٥٧٣/٢.

(٥) وإنما حسن الرفع لمجيء اللام, فيكون الجار والمجرور الخبر، فتقول: ويل لك، وويح له, ويجوز النصب مع اللام فتقول: "ويحا له، وويلا له ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٢٤/٢, شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩٩/١.

(٦) وهو قول الخليل, واعتل لهذه المسألة بكون (وحده) منصوبا على كل حال؛ لأنه خرج عن الوصف فجرى مجرى المصدر, ولأنه ليس خبرا يمكن الاستغناء به. ينظر: العين: ٢٨١/٣.

(٧) نقل ابن مالك عن ابن سيده جوازه أن يقال: جلس على وحده، وجلسا على وحدهما, وعلى وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا, بثنية " وحده" وجمعها. ينظر: شرح التسهيل: ٢٤٠/٣.

وحده إلا النصب[١] إلا في نسيجٍ وحده وعُيير وحده جُحَيْش وحده فإنه جاء عن العرب مخفوضا في هذه الثلاثة الأشياء[٢]، قال الشاعر[٣] :

جاءَتْ به مُعْتَجِرًا[٤] بُبرْدِهِ * سَفْواءُ[٥] تَرْدِي بنَسِيجِ وَحْدِه**

إلا أني وجدت في المحكم خلاف ما ذكره ابن مالك, لقول ابن سيده: (وحده، مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يغير عن المصدر، وهو بمنزلة قولك أفرادا، وإن لم يتكلَّم به). المحكم والمحيط الاعظم لابن سيده: ٣/٤٩٠.

(١) وهو منصوبٌ عند أهل الكوفة على الظرف، وعند أهل البصرة على المصدر في كل حال لأن "وحد" عنده بمنزلة " عنده". ينظر: الكتاب: ١/٣٧٧, و الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٢/٥٤٧.

(٢) نقل عن الفراء وهشام وتابعهم المبرد أن (وحده) يأتي في ثلاثة مواضع يخفض فيهن؛ لأنها اتت فيهن مضافة, وقد استدلوا على ذلك بما روي عن العرب كقولهم: (جُحَيْشُ وحدِهِ, وعُيَيْرُ وحدِهِ) فَمَوْضُوعَانِ مَوْضِعَ الذَّمِّ، وَهُمَا اللَّذَانِ لَا يُشاوِرانِ أَحداً وَلَا يُخالِطانِ, والموضع الثالث قولهم ((نَسِيجُ وَحْدِهِ)) موضع مدح أَي لَا ثانِيَ لَهُ، وأَصْلُه الثوْبُ الّذي لَا يُسْدَى على سَدَاه غيرُه من الثِّيَاب لدقّته.

ينظر :المقتضب: ٣/ ٢٤٢, وتهذيب اللغة: ٥/١٢٩, والإبانة في اللغة العربية, للعوتبي: ٤/٣٨١.

امّا بنو تميم فقد نقل عنهم سيبويه أنهم يجرون " وحد" على الاسم الاوّل, فإن كان جرًّا فجرّ, وإن كان نصبًا فنصب, وإن كان رفعا فرفع. ينظر: الكتاب: ١/ ٣٧٤.

(٣) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في: جمهرة اللغة, لابن دريد: ٤٦١، و كتاب الافعال: ٣/٥٣١, وتهذيب اللغة الهروي ١/ ٣٦٠, و سفر السعادة وسفير الإفادة, علم الدين السخاوي: ٢/١٠٤٢ في لسان العرب, لابن منظور: ٤/ ٥٤٤ (عجز)، ١٤/ ٣٨٨ (سفا)؛؛ ومقاييس اللغة, ابن فارس:٤/ ٢٣١؛ وديوان الأدب, للفارابي:٤/ ٩٦, والمخصص: ١٥/ ١٢٥.

(٤) المِعْجَرُ: ثوب تَعْتَجِرُ به المرأة، أصغرُ من الرداء، وأكبر من المقنعة. ينظر العين: ١/٢٢٢ (ع ج ر).

(٥) سَفْواءُ، أَي: خفيفة الناصية من الخيل، والنعت: أسفى وسفواء. ينظر: معجم ديوان الأدب للفارابي: ٤/٩٦, شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم, نشوان الحميري: ٥/٣١١١.

[باب التصغير[١]]

إذا صغرت اسمًا ضممت أوَّله وفتحت ثانيه[٢] وألحقت ياء التصغير ثالثه, تقول في تصغير فلس: فُلَيْس.

وإن صغرت اسمًا على أربعة أحرف كسرت ما بعد ياء التصغير كما تكسر ما بعد ألف الجمع؛ لأن التصغير والجمع من وادٍ واحد تقول في تصغير درهم: دُرَيْهم, كما تقول في جمعه: دراهم[٣].

فإن كان الاسم على أكثر من أربعة أحرف حذفت زوائده حتى ترده إلى الأربعة تقول في حجنفل: حجيفل, وتقول في جمعه: حجافل، وإن لم تكن فيه زوائد حذفت آخر حروفه حتى ترده إلى الأربعة تقول في تصغير سفرجل سُفَيْرج[٤]، كما تقول في جمعه سفارج.

وإن كان في الاسم زائدان وزيادتهما سواء حذفت أيهما شئت تقول في تصغير قلنسوة /٢٦ و/ وقُلَيْنسَّة, وإن شئت قلت: قُلَنْسيَة, فإن كان أحد الزائدين زِيدَ لمعنى لم يحذفه وحذفتَ الزائد الآخر تقول في تصغير مغتسل: مُغَيْسل, حذفت التاء ولم تحذف الميم؛ لأنها زِيدت لمعنى.

فإن كان الاسم على خمسة أحرف ورابعه حرف مد ولين لم تحذف منه شيئا وصغرته على لفظه تقول في تصغير قنديل وسربال: قنيديل وسريبيل[٥]. فإن صغرت اسما على

---

(١) التصغير: تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيرًا، أو تقليلًا، أو تقريبًا، أو تكريمًا، أو تلطيفا، كرجيل، ودريهمات. التعريفات: ٦٠.

(٢) ضم أول المصغر لوجهين:

أحدهما: أن أصغر الحركات الضم، لأنها تخرج من بين الشفتين وتنضم عليه الشفتان، وليس الفتح كذلك، ولا الكسر, والآخر: أن المصغر قد صار متضمنا للمكبر، فشابه فعل ما لم يسم فاعله، فوجب ضم أول المصغر. ينظر: علل النحو: ٤٧٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤١٧/٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٩٨/٣.

(٥) حيث قلبت الألف في سربال ياء؛ لانكسار ما قبلهما. ينظر: البديع في علم العربية: ١٦٦/٢.

حرفين رددت إليه ما ذهب منه؛ لأن التصغير يرد الشيء إلى أصله، تقول في تصغير أب: أُبيٌّ, وفي تصغير شفة: شُفيّهة[١] .

فإن كان الاسم ثالثه واوًا ساكنة أو ألفا ساكنة قلبتها ياء وأدغمتها في ياء التصغير تقول في تصغير عجوز: عجيز[٢], وفي تصغير أسود: أسيد, وقد قيل: أسيود, والأول أجود.

[باب تصغير الجمع المؤنث]

إذا صغرت مؤنثا على ثلاثة أحرف وليس فيه هاء تأنيث أثبت فيه هاء التأنيث تقول في تصغير شمس: شميسة, وفي تصغير عين: عُيَيْنَة [٣], وإن شئت /٢٦ ظ/ كسرت العين لمجاورتها الياء, فإن كان المؤنث صفة لم ترد فيه هاء التأنيث كقولهم: ملحفة خلق تقول في تصغيره: خُليق[٤].

فإن كان المؤنث على أربعة أحرف وليست فيه هاء لم ترد فيه هاء[٥] تقول في تصغير عقرب: عقيرب وفي تصغير زينب: زُيَيْنِبُ[٦]، وقد قالوا : زُنَيبة[٧]، فزادوا فيها الهاء لما حذفوا زيادته. وقد جاءت أشياء من المؤنث عن العرب صغروها بغيرها، قالوا في تصغير حَرْبٍ: حُرَيْبٌ, وفي تصغير قوس: قُوَيْسٌ، وفي ذود من الإبل: ذُوَيْدٌ, وفي عرس: عُرَيْس,

---

(١) لأنه لا بدّ من حرفٍ ثالثٍ، يستقيم عليه بناء التّصغير؛ فأعيد المحذوف؛ فلو لم يُردّ المحذوف في: أبٍ؛ وهو اللاّم – لوقعت ياء التّصغير طرفاً؛ فيلزم تحريكها بحركات الإعراب، ثمّ قلبها ألفاً؛ فيصير إلى (أُباً) و (أُخاً) فيخرج عن قياس باب التّصغير. ينظر: المقتضب: ٢٣٧/٢, وتداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم, عبد الرزاق بن فراج الصاعدي: ٦٩٠/٢.

(٢) الأصل: (عُجَيْوِزٌ) حيث تبدل هذه الواو ياء لتحرّكها إذا وقع قبلها ياء التّصغير. ينظر: شرح التصريف, للثمانيني: ٣١٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٩٦/٧.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٢٢/٤.

(٥) لطول الاسم بالحرف الرابع. ينظر: البديع في علم العربية: ١٧٣/٢.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٠١/٧.

وفي الناب من الإبل: نُيَيْب، وفي درع الجديد دريع؛ لأنها قد تذكر, وإنما لم يريدوا فيها الهاء؛ لأنها مصادر [١] .

فإن صغرت جمعا ممن يعقل رددته إلى واحده ثم صغرته وردت عليه وواوا ونونا إن كان مذكرا, وألفا وتاء إن كان مؤنثا تقول في تصغير ضُرَّاب: ضويربون, وفي تصغير ظراف: ظريفون وظريفات في المؤنث[٢].

وإن كان الجمع مما لايعقل رددته إلى أقله تقول في تصغير فلوس: أُفَيلِسٌ[٣], وفي تصغير جمال: أجيمال, ترده إلى أجمال, وفي تصغير نساء: /٢٧ و/ نسية ترده إلى نسوة[٤].

وتقول في تصغير دمكمكٍ وصمحمح[٥]: دميمك وصميمح، تحذف الحرف الثالث منه[٦], وكذلك كل اسم على فعلل، فإن كان في آخر الاسم ألف ونون زائدتان وكانت الألف تنقلب في الجمع ياء قلبتها في التصغير ياء، تقول في تصغير سرحان: سُرَيْحين، كما تقول في جمعه سراحين[٧]، وإن كانت الألف انتقلت في الجمع ياء تركتها في التصغير ألفا تقول في تصغير سكران: سكيران كما تقول في جمعه: سكارى بالألف ثابتة في الجمع فمن ثم ثبتت في التصغير[٨].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٤١٢/٢, وشرح الكافية الشافية: ١٩١٤/٤.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢٦٦/١.

(٣) إن شئت قلت: (فليسات) بأن تردهما إلى (فلس)، وإن شئت قلت: (أفيلس) بأن تردها إلى (أفلس).ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٣١/٤.

(٤) ينظر تفصيل هذه المسألة في شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٤/٣.

(٥) الدمكمك و الصمحمح: الشديد, والدامكة: الداهية والأمر العظيم.ينظر: كتاب الألفاظ, لابن السكيت: ٩٥, ومقاييس اللغة: ٣٠٢/٢ (دمك).

(٦) من (صمحمح): الحاء الأولى، ومن (دمكمك) الكاف الأولى، وإنما حذفوا لام الفعل الأولى؛ لأنه لا بد من حذف حرف. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٩/٤.

(٧) فإن كان فعلان من غير باب سكران لم يفتح ما قبل ألفه بل يكسر فتقلب الألف ياء فتقول في سرحان سريحين كما تقول في الجمع سراحين ويكسر ما بعد ياء التصغير. ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٣/٤.

(٨) إن لم تنقلب الألف في الجمع وجب أقرارها في التصغير، وصغّرت صدر الكلمة، تقول في سكران: سكيران. ينظر: البديع في علم العربية: ١٧٠/٢.

[باب النسب(١)]

وإذا نسبت رجلا إلى حي أو قبيلة أو بلد كسرت آخر الاسم الذي تنسبه إليه وألحقته ياء ثقيلة، تقول في النسب إلى سعد: سعدِيّ, وإلى نجد نجدِيّ.

فإن كان في الاسم هاء التأنيث حذفتها في النسب(٢)، تقول في النسب إلى مكة: مكيّ، فإن كان الاسم على فَعِيلة أو فعولة(٣) حذفت الواو والياء مع حذفك هاء التأنيث تقول في النسب إلى حنيفة: حنفيّ، وإلى شنوءة(٤): شنئيّ(٥)، فإن لم تكن فيه هاء لم تحذف الياء، قالوا في النسب إلى قريش: قريشيّ وقد قالوا: قُرَشيّ /٢٧ ظ/ فحذفوا الياء على غير قياس(٦). والنسب كثير الشذوذ, قالوا في الرجل يأتي عليه الدهر دُهْريّ(٧)، والرجل من السهل: سُهْلي، بضم الدال والسين والقياس فتحهما(٨)، وقالوا في النسب إلى أمس: إمسي بكسر الهمزة(٩)، وقالوا في النسب إلى صنعاء وبهراء وروحاء: صنعاني وبهراني وروحاني، والقياس : صنعاوي وبهراوي وروحاوي.

---

(١) قال أبو الحسن: اعلم أن النسب معناه إضافة شيء إلى شيء، وإنما تشدد ياؤه، لأن النسبة تصير لازمة للمنسوب، فصارت هذه الإضافة أشد مبالغة من سائر الإضافات. ينظر: علل النحو: ٥٢٩.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٢٣٥.

(٣) والمبرد يثبت الواو، فيقول: شنوئيّ, إلا أنهم أجروا فعولة (شنوءة) مجرى فعيلة (حنيفة)؛ لمشابهتها إياها من عدة أوجه: منها: أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه. ينظر: الخصائص, لابن جني: ١/١١٦, والبديع في علم العربية: ٢/٢٠١.

(٤) شنؤة: بطن من الأزد من القحطانية وهم بنو نصر من الأزد، وبنو شنؤة هم الذين يقال لهم: أزد شنوءة. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ٣/٢٠٥.

(٥) سيبويه يحذف الواو مع التّاء، فيقول: شنئيّ,. ينظر الكتاب: ٣/٣٣٩.

(٦) القياس يقتضي أن لا تحذف ياء (فعيل) كما في النسبة إلى قريش, فقالوا:(قرشيّ) والاصل (قريشيّ). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب, لركن الدين الاستراباذي: ١/٣٧٨.

(٧) قال الرضي: (دُهْري بضم الدال للرجل المسن فرقاً بينه وبين الدَّهْرِي الذي هو من أهل الإلحاد). شرح شافية ابن الحاجب:٢/٨٢.

(٨) سُهليٌّ بالضم في النسب إلى السَّهل خلاف الجبل، فرقوا بينه وبين النسب إلى سَهْلٍ اسم رجل؛ إذ قالوا فيه: سَهْليٌّ. ينظر: البديع في علم العربية: ٣/٢١٢, والتبصرة والتذكرة, للصيمري: ٢/ ٥٨٨.

(٩) وهذا من الالفاظ التي لايقاس عليها كما قال ابن جني. ينظر: اللمع: ٢١٠.

وقالوا في النسب إلى اليمن : يمانٍ، فزادوا ألفا وخفضوا ياء النسب[١]، وقالوا في النسب إلى العالية : علويّ، وقال بعضهم عُلويّ، والقياس عالي[٢]، وقالوا في النسب إلى البادية: بدويّ، والقياس بادي[٣]، وقالوا لكبير الجمة: جُمَّانيّ، ولغليظ الرقبة: رَقَبانيّ، وقالوا في فُقَيم كنانة: فُقَميّ، وفي فقيم دارم : فُقَيْمي, وقالوا في مليح خزاعة: مُلَيحيّ، وفي مُليح سعد: مُلَحيّ[٤]، وهذا كله على غير قياس، وإذا نسبت إلى فَعَل من المعتل فإنك تفتح عينه وتقلب آخره واوًا سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء، تقول في النسب إلى عمٍ: عموي، كالنسب إلى عمى[٥]، وإذا نسبت إلى فَعِيل من المعتل أسقطت إحدى اليائين وقلبت الأخرى واوًا, تقول في النسب إلى /٢٨ و/ غني : غَنَوي وإلى قُصي: قُصوي. وفي النسب إلى أمية: أُمَوِيٌّ[٦]، للفرق بينه وبين النسب إلى أَمَة[٧]، فإذا نسبت إلى سيِّد وميت قلت: سَيِّدي وميِّتي، حذفت إحدى الياءين وهي المتحركة وتركت الساكنة؛ لأنها أخف، وإن نسبت إلى الاسم على حرفين رددت إليه ما ذهب منه تقول النسب إلى أبٍ أبويَّ[٨]، وفي النسب إلى أمٍّ أُمَّهيّ، وإن نسبت إلى جمع نسبت إلى واحده، تقول في النسب إلى الفرائض: فرضي[٩]، وفي النسب إلى الأحاديث: حديثي، إلا أن تكوم جمعا، لا واحد له، فإنك تنسب

---

(١) الاصل فيها يمني وإنما زادوا الالف عوضا عن إحدى الياءين كما نقل عن الخليل. ينظر: الكتاب: ٣٣٧/٣, والتعليقة: ١٨٨/١.

(٢) لأن العالية المذكورة مكان مرتفع، والقيسا عَالِيّ أَو عالَوِي، فهو منسوب إليها على المعنى. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٨١/٢.

(٣) قال ابن السراج في شرح كتاب سيبويه: ٩٤/٤: (وأما قولهم في البادية بدوي فنسبوا إلى بدا وهو مصدر أو الفعل الماضي من بدا يبد، وإذا أتى البادية والنسبة إليها على القياس باديّ أو بادويّ.).

(٤) ينظر: المخصص: ١٦٠/٤.

(٥) حيث فعلوا بهِ ما فَعلوا بنَمِرٍ ففتحوهُ فانقلبتِ الياءُ أَلفًا. ثم قلبوَها واوًا مِنْ أجلِ ياءي النَّسَبِ. ينظر: الاصول في النحو: ٦٥/٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٣٤/٣.

(٧) لأن أميّة تصغير أمة. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي/ ٩٦/٤.

(٨) لأن المعهود رد لامه في التثنية، لأنهم قالوا أبوان فكذلك في النسب. ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية: ٩٥١/٢.

(٩) لأنك رددته إلى فريضة، فصار كقولك فى النسب إلى حنيفة. ينظر: المقتضب: ١٥٠/٣.

إليه على لفظه تقول في النسب إلى الإبل: أَبَلِيّ بفتح الباء كما قالوا في النسب إلى سَلَمة: سَلَمِي، ففتحوا اللام لتوالي الكسرات مع الياء[١]، فأما قولهم مَعَافِرِيٌّ فقد قيل: إن معافر اسم رجل[٢]؛ فلذلك نسبوا إليه على لفظه، فإن نسبت إلى كنية نسبت إلى الاسم الثاني تقول في النسب إلى أبي عمرو: عمري، وكذلك كل مضاف متعرف بالثاني بالثاني كابن الزير وابن كراع تقول في النسب إليه: زيريّ وكُراعيّ[٣]، فأما المضاف إليه سوى هذا فإنك تنسب إليه إلى الاسم الأول تقول في النسب إلى عبد مناف: عبدي /٢٨ ظ/ وقد قالوا: منافي خشية الالتباس بغيره[٤]، وربما بنوا من الاسمين اسما واحدا ونسبوا إليه فقالوا: عبشمي وعلقمي في النسب إلى عبد شمس وعبد القيس[٥]، والأول أجود، فإن نسبت إلى اسمين جُعلا اسما واحدا نسبت إلى الأول منهما تقول في النسب إلى عبد يغوث وبلال أباذ: عبدي وبلالي، وربما قالوا : عبدي يغوثي وبلالي أباذي[٦], خشية الالتباس، فإن نسبت إلى الاسم في آخره ياء ثقيلة نحو كـ مرسي وتحتي، فإنك تحذف الياء التي في آخره وتُثبت ياء النسب تقول في النسب إليه: كرسيّ وتحتيّ, كما كان قبل أن تنسب إليه، فافهم ذلك.

---

(١) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن قطاع: ٢٦٠.

(٢) معافرَ بن مُرٍ أخو تَميم. ينظر: الكتاب: ٣/٣٨٠, والمقتضب: ٣/١٥٠, والاصول في النحو: ٣/٧١

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٣/٤٧٢, (لأن الكنى كلها متشابهة في الاسم المضاف ومختلفة في المضاف إليه، وباختلاف الأسماء المضاف إليها يتميز بعض من بعض، كقولك: "أبو زيد"، و"أبو جعفر"، فلو أضفنا إلى الأول، لصارت النسبة إليه كله "أبوي"، فكان لا يتميز بعض من بعض).

(٤) كـ عبد القيس وغيره.

(٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٦٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٦١٠.

[باب حتى[١]]

اعلم أن حتى تقع على الاسم والفعل ومعناها الغاية، فإذا وقعت على اسم مفرد كان الاختيار في ما بعدها الخفض، تقول: ضربت القوم حتى زيدٍ, فالمعنى: حتى انتهيت إلى زيد فضربته[٢]، ولك أن تنصب زيدا وتجعلها عاطفة فتقول: ضربت القوم حتى زيدا[٣].

وإذا وقعت على جملة لم تعمل فيها شيئا فتقول: ضربْتُ القومَ حتى زيدٌ /٢٩ و/ مضروبٌ[٤], فزيد مرفوع بالابتداء ومضروب خبره، ودخلت (حتى) لمعنى الغاية، وتقول: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْداً ضَرَبْتُهُ, فالاختيار نصب زيد[٥], ويكون المعنى: حتى ضربت زيدًا ضربته، ويجوز الرفع[٦], ولك أن تخفض فتقول: حتى زيدٍ ضربته[٧]، والمعنى: حتى انتهيت إلى زيد فضربته، فإن وقعت حتى على فعل غير واجب نصبت لا غير، تقول: امضِ حتى تكلمَ زيدًا[٨]، وامكث حتى آتيَك, فإن كان الفعل واجبا كان لك الرفع والنصب,

---

(١) الكوفيون لا يجعلون (حت) حرف عطف ويعربون ما بعدها باضمار. ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لاحمد بن فارس: ١٥٥

(٢) وهو قول الكسائي: ينظر المحصول: ٢/ ٦١٠.

(٣) واشترط البصريون العطف بها أن يكون الأول من الثاني, فإن قلت: كلَّمت العربَ حَتَّى العجم لم يجز؛ لاختلاف الجنس. ينظر: الصاحبي: ١٠٨, وشرح التصريح: ١٦٧/٢.

(٤) لوقوع اسم بعد زيد فيصلح أن يكون خبرًا له، فيتعين أن يكون (حتى) حرف ابتداء, ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٥٣/٤.

(٥) في المسألة وجهان: أحدهما أن تكون عاطفة، وضربته توكيداً. والآخر أن تكون ابتدائية، وضربته مفسراً لناصب زيد من باب الاشتغال.ارتشلف الضرب: ٢٠٠٣/٤, والجنى الداني: ٥٥١, وتوضيح المقاصد: ١٠٠٢/٢.

(٦) في حالة الرفع يكون الاسم مبتدأ، والفعل الذي بعده في موضع خبره، وعلى هذا الوجه يصير موضع الفعل رفعا، لأنه في موضع خبر المبتدأ. ينظر: علل النحو: ٣١٨.

(٧) إذا خفضت الاسم صار الفعل الذي بعد الاسم مؤكدا للفعل المتقدم. ينظر: علل النحو: ٣١٨.

(٨) وإنما نصبت في هذه الامثلة؛ لأنها بمعنى (كي) أو (إلى أن). ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٦٥.

تقول: مررت حتى أدخلَ المدينة وحتى أدخلُها، فمن نصب فالمعنى: إلى أن أدخلها، ومن رفع فعلى معنى الحال كأنه قال: سرت فأنا في حال دخولي الساعة[١]، فافهم ذلك.

[باب مذ ومنذ[٢]]

اعلم أن من العرب من يخفض بهما معا، ومن العرب من يرفع بهما معا، إلا أن الاختيار في منذ أن تخفض بها ما مضى من الزمان وما أنت فيه، تقول: ما رأيته منذ يومنا هذا ومنذ شهرنا هذا ومنذ شهر رمضان[٣], يخفض بها ما بعدها لأنها بمعنى من[٤].

والاختيار في مذ أن ترفع بها ما مضى من الزمان وتخفض ما أنت فيه تقول: ما /٢٩ ظ/ رأيته مذ عامان ومذ شهران, ترفع على الابتداء[٥] والخبر تقديره: الذي بيني وبين رؤيته عامان وشهران، وكذلك ما رأيته مذ يومُ الجمعة وذ غُدوةٌ وعشيةٌ، ترفع؛ لأن ذلك قد مضى[٦]، وتقول فيما أنت فيه : ما رأيته مذ يومنا هذا ومذ عامنا هذا، وإنما خفضت تشبيها بمن.

وكان القياس في مذ ومنذ أن يكونا موقوفين ولكنهم ضموا الذال من منذ لالتقاء الساكنين، والساكنان النون والذال[٧]، وتقول: ما رأيته منذ غدوة، فغدوة في موضع جر لكنه لا ينصرف، وبكرة وعشية بهذه المنزلة، وتقول: ما رأيته مذ أمس بكره، فأمس في موضع رفع ولكنه مبني على الكسر وبكره بدل منه.

---

(١) قال المكودي: (أن المضارع بعد حتى إذا كان حالا كقولهم: مرض حتى لا يرجونه أو مؤولا بالحال كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ البقرة: ٢١٤ في قراءة نافع وجب رفعه, وإن كان مستقبلا وجب نصب). شرح المكودي: ٢٨١.

(٢) قال الأخفش: (منذ) لغة الحجاز يجرون بها كل شيء، و (مذ) لغة تميم. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٢٠/٣.

(٣) وإذا ارتفع ما وليها من الزمان فهي اسم, وقيل هي اسم مطلقا. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢:٨١٤, والجنى الداني: ٥٠٠.

(٤) وقد يشبهان بـ (في) ينظر: المقتضب: ٣٠/٣, واللباب: ٣٦٩/١.

(٥) هذا عند البصريين, أما الكوفيون فقد ارتفع الاسم بعدهما بتقدير فعل محذوف. وذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف: ينظر: الانصاف: ٣١٦/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٢٠/٣.

(٧) ينظر: الكتاب: ٢٨٧/٣.

[باب كاد وعسى]

اعلم أن الاختيار في كاد أن لا تأتي معها بأن؛ لأنها بمنزلة جعل، تقول: كاد زيد يقوم، كما تقول: جعل زيد يقوم، وتفتح كاد زيدٌ أن يقوم[(١)], ألَا ترى أنه لا يجوز جعل زيدًا أن يقوم, إلا أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يأتي معها بأن كما قال:[(٢)] /٣٠ و/

تكادُ من طول البلا أن تمصحا

فأما عسى[(٣)] فالاختيار أن تأتي معها بأن فتقول: عسى أن يقومَ زيدٌ، كما تقول: أرجو أن يقوم زيد، إلا أنك إذا قدمت إن فقلت: عسى أن يقوم زيد, كانت أن في موضع رفع لـ عسى والمعنى : قرب أن يقوم زيد، أي : قرب قيامه، وإن قدمت الاسم فقلت: عسى زيد أن يقوم،

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٢٢٣/٤: (أن الأصل في (كاد زيد يقوم): (زيد يقوم) فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في خبر المبتدأ، ثم دخلت "كاد" لمقاربة الفعل، ولم يكن لها عمل في الفعل، فبقي على حاله من الرفع).

(٢) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج وصدره في ملحق ديوانه: ١٧٢:

رسم عفا من بعدما قد امحى

أن يمصحا" أي: أن ينمحي

الشاهد: في كاد... (أن يمصحا) حيث استعمل (كاد) مثل "عسى" في كون خبره فعلا مضارعا مقرونا بأن.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨٠/٤, و المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ شرح الشواهد الكبرى للعيني: ٧١١/٢.

(٣) (عسى) عند الكوفيين حرف لدلالتها على الترجي وهي تشبه (لعل), ودخلت التاء عليها؛ لأنها أشبهت الفعل كونها على ثلاثة احرف.

ينظر: شرح قطر الندى: ٢٨, وشرح الاشموني: ١/ ٣٥-٣٦, وحاشية الصبان ١ / ٦١.

كانت في موضع نصب[١]، والمعنى: قرب زيدٌ القيامَ[٢]، وربما حذفوا أن مع عسى لشبهها بالفعل، كما قال الشاعر[٣]:

عسى الهم الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب**

وربما جاءوا بأن مع لعل تشبيها بعسى والاختيار في ذلك كله ما بدأنا به.

[باب التوكيد بالنون الخفيفة والثقيلة]

اعلم أن الثقيلة والخفيفة[٤] لا يؤكد بها من الأفعال إلا خمسة: الأمر والنهي والاستفهام وجواب القسم[٥] والخبر إذا كانت فيه ما, كقول العرب: يمين ما أرينك، وبألم ما أحسننه /٣٠ ظ/ تقول من ذلك : اضربن زيدًا ولا تشتمن عمرًا, وانظر إليَّ كيف أصنعنَّ، وبالله لأقومن، وإن شئت جئت بهذه الأفعال بغير نون إلا جواب القسم وحده، وإن نون التوكيد لازمة له.

---

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة في شرح المفصل لابن يعيش: ٣٧٦/٤.

(٢) وفي تقديم (زيد) وتأخره اختلاف في المعنى وذلك ما بينه ابن الحاجب بقوله: (إن معنى: عسى أن يقوم زيد، قرب قيامه، ومعنى: عسى زيد أن يقوم، قارب زيد القيام. فكرهوا التقديم ليظهر الفرق بين المعنيين بذلك). آمالي ابن الحاجب: ٢:٨١١.

(٣) البيت من الوافر وهو منسوب لهدبة بن خشرم العذري في: شرح كتاب سيبويه: ٣٨٨/٣, واللمع:١٤٤, و البديع في علم العربية: ٤٨٣/١, و شرح ابن الناظم:١١١, والكناش: ٤٧/٢.

(٤) وسميت ثقيلة لأنها مشددة بمنزلة نونين, والخفيفة نون واحدة ساكنة؛ لأنه لا حاجة إلى حركتها, فالثقيلة مبنية على الحركة لالتقاء الساكنين, ومفتوحة؛ لأنها والفعل كلمة واحدة, وسبب اختيار الفتح لها للطول, وتكون الثقيلة أشد توكيدًا من الخفيفة؛ ولأن لفظها أكثر من لفظ الخفيفة. ينظر: توجيه اللمع: ٥٢٤.

(٥) واشترط ابن عقيل أن يكون جواب القسم مثبتا لم يؤكد بالنون نحو والله لا تفعل كذا وكذا. ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٠٩/٣.

والتوكيد بالنون الخفيفة كالتوكيد بالنون الثقيلة, إلا أنّك إذا أكَّدت فعل الواحد المذكر فتحت ما قبل النون[١] كقولك: اضربَن زيدًا، وإذا وكدت فعل جماعة الرجال ضممت ما قبل النون كقولك: اضربُن زيدا, وإذا وكدت فعل الواحد المؤنث كسرت ما قبل النون كقولك: اضربِنَّ زيدًا, إلا أنك إذا وكدت بالنون الخفيفة وكان قبلها ضمة أو كسرة أثبتها في الوصل وحذفتها في الوقف, تقول إذا وكدت فعل جماعة الرجال : اضربُن زيدا، فإن وقفت قلت: اضربوا، وفي فعل المرأة اضربِن زيدا، فإن وقفت قلت: اضربي[٢]، فإن قبلها فتحة عوضت منها ألفًا في الوقف، كقولك: اضربَن زيدًا، فإذا وقفت قلت: اضربا، فأما الثقيلة فهي ثابتة في الوصل والوقف[٣]، فإن وكدت فعل الاثنين قلت: اضربانّ زيدان كسرت نون التوكيد /٣١ و/ ؛ لأنها جاءت بعد ألف فأشبهت نون الاثنين[٤]، فإن وكدت فعل جماعة النساء قلت: اضربنانّ زيدًا[٥]، تكسر نون التوكيد لما ذكرت لك وجئت بالألف لئلا يجمع بين ثلاث نونات[٦]، وهذه في الثقيلة, فأما الخفيفة فلا تدخل في فعل الاثنين ولا في فعل جماعة النساء[٧].

---

(١) وإنما فتحوا لأن النون الخفيفة ساكنة والشديدة نونان الأولى منهما ساكنة فاجتمع ساكنان الحرف المجزوم والنون الساكنة فكرهوا ضمه وكسره لأنه لو كسر لالتبس بفعل المؤنث كقولك: (لا تضربنّ زيدا)، وإن ضم التبس بالجمع. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٥٣/٤.

(٢) وإنما حذفت في الوقف؛ لأنها اشبهت التنوين. ينظر: الكتاب: ٥٢٣/٣, واوضح المسالك: ١١٤/٤.

(٣) قال المبرد: (اعلم أنك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها كالوقف على غيرها من الحروف المبنية على الحركة فإن شئت كان وقفها كوصلها). المقتضب: ١٧/٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢٣/٣.

(٥) وهذا مذهب يونس بن حبيب فهو يرى إثبات جماعة النسوة، فيقول: اضربنان زيدا، فيجمع بين ساكنين: ينظر: المقتضب: ٢٤/٣.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٦١/٤.

(٧) وعلة هذه المسألة بينها ابن السراج بقوله: (لأنك لو أتيت بها لاحتجت إلى تحريكها لأنها بعد ألفٍ وهي لا تحرك وذلك قولك: اضربا وأنت تنوي النونَ). الأصول في النحو: ٢٠٣/٢.

[باب أنَّ وإنَّ الثقيلة والخفيفة]

اعلم أن المفتوحة منهما لا تكون إلا حرفا ثقيلة كانت أو خفيفة، فأما الثقيلة فتقع مكسورة في الابتداء[١], كقول الله عز وجل: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[٢] وبعد القول كقوله عز وجل: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ﴾[٣], وإذا كانت في خبرها اللام كقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ﴾[٤] , وإذا كانت في جواب القسم كقزل الله عز وجل: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾[٥]، وكل هذا يرجع إلى معنى الابتداء، وتقع مخففة في الجزاء كقولك : إن تكرمني أكرمك، وإذا كانت بمعنى النفي كقوله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ (٦٣) إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [٦] وإذا كانت مخففة من الثقيلة كقوله عز وجل: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ﴾ [٧] والمعنى: وإنه يكاد الذين كفروا، وإذا كانت كافة لـ ما عن عملها كقولك: ما إن زيدٌ منطلق، ولو حذفت إن لأعملت ما[٨].

وإنما تقع مفتوحة إذا وقعت في موضع الاسم كقولك: يعجبني أنَّك قائم, فتحها ها هنا؛ لأنها فاعلة, وكذلك إن وقع عليها الفعل كقولك : علمت أن زيدا ذاهب[٩].

---

(١) وجب أن تكسر (إنَّ) في الابتداء؛ للفصل بينها، وبين أنَّ, و(أنَّ) المفتوحة وما بعدها في تقدير اسم، والمكسورة لا تكون مع ما بعدها اسما، فلما اختلف حكمهما، وجب الفصل بينهما. ينظر: علل النحو: ٤٤٦.

(٢) سورة الكوثر الآية: ١.

(٣) سورة الجمعة من الآية: ٨.

(٤) سورة الحج من الآية: ٦٦.

(٥) سورة العصر من الآيتين: ١-٢.

(٦) سورة الملك من الآية: ٢٠.

(٧) سورة القلم من الآية: ٥١.

(٨) ينظر: المقتضب: ٥١/١.

(٩) قال ابن مالك: **وهمز إنّ افتح لسدّ مصدر ... مسدّها وفى سوى ذاك اكسر**

يعنى أن همزة إن المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها أى: إذا أوّلت هى وما بعدها بالمصدر. ينظر: شرح المكودي: ٦٩.

وكذلك إن وقع عليها أحرف الجر أو حسن دخول حرف الجر عليها كقولك: عجبت أنك قائم واشهد أنك خارج، وبلغني أنك خارج، وإذا كان في وسط الكلام[(١)]، وتقع مخففة إذا وقعت موقع الاسم كقولك: علمت أنْ زيد ذاهب, وعجبت أن قائم زيد.

وكذلك إن حسن دخول حرف الجر عليها كقولك: عجبت أن أكرمتني، والمعنى: من أن أكرمتني، وإذا كانت زائدة للتوكيد كقوله عز وجل: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[(٢)] وقد قال بعضهم: إذا كانت بمعنى أي[(٣)], كقوله عز وجل: ﴿أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ﴾[(٤)] والمعنى: أي امشوا.

(١) هذه الامثلة يجوز دخول حرف الجر على أنّ المفتوحة وأن المخففة إذا كان الفعل لازما واريد به التعدي, ويجوز حذفه فتقول عجبت من أنّك ذاهب, ولا يجوز حذفه من غيرهما فلا يقال: عجبت قعود عمرو. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٣٣/٢, وتوضيح المقاصد: ٦٢٥/٢.

(٢) سورة يوسف من الآية: ٩٦.

(٣) وهو قول الطاهر بن بابشاذ: ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٣١/١.

(٤) سورة ص من الآية: ٦.

[باب اللامات]

/٣١ ظ/ اللامات تسع[١]، فأربع مكسورات وخمس مفتوحات، فالأربع المكسورات: لام الجر في الاسم الظاهر كقولك: المال لزيد[٢]، ولام الأمر كقولك: لتقم زيدُ، ولام كي كقولك: جئت لأكرمك[٣]، ولام الجحود كقولك: ما كنت لأشتمك[٤].

وأما الخمس المفتوحات : فلام الجر في الاسم المضمر، كقولك: له ولنا، ولام الإخبار كقولك: لزيد أفضل من عمرو، ولام التوكيد في خبر إن كقولك: إن زيدا لذاهب، واللام التي في جواب لو ولولا كقولك : لولا قام زيد لأكرمتك, ولوجاء زيد لأكرمنك[٥]، ولام الاستغاثة كقولك: يا لزيد يا لعمرو[٦]، وقد زاد بعضهم اللام التي في جواب القسم, والصحيح أنها داخلة في لام التوكيد.

---

(١) وقيل هي أكثر مما ذكره المصنف: ينظر اللامات للزجاجي: ٣١, والجنى الداني: ٩٥– ١٠١.

(٢) وتسمى لام الملك والاستحقاق وكسرت حتى لا تلتبس بلام الابتداء. ينظر: المقتضب: ٢٥٤/١, وعلل النحو: ٢٠٩.

(٣) مذهب البصريين هذه اللام أيضاً هي لام التعليل والفعل بعدها منصوب بـ أن المضمرة, وأن مع الفعل في تأويل مصدر، مجرور باللام. ينظر: الجنى الداني: ١٠٥.

(٤) وهي الواقعة بعد كان الناقصة المنفية: ينظر: الجنى الداني: ١٠٥.

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ١٤٢/٥: (بعضهم يجعل هذا اللام قسما قائما برأسه، وقعت في جواب (لو ولولا) لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى. والمحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: لو جئتني لأكرمتك، فتقديره: والله لو جئتني لأكرمتك. وكذلك اللام في جواب لولا، إذا قلت: "لولا زيد لأكرمتك"، فتقديره: والله لولا زيد لأكرمتك) وهذا ما ذهب اليه ابن جني في سر صناعة الاعراب: ٣٩٣/١.

(٦) ذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية آل، والأصل في يا لزيد: يا آل زيد. وزيد مخفوض بالإضافة. ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٢١٣/٤.

[باب جمع الأيام والشهور]

تقول من ذلك أحد وأحدان وآحاد في القليل[١]، والكثير أجود كما تقول أسد وأسود, والأثنان وجمعه أثنا وقد حكي اليوم الاثن[٢], وقال بعضهم: أثاني[٣] في جمع الاثنين وهو خطأ، والثلاثاء والثلاثاوان والثلاثاوات /٣٢ و/ والأربعاء والأربعاوات، والخمس والأخمسة, والجمعة والجمع, والسبت والسبوت والأسبت[٤]، والشهر والشهور والأشهر، والمحرم والمحرمات, وصفر وأصفار, والربيع والأربعاء والأربعة, وجمادى وجُمَادَيات[٥], ورجب وأرجاب, وشعبان وشعبانات وشعابن[٦], ورمضان ورمضانات وأرْمِضاء, وشوال وشواوِيْلُ[٧], وذو القعدة وذو الحجة ذوات القعدة وذوات الحجة, واسنة واسنين والسنوات .

---

(١) ينظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية:٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٩٣/٣.

(٣) نسب النحاس هذا القول إلى الفراء. ينظر: عمدة الكتاب: ٩٤.

(٤) قال قطرب: (فإذا جَمَعْتَ السَّبْتَ قلتَ لأدنى العدد إلى العَشرَةِ: ثلاثةُ أَسْبُتٍ، على أَفْعُلٍ. وإذا جاوزتَ العشرةَ قلتَ: سُبوتٌ وسِباتٌ كثيرةٌ , على فُعُولٍ وعلى فِعالٍ). الأزمنة وتلبية الجاهلية:٣٤.

(٥) قال الفراء: "الشهور كلها مذكرة إلا جماديين فإنهما أنثيان، قال الشاعر:

إذا جمادى منعتْ قَطرَهَا... زانَ جَنَابي عَطَنٌ مُعْصِفُ

فإذا سمعتها في شعر مذكرة فإنما يذهب به إلى الشهر ويترك لفظها". ينظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٩٤.

(٦) وأجاز الكوفيون: شعابين، وذلك خطأً عند سيبويه، لأنه لا يجوز عنده في جمع عثمان عثامين. ينظر: عمدة الكتاب: ١٠٠.

(٧) وجمعه البعض على شَوَّالَاتٌ وشواول: ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي: ١٨٣, وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي: ١٣٦.

المصادر والمراجع

- ✓ **الإبانة في اللغة العربية:** سَلَمة بن مُسْلِمِ العَوْتبي الصحاري، تحقيق الدكتور: عبد الكريم خليفة، الدكتور: نصرت عبد الرحمن، والدكتور: صلاح جرار، والدكتور: محمد حسن عواد ، والدكتور: جاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط – سلطنة عمان، ط١، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م).

- ✓ **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر:** ابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥ هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة (١٩٩٩ م).

- ✓ **أخبار النحويين البصريين:** للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي – المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، (د.ط) : ١٣٧٣ هـ – ١٩٦٦ م.

- ✓ **أدب الكاتب** : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت : ٢٧٦هـ) تحقيق: محمد الدالي: مؤسسة الرسالة (د. ط. ت).

- ✓ **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت : ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م).

- ✓ **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:** برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت : ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف ، الرياض، ط١، (١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م).

- ✓ **الأزمنة وتلبية الجاهلية:** محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب (المتوفى: ٢٠٦هـ), تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

- ✓ **الأزهية في علم الحروف للرماني:** لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣ .
- ✓ **أساس البلاغة:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت : ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان(د. ت. ط.).
- ✓ **أسرار العربية:** عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ), دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، (١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م) .
- ✓ **الأصول في النحو:** أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت : ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت(د. ط. ت).
- ✓ **إعراب القرآن** أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ), وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
- ✓ **الأعلام:** خير الدين بن محمود بن محمد ، الزركليّ الدمشقيّ (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥ ، (٢٠٠٢م).
- ✓ **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:** أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى: ٥٢١ هـ), المحقق: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة (د. ط): ١٩٩٦ م.
- ✓ **الألفات ومعرفة اصولها لابي عمرو الداني:** لابي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت:٤٤٤هـ), تحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الامام الشاطبي، العدد(١) ربيع الآخر، سنة ١٤٢٧هـ.
- ✓ **الألفاظ:** ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت : ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، (١٩٩٨م) .

✓ **أمالي ابن الحاجب:** عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت : ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور: فخر صالح سليمان قدارة، (د. ط. ت).

✓ **أمالي ابن الشجري:** ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت : ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١٣هـ-١٩٩١م).

✓ **إنباه الرواة على أنباه النحاة** : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت : ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم : دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م).

✓ **الانتصار لسيبويه على المبرد:** أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت: ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م).

✓ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق (د. ط. ت).

✓ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع(د. ط. ت).

✓ **الإيضاح العضدي:** أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط١، (١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م).

✓ **إيضاح الوقف والابتداء:** محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: (١٣٩٠هـ – ١٩٧١م).

✓ **الإيضاح في علل النحو:** أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت : ٣٣٧ هـ)ا لمحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط٥، (١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م).

✓ **البديع في علم العربية:** مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت : ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٠ هـ).

✓ **بغية الوعاة:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا ، (د.ط. ت).

✓ **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ), دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

✓ **البيان في شرح اللمع:** الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي(ت : ٥٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور: علاء الدين حموية ، دار عمار، عمان – الأردن، ط٢، (١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م).

✓ **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت : ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د. ط. ت).

✓ **تأريخ الاسلام :** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت : ٧٤٨هـ) تحقيق الدكتور: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت،(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

✓ **تاريخ بغداد وذيوله:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ), دار الكتب العلمية – بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١٧ هـ.

✓ ٢٩. **التبصرة والتذكرة:** لابي محمد عبدالله بن علي بن اسحاق الصميري، تح فتحي احمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق – الطبعة الاولى – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.

✓ **التبيين عن مذاهب النحويين:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت : ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

✓ **تحرير ألفاظ التنبيه:** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت : ٦٧٦هـ) تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم – دمشق، ط١، (١٤٠٨).

✓ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:** جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)، دار الكتاب العربي، ط١، (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م).

✓ **التخمير، وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب:** القاسم بن حسين بن أحمد الخوارزمي(ت :٦١٧هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط١(٢٠١١م).

✓ **التذييل والتكميل:** محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين الأندلسي أبو حيان(ت : ٧٤٥هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١(د . ت).

✓ **تسهيل الفوائد:** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت : ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م).

✓ **التعريفات** : علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت : ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف: دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ط١، (١٤٠٣هـ –١٩٨٣م).

✓ **التعليقة على كتاب سيبويه:** الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل ، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي ، ط١، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

- ✓ **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت : ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١ (١٤٢٨ هـ).

- ✓ **تهذيب اللغة:** محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت : ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١، (٢٠٠١م).

- ✓ **توجيه اللمع:** أحمد بن الحسين بن الخباز(ت : ٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، ط٢، (١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م).

- ✓ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١ (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م).
- ✓ **التوطئة:** لابي علي الشلوبين (ت٦٢٥هـ)، تح الدكتور يوسف أحمد المطوع، لاط – لات.

- ✓ **جمهرة اللغة:** أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت : ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١،(١٩٨٧م).

- ✓ **الجنى الداني:** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

- ✓ **حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** محمد بن مصطفى بن الحسن الخُضري، (ت: ١٢٨٧هـ)، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان، ط٤، (١٤٣٢هـ– ٢٠١١م) .

✓ **حاشية الدسوقي على المغني اللبيب:** تأليف الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، تح عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ , ٢٠٠٧م.

✓ **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:** أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت : ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، (١٤١٧ هـ –١٩٩٧م).

✓ **حروف المعاني والصفات:** عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ), تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١،(١٩٨٤م).

✓ **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ), الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د . ت).

✓ **معجم ديوان الأدب:** أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط): ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.

✓ **ديوان الإسلام:** شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن الغزي(ت : ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، (١٤١١هـ–١٩٩٠م).

✓ **ديوان رؤبة بن العجاج وملحق ديوانه:** رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي(ت :١٤٥هـ)، اعتنى بترتيبه وتصحيحه: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، (د. ط. ت).

✓ **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ), تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق (د . ط . ت) .

✓ **سر صناعة الإعراب:** أبو الفتح عثمان بن جني(ت : ٣٩٢هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق، ط١ ، (١٩٨٥م).

✓ **سفر السعادة وسفير الإفادة:** علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت : ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، دار صادر، ط٢، (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).

✓ **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت : ٧٤٨هـ), تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

✓ **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:** بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت : ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١ (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) .

✓ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠ (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).

✓ **شرح الأزهرية:** خالد بن عبدالله ابن أبي بكر الأزهري(ت : ٩٠٥هـ)، مطبعة بولاق - القاهرة (د. ط. ت).

✓ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت : ٩٠٠هـ)، ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١(١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

✓ **شرح التصريح على التوضيح** : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (ت : ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط١،(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

✓ **شرح التصريف:** أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت : ٤٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

✓ **شرح الحدود في النحو:** عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت : ٩٧٢ هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).

✓ **شرح الدروس في النحو** ، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ، (ت٥٦٩هـ) ، تح : الدكتور ابراهيم محمد أحمد الأدكاوي، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

✓ **شرح الرضي على الكافية:** رضي الدين الأستراباذي(ت : ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، (د. ط) (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م).

✓ **شرح ألفية ابن معطي ابن القواس:** لعز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس(ت :٦٩٤هـ), تحقيق ودراسة: الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض- السعودية، ط١، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

✓ **شرح الكافية الشافية:** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت : ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، (د. ت).

✓ **شرح المفصل للزمخشري** : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا المعروف بابن يعيش (ت : ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

✓ **شرح المقدمة المحسبة:** طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت : ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، (١٩٧٧م).

✓ **شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف:** أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت : ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م).

- ✓ **شرح الملا الجامي على الفوائد الضيائية:** عبد الرحمن بن احمد بن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي– بيروت – لبنان، ط١، (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م) .

- ✓ **شرح جمل الزجّاجي (الشرح الكبير)** ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو ضباع ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- ✓ **شرح شافية ابن الحاجب:** محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)

- ✓ **شرح شذور الذهب** : شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت : ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية ، ط١، (١٤٢٣هـ–٢٠٠٤م).

- ✓ **شرح شذور الذهب** : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت : ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د. ط. ت).

- ✓ **شرح طيبة النشر في القراءات:** لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة دار الكتب العلمية – بيروت ط٢، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

- ✓ **شرح قطر الندى:** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري(ت : ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١،(١٣٨٣هـ).

- ✓ **شرح كتاب سيبويه:** أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت : ٣٦٨ هـ)تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١(٢٠٠٨ م).

✓ **شرح كتاب سيبويه:** أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض – المملكة العربية السعودية، (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م).

✓ **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:** نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر ، دمشق – سورية، ط١، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م).

✓ **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها** : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ), : محمد علي بيضون، ط١ ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

✓ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت : ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ،ط٤، (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م).

✓ **صحيح البخاري:** محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت :٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١،(١٤٢٢هـ).

✓ **العُدّة في إعراب العُمدَة:** لبدر الدين أبو محمد عبد الله محمد بن فرحون، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري – الدوحة، ط١، (د . ت).

✓ **العدد في اللغة:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت : ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، و عدنان بن محمد الظاهر، مكتبة لسان العرب، ط١، (١٤١٣هـ ١٩٩٣م).

✓ **علل النحو:** محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض – السعودية، ط١، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م).

✓ **عمدة الكتاب:** أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت : ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي ، ط١، (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م).

✓ **عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم** : جمال الدين علي بن محمد بن هطيل اليمني(ت : ٨١٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان – الأردن، ط١، (١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م).

✓ **العين:** أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت : ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، ود إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ط. ت).

✓ **الفوائد والقواعد:** عمر بن ثابت الثمانيني(ت : ٤٤٢هـ)، دراسة والتحقيق: الدكتور: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م).

✓ **الفيصل في مشتبه النسبة:** أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمذاني (٥٨٤ هـ) تحقيق: سعود بن عبد الله بن بردي المطيري الديحاني، مكتبة الرشد – سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (١٩٢), ط,١ ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

✓ **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر:** لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ – ٩٤٧ هـ), عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج – جدة، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م.

✓ **الكافية في علم النحو:** ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت : ٦٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم ، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط١، (٢٠١٠ م).

✓ **كتاب الأفعال:** لعلي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت: ٥١٥هـ), عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

✓ **كتاب الألفاظ:** لابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ), تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.

- ✓ **الكتاب:** عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت : ١٨٠هـ) تحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

- ✓ **الكليات:** أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

- ✓ **الكناش في فني النحو والصرف:** أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، (ت : ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان، (٢٠٠٠ م).

- ✓ **الكنز في القراءات العشر:** أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على بن المبارك التّاجر الواسطيّ (ت : ٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة، ط١، (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).

- ✓ **اللامات:** عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ), تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

- ✓ **اللباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغداديّ (ت : ٦١٦هـ) تحقيق الدكتور: عبد الإله النبهان ، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤١٦هـ ١٩٩٥م).

- ✓ **لسان العرب:** أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين بن منظور الأنصاري (ت : ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، (١٤١٤ هـ).

- ✓ **اللمحة في شرح الملحة (شرح اللمحة البدرية):** محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت : ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

- ✓ **اللمع في العربية:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ (ت : ٣٩٢هـ) تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د. ت. ط).

✓ **مجالس ثعلب:** أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى (ت :٢٩١هـ) شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٥، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

✓ **المحصول في شرح الفصول:** ابن إياز البغدادي(ت : ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط١، (١٤٣٤- ٢٠١٠م).

✓ **المحكم والمحيط الأعظم:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت : ٤٥٨هـ)، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

✓ **المخصص:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي (ت : ٤٥٨هـ) تحقيق : خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١،(١٤١٧هـ ١٩٩٦م).

✓ **المدارس النحوية:** الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ، ط٦، (ب. ت).

✓ **مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها:** د. عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، ط١، (١٩٦٨م) .

✓ **المذكر والمؤنث:** لابي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت:٢٠٧هـ), تحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب، دار التراث في القاهرة، ط٢, (د.ت) .

✓ **المرتجل في شرح الجمل:** أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر ، مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، (د.ط), (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م).

✓ **المساعد على تسهيل الفوائد:** بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى, ط١، ١٤٠٥ هـ.

✓ **المسائل البغداديات:** المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي ، (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله الشينكاوي، مطبعة العاني ، بغداد (د.ط.ت).

- ✓ **المسائل الحلبيات:** أبو علي الفارسيّ (ت : ٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق ، ودار المنارة ، بيروت، ط١، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).

- ✓ **معاني الحروف:** أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤هـ), تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، المملكة العربية السعودية- جدة، ط٢، (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

- ✓ **معاني القرآن** : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ، (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجّار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢،(١٩٨٠م).

- ✓ **معجم الأدباء معجم الأدباء : إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب:** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ), تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- ✓ **معجم البلدان:** أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ (ت : ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، (١٩٩٥ م).

- ✓ **معجم المصطلحات النحوية والصرفية:** الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان, ط١، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) .

- ✓ **معجم المؤلفين:** عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت : ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

- ✓ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، ابن هشام (ت : ٧٦١هـ) تحقيق الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، (١٩٨٥م).

✓ **المغني في النحو:** تأليف تقي الدين ابي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي، (ت٦٨٠هـ)، تح الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، وزارة الثقافة والاعلام العراقية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م٠

✓ **المغني في النحو:** تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني(ت :٦٨٠هـ) ، تحقيق الدكتور: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، (٢٠٠٠م).

✓ **مفاتيح العلوم:** أبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي، (ت : ٣٣٩هـ)،طبع على نسخة قام بطبعها المستشرق: ج . فان فلوتن، وصححه وطبعه: عثمان خليل، مصر، ط١، (د. ت).

✓ **المفصل في صنعة الإعراب:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق الدكتور: علي بو ملحم، مكتبة الهلال ، بيروت، ط١، (١٩٩٣م).

✓ **المقاصد الشافية:** أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، و د. محمد إبراهيم البنا، البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

✓ **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ شرح الشواهد الكبرى للعيني:** بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

✓ **معجم مقاييس اللغة:** لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)

✓ تحقيق: عبد السلام محمد هارون: دار الفكر، (د.ط) : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

✓ **المقتصد في شرح الإيضاح:** عبد القاهر الجرجاني (ت : ٤٧١هـ) ، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والأعلام ، دار الرشيد، (١٩٨٢م).

- ✓ **المقتضب:** أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت : ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د. ت).
- ✓ **المقدمة الجزولية في النحو:** لعيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت: ٦٠٧هـ), تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد: مطبعة أم القرى(د.ط.ت).
- ✓ **منازل الحروف:** لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ), تحقيق: إبراهيم السامرائي: دار الفكر – عمان، (د.ط.ت).
- ✓ **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:** لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م.
- ✓ **الموفي في النحو الكوفي:** لصدر الدين الكنغراوي الإستانبولي الحنفي، تح : محمد بهجت البيطار، مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، لاط ، لات.
- ✓ **نتائج الفكر في النَّحو:** أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت : ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١(١٤١٢ - ١٩٩٢ م).
- ✓ **نحو مير= مبادئ قواعد اللغة العربية:** علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف (ت: ٨١٦هـ), وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، ضبطها: مجاهد صغير أحمد صودهوري، مكتبة الفيصل، شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة، شيتاغونغ، ط١، (١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م) .
- ✓ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء:** لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ), تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ✓ **نكث الهميان في نكت العميان:** صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- ✓ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت).
- ✓ **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت : ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، (٢٠٠٠م).
- ✓ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت : ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، (١٩٠٠م).

Abstract

This thesis is a study and editing of "*Almuqayd in Syntax*" by a prominent Arab grammarian Abi Alqasim Omar bin Thabit Al-Thamanini (died in 442 AH). A unique manuscript of his work "*Almuqayd in Syntax"* is thoroughly edited, studied and its main aspects such as the works description and the author's biography were investigated. *Almuqayd in Syntax* is a brevity-natured and of different aspects manuscript. In his work, the author presented compendium of Arabic syntax. A situation which encouraged the researcher to study and edit a unique version of this work. There are many reasons behind choosing this topic for the thesis:

1. The keen to revive the heritage of the earlier scholars and shed light on their works and thus bring the again to the Arab literature
2. Having the fact that this work is of massive importance and it has never been edited of studied before, the researcher has set the goal of studying and editing this manuscript.

Thesis is divided into introduction and two parts:

Part one: The study:

Chapter one: Al-Thamanini

Section one: Introducing Al-Thamanini

Section two: His Approach and Methodology

Chapter two: Studying *Almuqayd* in Syntax

Section one: Studying some issued presented in the book

Section two: Kufi Terms in *Almuqayd* in Syntax

Chapter three: A comparative study between the content of *Almuqayd* in Syntax

and the content of *Alamaa* by ibn Jini

Section one: A comparison between the two works

Section two: Documenting the book's attribution, its title, and the methodology adopted in the editing and description of the hand-written version

Part two: Edited manuscript and significant annexes

It has been concluded that Al-Thamanini has tackled and explained the content of *Alamaa* of ibn Jini in his book "*Alqawaid wa Alfawaid*" and that Al-Thamanini was very dedicated to focus on the syntactic aspects in his *Almuqayd*. It is because he considers it a compendium for the most prominent issues of syntax.

Tikrit University
College of Arts
Department of Arabic Language

“Almuqayd in Syntax”
by Abi Alqasim Omar bin Thabit Al-Thamanini
(died in 442 AH)

A Study and Editing

Submitted by

Israa Mawlood Marie Hassan

To the council of College of Arts

As a partial fulfillment for the requirements of Master Degree in

Arabic Language

Supervised by

Prof. Dr. Basim Salih Hussein

2021 **1442 AH**